جـــامعـــة 8 مـــاي 1945 قالمـــة
كـلية الحقـــوق والعلـــوم السـيـاسـية
قسـم العـلـوم السـيـاسـية

رقم التسجيل: 09/6007299

الرقم التسلسلي:.....

الحدود الآمنة واستراتيجية الجدران العازلة:

دراسة حالة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية و استراتيجية

إعداد الطالب:
رضا كرموز

إشراف الأستاذة:
آسية بلخير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
توفيق بوستي	أستاذ محاضر –أ–	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
آسية بلخير	أستاذ محاضر –أ–	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
ليندة لفحل	أستاذ محاضر–أ–	8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و عرفان

تصديقا **لقوله تعالى :﴿ لَئِنْ شَكَرْتُم لأزيدنكم ﴾**

سورة إبراهيم، الآية:07

فحمدا على نعمة التوفيق التي أتممت بها بحثي.

كل الاحترام والتقدير، والشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة بلخير آسية على قبولها تأطير هذه المذكرة وعلى مختلف التوجيهات والإرشادات والملاحظات القيمة.

كما أشكر أعضاء اللجنة المناقشة: الدكتور بوستي توفيق؛ والدكتورة لفحل ليندة، على تكرمهم بقراءة ومناقشة هذه المذكرة وتقديم الملاحظات والتوجيهات لتعديل النقائص الموجودة واتمام العمل على أكمل وجه.

شكرا لكل من قدم لي يد العون والمساعدة كلٌ باسمه.

رضا كرموز

الإهـداء

أهدي عملي هذا إلى كافة افراد العائلة، شاكرا إياهم مساندتهم ووقوفهم الى جانبي ودعمهم لي لإكمال مشواري الدراسي رغم ما عرفته مسيرتي من عراقيل وتحديات.

كما أهدي هذا العمل الى أصدقائي ورفقاء دربي كل باسمه؛

إلى كل من يعاني من آثار الجدران العازلة، الى إخواننا في فلسطين المحتلة؛

إلى محبي السلام ودعاته.

رضا كرموز

الملخص

الملخص :

يناقش موضوع دراستنا المعنون بـ"**الحدود الآمنة واستراتيجية الجدران العازلة** "أحد أبرز المواضيع التي تدخل في صميم حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية، لما له علاقة بتحقيق الامن والاستقرار وحماية الحدود الأقاليم، حيث لطالما لعبت استراتيجية الجدران العازلة منذ القدم –ولا تزال– دورا بارزا في الدفاع عن أمن الدول وحماية حدودها من أي خروقات أو تهديدات أو اعتداءات، باعتبارها الدرع الدفاعي والخط الهجومي المباشر لصد أي شكل من أشكال التهديدات، غير أنه ورغم أهميتها كاستراتيجية أمنية الا أنها شهدت العديد من الانتقادات لما لها من آثار وخيمة على كافة الأصعدة وعلى كلا الطرفين، وفي عصرنا الحالي عرفت الجدران العازلة تطورات ملحوظة في أشكالها تماشيا والتطورات الحاصلة في أشكال النزاعات والتهديدات والتطور التكنولوجي المصاحب لها، وفي ظل استمرار تجاذبات الجدال والسجال بين مؤيد ومعارض لاستراتيجية الجدران العازلة، تبقى أهميتها في ضمان أمن الحدود والأقاليم قائمة غير أنها تحتاج الى التفاتة حقيقية من المجتمع الدولي لتنظيم أسس ومقومات قيامها وتقنينها في نصوص القانون الدولي حفاظا على مصالح كل الدول ومنعا لأي تجاوزات.

الكلمات المفتاحية : الجدران العازلة، أمن الحدود.

Summary :

The topic of our study, entitled “Safe Borders and the Strategy of Separating Walls,” discusses one of the most prominent topics that fall into the heart of the field of security and strategic studies, as it has to do with achieving security, stability and protecting the borders of the regions, where the strategy of segregation walls has always played a prominent role since ancient times - and still is - a prominent role in defense On the security of countries and the protection of their borders from any violations, threats or attacks, as they are the defensive shield and the direct offensive line to repel any form of threats. However, despite its importance as a security strategy, it has witnessed many criticisms because of its dire effects on all levels and on both sides. In our current era, the separation walls have witnessed remarkable developments in their forms in line with the developments taking place in the forms of conflicts and threats and the accompanying technological development, and in light of the continuing interactions of controversy and sparring between supporters and opponents of the strategy of separation walls, its importance in ensuring the security of borders and regions remains, but it needs real attention from the The international community to organize the foundations and components of its establishment and codify them in the texts of international law in order to preserve the interests of all countries and to prevent any abuses.

Keywords: separation walls, border security.

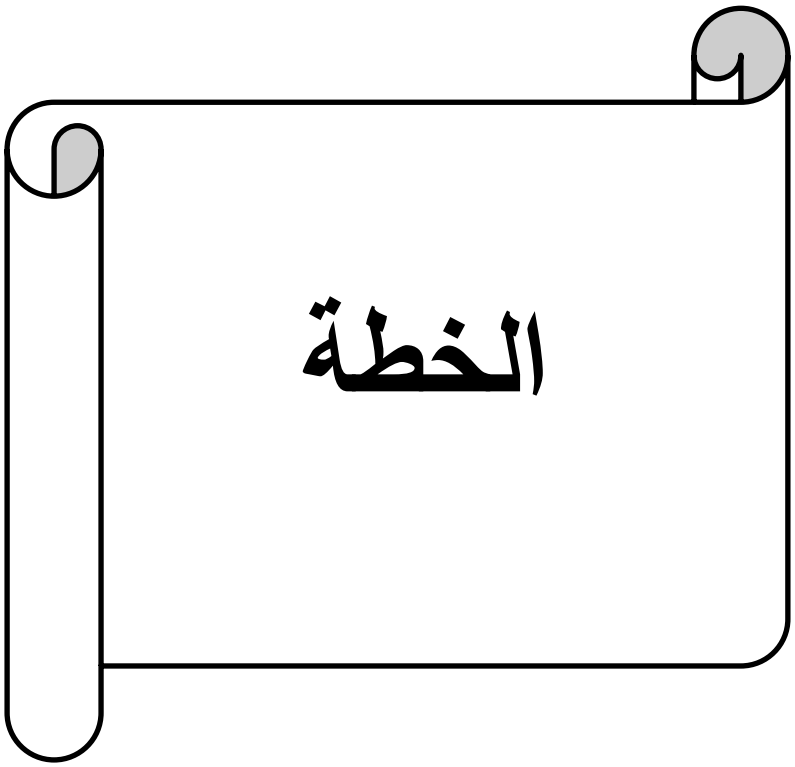
الخطة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفهومي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: الحدود الآمنة نطاق المفهوم ودلالاته

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام

الفرع الأول: تعريف الحدود الدولية

الفرع الثاني: المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية

الفرع الثالث: أنواع الحدود السياسية

الفرع الرابع: ترسيم الحدود

الفرع الخامس: أهمية الحدود الدولية

المطلب الثاني: مفهوم أمن الحدود

الفرع الأول: تعريف الأمن

الفرع الثاني: تعريف أمن الحدود

المطلب الثالث: الحدود الآمنة: تبلور المفهوم وتطوره

المبحث الثاني: الجدران العازلة: المفهوم والنشأة

المطلب الأول: تعريف الجدران العازلة

المطلب الثاني: تطور الجدران العازلة

الفرع الأول: تطور الجدران الى حدود القرن العشرين

الفرع الثاني: الجدران العازلة حديثا

الفرع الثالث: الجدران كإستراتيجية لاعنفية في النزاع المسلّح

الفرع الرابع: أبرز جدران العصور القديمة

المطلب الثالث: دوافع وتداعيات لجوء الدول الى بناء الجدران على الحدود

الفرع الأول: دوافع بناء الجدران بين الدول

الفرع الثاني: تداعيات بناء الجدران على الدول

الفصل الثاني: الأطر النظرية المفسرة للجدران العازلة كآلية لأمن الحدود

المبحث الأول: جدلية رفض / قبول الجدران العازلة

المطلب الأول: رافضي الجدران العازلة: المبررات والحجج

المطلب الثاني: مؤيدي الجدران العازلة: القناعات والحجج

المبحث الثاني: أهم المداخل النظرية المفسرة لمسألة الجدران العازلة وعلاقتها بأمن الحدود

المطلب الأول: المدخل الجيوبوليتيكي

الفرع الأول: نظرية القوة البحرية: ألفرد تاير ماهان (1840-1914)

الفرع الثاني: نظرية القوة البرية لفريدريك راتزل (1884-1904 م)

المطلب الثاني: نظرية الأمن الإسرائيلية

الفرع الأول: النظرية الأمنية الإسرائيلية: النشأة والمضمون

الفرع الثاني: آليات ضمان الأمن القومي الإسرائيلي

المطلب الثالث: نظرية الحدود القومية

الفرع الأول: الحدود كمحدد لإقليم الدولة ونطاق سيادتها

الفرع الثاني: الحدود كضمانة قانونية لحماية سيادة الدول

الفصل الثالث: الجدران العازلة كآلية لحماية الحدود: دراسة حالة الجدار العازل الاسرائيل

المبحث الأول: الجدار الفاصل الإسرائيلي: النشأة والمواصفات

المطلب الأول: مراحل تأسيس الجدار الفاصل الإسرائيلي

الفرع الأول: فكرة إنشاء جدار الفصل الإسرائيلي

الفرع الثاني: مراحل بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي

المطلب الثاني: دوافع بناء الجدار الإسرائيلي

الفرع الأول: الدوافع الأمنية والعسكرية

الفرع الثاني: الدوافع السياسية

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية

الفرع الرابع: الدافع الديمغرافي (السكاني)

المطلب الثالث: الآثار السلبية المترتبة عن بناء الجدار العازل الإسرائيلي

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للجدار العازل

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للجدار العازل على الاقتصاد الفلسطيني

الفرع الثالث: الآثار السياسية للجدار العازل

المبحث الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي: رؤية تقييمية لأدواره الأمنية

المطلب الأول: الجدار العازل الإسرائيلي وحدود نظرية "الأمن الإسرائيلي"

الفرع الأول: الجدار العازل والموقف الفلسطيني: هل فعلا حدت من المقاومة الفلسطينية؟

الفرع الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي ومسألة أمن حدود إسرائيل: المأمول والواقع

المطلب الثاني: الجدران العازلة كاستراتيجية أمنية: رؤية مستقبلية

الفرع الأول: الجدران العازلة ضرورة أمنية

الفرع الثاني: الجدران العازلة استراتيجية ولى عليها الزمن

خاتمة

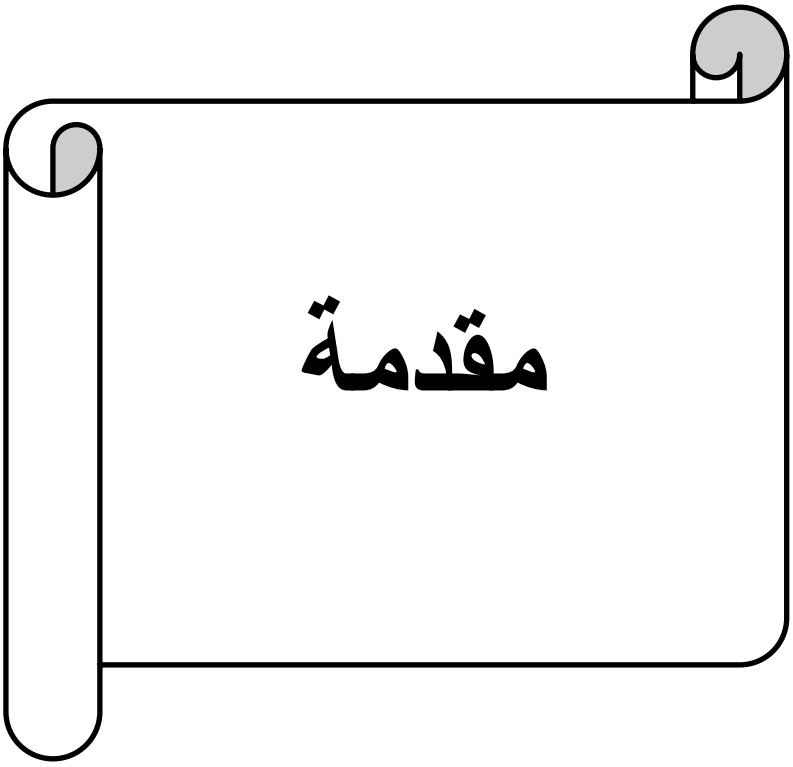
مقدمة

مقدمة:

تعد ظاهرة بناء العوازل والجدران بين الدول ظاهرة قديمة، لجأت إليها الدول تحقيقا لحل المشاكل النابعة من خارج حدودها ودرء المخاطر الأمنية المهددة لها، وكذا ترسيخ وتجسيد سيادة الدولة واستقلالها وسلطتها على كامل اقليمها بما يدعم ويحقق هويتها الوطنية واستقلالها السياسي ونظامها العام، والأمثلة من الواقع كثيرة لعل أبرزها تاريخيا وحضاريا سور الصين العظيم الذي بني في القرن الثالث ق.م، كما بنى الرومان جدار **هادريان** والجدار الأنطوني في اسكتلندا في القرن الثاني الميلادي، وسد **أوفا** في ويلز الذي بني في القرن السابع ميلادي، .... بل وتطورت ظاهرة بناء الجدران من غايتها الحمائية–الأمنية حيث كان "الجدار" بمثابة الدعامة الأساسية للعلاقات الدولية والحدود السياسية بين أقاليم الدول الى دور ابداعي –حضاري، تحول الى فن تنافست فيه الدول والحضارات حول من يبني امتن الحصون والجدران وأبدعها تصميما ومن أبرز الخبراء في صناعة الحصار نجد Vauban و Séré de Rivières.

ففي القرن العشرين، تغيرت ملامح النظام الدولي وتفاعلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة بعد سقوط جدار برلين وبروز ظاهرة العولمة وما حملته في طيتها من أفكار وثقافات جديدة غيرت النظرة التقليدية لفكرة سيادة الدولة نحو سياق دولي جديد منفتح يقوم على رفع الحواجز السياسية وتجاوز حدود الدولة القطرية نحو العالمية وجعلت من العالم بأسره قرية صغيرة تتأثر فيها الدول والفواعل غير الدلاتية بغض النظر عن موقعها الجغرافي ومكانتها السياسية والاقتصادية وحدودها، فتراجعت فيه أفكار الحدود المادية ومبدأ الحفاظ على سيادة الدولة وشهدت العديد من الجدالات والنقاشات المؤيدة والمعارضة حول جدوى/عدم جدوى الجدران والعوازل كآلية لحماية سيادة وإقليم الدول.

1-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة بدأت الدول تلجأ إليها نتيجة تهديد لأمنها القومي، فهي ناتجة عن مفارقة الانفتاح والإغلاق، ما يعطي لموضوع البحث أهميته، ذلك لأن تنامي ظاهرة الجدران العازلة وتعالي النقاشات السياسية حولها جعلت الموضوع جدير بالدراسة والتحليل والنقاش الأكاديمي من جوانبه التاريخية والجيوسياسية والسياسية والقانونية مع الإشارة الى خصوصية كل جدار استنادا الى سياقه التاريخي والسياسي والمرحلي الذي وجد فيه وأهدافه وآثاره.

كما تنبع أهمية الموضوع من المفارقة الواقعية بين زيادة حجم بناء الجدران والاسوار العازلة على الحدود بين الدول كآلية حمائية-استباقية لضمان أمن واستقرار الدول وبين التطور الحاصل في التوجهات والعقائد العسكرية والأمنية للدول ولمفهوم الأمن في حد ذاته، لذا تسعى الدراسة للوقوف على التعرف على حجم هذه التناقضات من جهة والتعرف على مستقبل ظاهرة الجدران في الواقع في ظل التغيرات التي شهدها مفهوم القوة في حد ذاته وطبيعة النزاعات والحروب ومدى جدوى الجدران في تحقيق أمن الدول.

إن موضوع الجدران العازلة لم تتم معالجته بشكل مباشر من قبل القانون الدولي، فليس هناك قانون يحكم الجدران وينظمها ولم يثر هذا الموضوع من قبل القانون الدولي إلا حديثا مع بناء الجدار الإسرائيلي الذي عرف موقفا قانونيا من خلال رأي محكمة العدل الدولية، وفي ظل تنامي الظاهرة عالميا، فإن الأمر يستدعي اهتماما من قبل القانون الدولي العام وخصوصا بعضها يقع على حدود دولية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور أسباب اختيار حول ما يلي:

-رغبة الباحث الأساسية في مراجعة الادبيات المتعلقة باستراتيجيات الأسلحة والعقائد العسكرية والتي بعد الاطلاع جذب انتباهنا موضوع "الجدران والاسوار العازلة" كاستراتيجية لحماية حدود الدول.

-كثرة النزاعات والخلافات الحدودية بين الدول والتي أغلبها يرتبط بمسألة الحدود ما أدى بغالبية تلك الدول الى إقامة جدران وحواجز وأسوار جزئية أو كاملة مؤقتة أو دائمة كإجراءات احترازية أمنية تحسبا للتهديدات التي قد تواجهها.

-تنامي الاهتمام الأكاديمي -القانوني والسياسي- بظاهرة الجدران والحواجز بين الدول تحليلا أكاديميا علميا لما لها من آثار على كلا طرفي الجدران، والبحث في جدواها وحدودها من الناحية النظرية والواقعية في ظل التطورات التنظيرية والتكنولوجية التي تعرفها طبيعة النزاعات في زمننا الحالي، ناهيك عن الجدالات التي يشهدها حقل السياسة والعلاقات الدولية حول حدود سيادة الدولة الوطنية.

3-أهداف الدراسة:

يهدف بحثنا إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

-إعطاء صورة متكاملة حول واقع الجدران العازلة في العالم من حيث سرد أبرزها ومراحل تطورها تاريخيا لتحديد أن الظاهرة قديمة من حيث الممارسة ومستجدة من حيث الطريقة والأسلوب والمنهج.

-التعرف على مكانتها في الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية ومدى تحقيقها لأهدافها في مختلف التجارب والنماذج.

- تحديد مواقف مختلف الأطراف من الجدران والأسوار والوقوف على حججهم في ذلك لمعرفة مدى شرعية بناء الجدران في القوانين الدولية.

- لإعطاء العمل أكثر دقة، حاولنا تركيز البحث على دراسة حالة الجدار العازل الإسرائيلي الذي ينبع من نظرية خاصة حول الأمن والوقوف على مضمونها ومواقف مختلف الأطراف منها، مع تحديد آثار ذلك على مختلف الأطراف.

- الإلمام بموضوع الجدران العازلة كآلية لأمن الحدود ومستقبل الظاهرة في ظل التغيرات التي تشهدها طبيعة النزاعات والحروب بين الدول من جهة والتغيرات التي عرقتها مختلف العقائد العسكرية من جهة أخرى.

4- إشكالية الدراسة:

4-1-المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلتنا البحثية حول ما يلي:

أ-السؤال الرئيس:

ما مدى جدوى ظاهرة الجدران العازلة كآلية لضمان أمن الحدود بين الدول؟

ب- أسئلة فرعية:

- ما هي أبرز الأسباب التي تدفع بالدول إلى بناء الجدران العازلة على حدودها؟

– ماهي حقيقة ظاهرة الجدران العازلة في الواقع الدولي؟ وما هي أبرز الجدالات الفكرية حول جدواها من عدمها؟

– ما هي الآثار المترتبة على بناء الجدران العازلة على كلا طرفي المعادلة؟

– هل تتحقق الوظيفة الأمنية لبناء الجدران العازلة، وهل هي صالحة لكل الحالات؟

– ما مستقبل ظاهرة الجدران العازلة في ظل المتغيرات والمستجدات الولية الحاصلة؟

4-2-الفرضيات:

يسعى بحثنا الى اختبار صحة /عدم صحة الفرضيات التالية:

أ-فرضية رئيسية:

– كلما كانت هناك جدران عازلة متينة ومشددة الحراسة على حدود الدول المتنازعة كلما ساعدها ذلك في توفير أمن حدودها ومواجهة مختلف التهديدات وحماية استقرارها.

ب-فرضيات جزئية:

– كلما كان هناك تهديد لأمن الدول كلما سارعت الى بناء الاجدران العازلة لدرء المخاطر الأمنية التي تهددها.

– فرضت التحديات الأمنية الجديدة نمو ظاهرة الجدران التي أخذت أشكالا أكثر تطورا خاصة مع تنامي التكنولوجية الحديثة ما يعزز الاستراتيجية الدفاعية للدول.

– رغم نجاعة الجدران العازلة في التخفيف من التهديدات في بعض الحالات إلا أنه لا يمكن تعميم فعالية آدائها في كل الحالات حيث الواقع يثبت استمرار التهديدات بل وتزايدها رغم وجود مثل تلك الجدران.

– تمسك إسرائيل باستراتيجية الجدران العازلة كأحد مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلي لا يعني ذلك ضمانها لحدود آمنة واستقرار على أراضيها.

5–المقاربات والأطر النظرية:

5–1–النظرية الواقعية: تركز هذه المقاربة الواقعية في تناولها لموضوع الحدود الآمنة واستراتيجية الجدران العازلة على مسألة الأمن بالضرورة الأولى، فمع تزايد مختلف التهديدات المرئية والغير مرئية ومن خلافات ونزاعات حدودية وجب على الدول اللجوء إلى أساليب من شأنها درء المخاطر، للحفاظ على أمنها القومي وسيادتها وحتمية بقائها فهذه المقاربة تركز بالأساس على القوة والمصلحة وتوازن القوى والمعضلة الأمنية.

5–2–النظرية المثالية: إن نظرة المدرسة المثالية فيما يتعلق بمسألة أمن الحدود، الدعوة إلى خلق مجتمع دولي قائم على القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء أو حل جل الخلافات أو النزاعات القائمة بين الأطراف المتنازعة سلميا وجعل العالم أفضل تنظيما، وخدمة أهداف السلم وتطوير التفاهم الدولي، ونبذ استعمال القوة إلا في حالات انتهاك القانون الدولي.

5–3–النظريات الجيوسياسية: إن ما تركز عليه هذه النظريات الجيوسياسية في تحليلاتها وما يتعلق بمسألة أمن الحدود والجدران كإستراتيجية، فهي تنطلق من الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة وما يحمله من مزايا وخصائص تجعله يتطلع نحو السيطرة العالمية وليس بالضرورة تلك القوى تكون موجودة فيه، ضرورية اللجوء إلى

التحليل الجيوسياسي فهو مهم جدا لما يركز عليه من دور عامل التهديدات الأمنية في مسألة التعاون الإقليمي والخروج من المسائل المعقدة.

5-4-النظريات الجيواستراتجية: تركز هذه النظريات الجيو استراتيجية في تناولها لموضوع أمن الحدود والجدران كآلية أمنية، فهي تنطلق من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على حركتها السياسية، فالإقليم يمثل محور البناء الفكري وهو الطريق الأقرب والمضمون لتحقيق السيطرة العالمية، فوجود التهديدات المشتركة والعابرة للأقاليم يعطي بعدا للأمن والسياسة الأمنية كذلك تدرس حالة الدولة في حالة السلم والحرب من خلال تحليل موقع الدولة ، مسألة الحدود وغيرها، يمكن اللجوء إلى التحليل الجيو استراتيجي في موضوعنا لمعرفة الموقع الجغرافي للدولة، السكان وعلاقته بسلوك الدول في تحديد الأهداف والتوجهات الإستراتيجية لكل طرف.

6- مناهج الدراسة:

في اختبارنا للفرضيات السابقة، وكأي دراسة علمية أكاديمية تتطلب منا منهجية البحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمناهج، ولعل أبرزها:

- المنهج التاريخي:

استعنا بالمنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لظاهرة الجدران وتواجدها الحضاري تاريخيا وأهميتها في تحقيق نتائج إيجابية، وبدايات الاهتمام التاريخي بالظاهرة ومدى جدواها وفشلها، والتعرف على التغيرات التي شهدتها عبر مختلف الأزمنة والعصور.

- منهج دراسة حالة:

لإضفاء تحليلنا النظري مصداقية أكثر وجب علينا دراسة حالة لاحد أبرز وأحدث الجدران العازلة وأكثرها جدلا في الساحة السياسية، متمثلة في الجدار العازل الإسرائيلي لما ارتبط به من خصوصية سياقه الفكري والسياسي، ونتيجة لآثاره على كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

-المنهج القانوني:

اعتمدنا عليه في فهم ظاهرة الحدود السياسية واشكالات ترسيمها ومدى شرعية ومشروعية بناء الجدران العازلة لحماية أمن حدود الدول، والتعرف على موقف القانون الدولي والمجتمع الدولي من بناء الجدران العازلة وجهة الاحتكام في حالة الخروقات الدولية في بنائه.

7-أدبيات الدراسة:

في إطار اعدادنا لهذا البحث وجمع المعلومات حول الموضوع، وجدنا مجموعة من الأدبيات التي اهتمت بالموضوع وتفحصته، نذكر منها:

1- كتاب للدكتور عمر سعد الله، "**الحدود الدولية: النظرية والتطبيق**"، الجزائر: دار هومة، 2007. لهذا الكتاب أهمية كبيرة حيث حاول الكاتب التطرق إلى مسألة الحدود الدولية بدايات الاهتمام من خلال التعريج على نشأة وتطور فكرة الحدود بحيث يرجع هذه الأخيرة بفضلها إلى تطور القانون الدولي، وكذلك تطرق إلى معاهدات ومؤتمرات رسخت لشرعية الحدود الدولية ووضع مبادئ تحكمها.

2- ابراهيم شحاتة، "**الحدود الآمنة والمعترف بها**"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1974، تناول الأستاذ من خلال كتابه الحدود الآمنة والمعترف بها ويرجع أول ظهور لها هذه

الأخيرة لها في الصراع العربي- الإسرائيلي وأول مرة في قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 1967/11/22و تطرق إلى عدم الخروج لمفهوم صريح حول هذه الحدود الآمنة.

3- Wendy Brown. **Les murs de séparation et le déclin de la souveraineté étatique**, Traduit de l'anglais par Vieillescazes Nicolas, Les prairies ordinaries, Paris)2009.

تحدثت **براون** في دراساتها المهمة والقيمة حول مسألة الجدران العازلة وعرفت بمواقفها الرافضة للجدران العازلة واعتبرت قيامها يحمل عدة تناقضات منها أزمة قيم الليبرالية وأزمة أخلاق فهي تنتج وطن عنصري وخلصت في نظرتها أن الجدران ولى عليها الزمن لما تعرفه التحديات والرهانات المستقبلية، واتخاد مقاربة" سور الصين العظيم" كتجربة للجدران الدفاعية- الحمائية. وتحدثت براون على مدى شرعية الجدران واعتبرت شرعيتها مرهونة بالوضعية القانونية للإقليم.

4- ريم تيسير خليل العارضة، "**جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2007، تناولت هذه المذكرة مراحل تأسيس الجدار العازل الإسرائيلي فقام على ثلاث مراحل كما رسمته الحكومة الإسرائيلية كذلك فكرة نشأة الجدار الإسرائيلي ومراحله وابرز الانتقادات التي شهدها بناء الجدار العازل.

8- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت البحث:

– رغم قدم الظاهرة إلا ان مختلف الكتابات حولها تقتصر على الجدران القديمة والمعروفة كسور الصين العظيم، جدار برلين...، والتي تختلف من حيث سياقاتها السياسية والتاريخية مع الجدران العازلة في زمننا الحالي.

–نقص المراجع الاكاديمية خاصة فئة الكتب التي تتناول الموضوع والتي وإن وجدت تغلب عليها النزعة الذاتية بعيدا عن الموضوعية.

–صعوبة الترجمة من اللغات الأجنبية لعدم تحكمنا في اللغات ما أضاع الكثير من الوقت.

هندسة الدراسة:

في اجابتنا على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات بالاستعانة بالمناهج المذكورة آنفا، ارتأينا معالجة الموضوع وفق خطة العمل التالية:

الفصل الأول: تحت عنوان **مدخل مفهومي لمتغيرات الدراسة،** يضم مبحثين، جاء المبحث الأول بعنوان **الحدود الآمنة: نطاق المفهوم ودلالته** يتطرق الى ضبط وتحديد مفهوم الأمن وأبرز التغيرات التي عرفها، وكذا مفهوم الحدود من حيث تعريفها، أنواعها، أهميتها، أبرز الاختلافات حولها...، ليتم في الأخير تحديد مفهوم الحدود الآمنة ونشأته وتطور جوانبه، أما المبحث الثاني المعنون بـ **الجدران العازلة: المفهوم والاصطلاح** فتطرقنا فيه الى تعريف الجدران العازلة وتطورها التاريخي وبدايات التأسيس لها كاستراتيجية أمنية، وأهدافها ودوافع اللجوء اليها.

أما **الفصل الثاني:** فعنون بـ **الأطر النظرية المفسرة للجدران العازلة كآلية لأمن الحدود،** تضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان **جدلية قبول/رفض الجدران العازلة** تضمن أبرز المواقف السياسية والقانونية وحججهم حول الجدران العازلة كآلية أمنية بين الرأي المعارض والرأي المؤيد، أما المبحث الثاني فتحت عنوان **أهم النظريات المفسرة للجدران العازلة كآلية لأمن**

الحدود بالتركيز على سبيل المثال لا الحصر على المقاربة الجيوبوليتيكية بنظرياتها المختلفة، ونظرية الامن الإسرائيلي التي أحدثت جدلا سياسيا واسعا من حيث نشأتها ومضمونها، ونظرية الحدود القومية وتفسيراتها لآليات لضمان الأمن القومي للدول.

ليأتي **الفصل الثالث** والذي يحمل عنوان **الجدران العازلة كآلية لأمن الحدود: دراسة حالة الجدار العازل الإسرائيلي** يتضمن الفصل مبحثين، المبحث الأول بعنوان **الجدار العازل الاسرائيلي: النشأة والمواصفات** ، تم فيه التطرق الى الارهاصات الأولى لبناء الجدار العازل الإسرائيلي ومراحل بنائه وأبرز مواصفاته ودوافع بنائه وآثاره على الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، أما المبحث الثاني المعنون بـ **الجدار العازل الإسرائيلي : رؤية تقويمية لأدواره الأمنية**، فتم فيه بالتحليل والنقد التعرف على مدى جدوى الجدار العازل الإسرائيلي في تحقيق أهدافه الأمنية وحدوده من خلال التعرف على مواقف الطرف الفلسطيني وأبرز الخروقات التي قام بها للجدار العازل، وكذا ما تنتظره إسرائيل من الجدار العازل في ظل استمرار تنامي قوات المقاومة الإسرائيلية، ليتم في الأخير تقديم رؤية مستقبلية حول استمرار/عدم الاستمرار في نهج الجدران العازلة كآلية ضمان أمن الحدود.

الفصل الأول:

مدخل مفهومي لمتغيرات الدراسة

تمهيد

تقتضي أي دراسة علمية أكاديمية تحديد وضبط المفاهيم محل الدراسة لما فيه من أهمية في تمكين الطالب من فهم متغيرات بحثه، وحتى يتسنى له الاسترسال في دراسة مشكلته البحثية بكل ارتياحيه.

وبما أن موضوع بحثنا ينصب على فهم واقع ظاهرة الجدران العازلة والحدود الآمنة وآثارها على طبيعة العلاقات بين الدول، فإنه لزاما علينا أن نتطرق إلى تحديد مفهوم الحدود الدولية بداية من الناحية القانونية والسياسية وأهميتها في ضبط العلاقات الدولية ثم نتطرق إلى مفهومي الجدران العازلة والحدود الآمنة كمفاهيم أوجدتها الممارسة السياسية وجدليات قبولها ورفضها.

المبحث الأول: الحدود الأمنة نطاق المفهوم ودلالاته

تعددت التعريفات المقدمة لمصطلح الحدود بتعدد الجهود التفسيرية لها باعتبارها جغرافية، تاريخية ، سياسية وقانونية حديثة ، وبمختلف مشاريعها الفكرية من أجل الوصول إلى مفهوم محدد لها، ويعتبر بناء الجدران والحواجز من قبل الأمم والشعوب على الأراضي التي يسيطرون عليها، ممارسة قديمة متجذرة في الاستراتيجية العسكرية للدفاع عن البلاد ، فمن سور الصين العظيم إلى "خط ماجينو" الذي أنشأته فرنسا للدفاع عن نفسها من العدوان الألماني ، والجدار الذي بناه الامبراطور الروماني "**هادريان**" في عام 122 م بطول 73ميلا عبر عرض شمال بريطانيا ليكون الحدود الشمالية للإمبراطورية الغربية لما يقرب من 300عام والذي كان رمزا لقوتها السياسية كان الغرض من بناءها هو صد الغرباء والأعداء وتحديد الدول والتأكيد على قوة سلطة الحكام[1].

[1] Simon Montlake, **why countries are walling chemeselves** in and others out Christian science monitor journalism15/11/2015.

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام

إن نشأة فكرة الحدود الدولية بمعنى الخط الذي يحيط بإقليم الدولة وفصله عن أقاليم الدول الأخرى ووضع بدايات ذلك الخط ونهاياته وكيفيات التفاوض بشأنه، ويعود الفضل فيه إلى ثلاثة أمور وهي تأسيس القانون الدولي العام، منذ انعقاد **مؤتمر ويستفاليا لسنة 1648م** الذي نص من خلال مجموعة من المبادئ على وضع الدولة القومية في أوروبا ومنها الإقرار على سيادة الدول وضرورة العمل جماعيا على تأمين، وضمان التوازن الدولي وذلك يمنع المساس بالحدود القائمة، وعدم التوسع على حساب الدول الأخرى[1].

ويحتج البعض القول إن هذه الحدود كانت مستعملة عند الصينيين واليونانيين القدامى منذ عام 200 قبل الميلاد، ولكن هذه الحدود لم تكن تعبر حقيقة عن حدود دولية، بل كانت بمثابة تحوم مناطق حدودية مشتركة بين الممالك والدول والإمبراطوريات القائمة آنذاك وليس لها أي نظام قانوني يحكمها[2].

ففكرة الحدود الدولية مصطلح جديد يعود الفضل فيها لتطور قواعد القانون الدولي العام وإلى مفهوم الدولة التي ظهرت بوصفها كيانا سياسيا في الجماعات الدولية في القرن السابع عشر، وبالتالي فهي فكرة حديثة نتجت عن جملة من المبادئ استهدفت إقرار ضوابط تخص واقع الدولة القومية من حيث ارتباطها بدول الجوار والمجتمع الدولي وليس هناك إجماع حول بداية تداول فكرة الحدود الدولية لكن البعض من تأثروا بموضوع كيان الدولة وسيادتها الإقليمية يرجعونها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر بينما يرجعونها الآخرون إلى القرن الخامس عشرة مع محاولة **الإسكندر السادس عام 1937 م** التي أقرت في **(معاهدة توردیسیلاس7يونيو1494)** لتحديد مناطق النفوذ الإسبانية والبرتغالية بمقتضى خط يبدأ من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي[3].

الفرع الأول: تعريف الحدود الدولية

[1] عمر سعد الله، **الحدود الدولية: النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 19.

[2] نفس المرجع السابق، ص 16-17.

[3] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص22.

أولا : تعريف الحدود لغة :

تعني الحدود في اللغة، الحاجز، والتمييز بين شيئين وبمعنى إقامة فاصل تقييمه الدول.

و**الحدود** هي جمع حد، فالدار جعل لها حد، وحدد الأرض بمعنى أقام لها حدا[2]. و**الحد** هو الحاجز بين شيئين وتمييز الشيْ عن الشيْ لئلا يختلط أحدهما بالآخر وحتى لا يتعدى أحدهم على الآخر[1].

والحدود في معجم مصطلحات القانون الدولي معنى الخط الذي يبين أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين، ولكن الطبقة السياسية تستخدم ذلك المصطلح للدلالة على التخوم، بمعنى المنطقة الأرضية غير المملوكة لأحد من المواطنين، وغير المرتبطة بالمناطق العمرانية.

ثانيا: مفهوم الحدود عند أهل القانون

الحدود الدولية هي الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول المجاورة لها، وتمارس الدولة سيادتها داخل حدودها الإقليمية، هذا المعنى يستمد من نصوص مختلف الاتفاقيات الحدودية وأحكام القضاء الدولي، حيث عرفت محكمة التحكيم الدولي في قضية تحديد الحدود البحرية بين **(غينيا بيساو – السنغال)** في (1989م) بأن الحدود هي خط يتكون من مجموعة متتالية من نقاط حدودية للمساحة التي تنطبق عليها مقاييس النظام القانوني للدولة، كما وضعت محكمة العدل الدولية معنى معاصراً للحدود الدولية **(النزاع الليبي، التشادي (1994م)** حيث أوضحت في 3 فيفري 1994م أن الحدود هي خط يفصل فضاءات إقليمية تمارس عليها سيادتان مختلفتان[2].

[1] أبو عبيدة الأمين عبد الله عمر، **مفهوم وأنواع الحدود الدولية وكيفية تعيينها**، مجلة الشريعة والقانون، السنة السادسة عشر، العدد الرابع والثلاثون ذو الحجة 1440هجري (اغسطس 2019): ص 08.

[2] ابن لمنظور، **لسان العرب**، مصر: المطبعة البرية ببولاق ،1300هجري، ص802، محمد بن ابي بكر بن عبد القادر، مختار السفاح، بيروت: الدار النموذجية، بلا سنة الطبع، ص50.

أدى انتشار عملية ترسيم الحدود الدولية إلى محاولة الفقه الدولي تحديد مفهوم هذه الحدود، حيث عرفت الحدود الدولية بأنها خط من وضع الإنسان، وخط اصطناعي يفصل ويقسم الكيانات البشرية ويميزها عن بعضها، كما تعني تحديد حد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سيادتها، كما عرفت الحدود في الفقه القانوني بأنها وظيفة تفصل بين السيادات المختلفة فلا يسمح لدولة بأن تنتهك حدود الدول الأخرى عن طريق أية أعمال عسكرية، كما تعني الحدود الدولية تحديد لمدى ونطاق –الحيز الأرضي الذي يخضع لسيادة الدولة وبمقتضاها يتم فصلها عن إقليم دولة أخرى، كما وصفت الحدود الدولية بأنها الخط الذي يبين أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى، كما أنها تعني من أين تبدأ سيادة الدولة داخل نطاق إقليمها[1].

ثالثا: مفهوم الحدود الدولية من وجهة نظر سياسية

عرفت الأمم المتحدة الحدود بأنها الخط الوهمي الفاصل بين إقليمي دولتين متجاورتين المحقق لأمنهما المشترك، كما جاء في قراراتها رقم (181) بتاريخ 09 نوفمبر 1948م الخاص بخطة تقسيم فلسطين إلى دولتين وقرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر في 22نوفمبر 1968م الذي أعطى لكل دول المنطقة الحق في العيش في نطاق حدود آمنة ومعترف بها دون أن يعرف هذه الحدود وبالتالي ركز مفهوم المنظمة الدولية في مفهوم الحدود الآمنة.

وفي سياق العولمة فإن الحدود تعني الخط الذي يفصل بين سيادات وقيم الدولة الروحية والثقافية وعاداتها وتقاليدها وأعرافها وآدابها، وفنونها وسائر علومها الإنسانية والاجتماعية وعلومها الطبيعية والتجريبية ونظرتها للكون وللذات وللآخر، وهذا المفهوم

[1] نصر الدين أحمد التيجاني، **فاعلية التحكيم الدولي في حل النزاعات الحدودية دراسة حالة: جزر حنيش–الصراع اليمني الارتري**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والقانون الدولي، تخصص علاقات دولية، جامعة النيلين، ص53.

للحدود يعني اقتران الحدود الدولية بجوهر وحقيقة وثوابت الأمة الدولية ومطبوعة بطابع العولمة[1].

رأينا أنه من الأهمية بما أن التطرق لمسألة الحدود التي تشكل الإقليم، باعتباره يمثل أحد أركان الدولة وعناصرها الحيوية، من خلال ما يتضمنه من خصائص جيوبوليتيكيا. حيث نجد أنه عادة ما يتم الإشارة إلى الحدود السياسية للدولة باعتبارها تمثل "جلد الكائن الحي، وهي علامة النمو والاضمحلال "، حسب تعبًير الجغرافي الألماني **فريدريك راتزل** 1844-1904، فالحدود حسبه تمثل العضو الحي المغلف للدولة، فهي تنمو وتتكمش تبعا لقوة الدولة، وهو ما اتخذه البعض ذريعة من أجل التوسع الخارجي **(المجال الحيوي)**[2].

رابعا: الحد الدولي اصطلاحا

يعرف الحد الدولي "بأنه الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض، وهو يعٌين أطراف الدولة والذي عنده سيادة وقوانيين دولة لتبدأ سيادة وقوانيين دولة أخرى[3]. وتعد الحدود السياسية للدول وليدة العصر الحديث، حيث كأنت قديما تظهر في شكل ثخوم أو مناطق انتقالية، تفصل بٌن قبيلتٌين أو إمبراطوريتين أو مملكتين. وتشمل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى الأرض التي تقوم عليها المسطحات المائية المتاخمة لها إلى امتدادات معينة تختلف من دولة إلى أخرى، ويطلق على هذه المسطحات اسم المياه الاقليمية، وللدولة في موقعها أيضا السلطة على الجزء من الغلاف الجوي والفضاء الممتد من أراضيها في الاتجاه العمودي، وهي معينة على الخرائط، وكثًير منها معٌين على الأرض، وقد تكون

[1] علي ابراهيم، **النظرية العامة للحدود الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية،1995م، ص45.

[2] نصر الدين أحمد التيجاني، نفس المرجع السابق، ص54.

[3] نعيم ظاهر، **الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، الاردن: دار بأزوري العلمية للنشر والتوزيع،2007م، ص 15.

مجال اتفاق أو اعتراف من الدول الأخرى، وقد تكون منازعات وصراع، كما قد تكون حدودا غير معترف بها[1].

فالحدود تعد ظاهرة نتجت من قيام القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية وتعقيداتها الطبيعية والبشرية، فهي مرتبطة بعلاقات الدول بعضها مع البعض، فالحدود كظاهرة جغرافية طبيعية وبشرية لا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط، ولا على أنها حقيقة سياسية أو اجتماعية معتمدة على الإدارة الحرة للإنسان فحسب، لأن خطوط الحدود من تفكير الإنسان نتيجة عوامل متعددة أنشأتها وتداخل فيها عوامل طبيعية وبشرية فالحدود هي ظاهرة سياسية واجتماعية تعتمد على اختيار الإنسان ورغبته. وعليه، فأن أهم وظيفة للحدود السياسية هي مسألة تعيٌن سيادة الدولة من الناحية الجغرافية، أي تحديد المد الجغرافي، الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ بعده سيادة دولة أخرى. [2]
كما أن لها وظائف متعددة منها أن تشكل حواجز تفصل التجمعات السياسية تحميها وتدافع عنها وكانت قديماً هي الوظيفة الأساسية للحدود بحيث لازالت تمثل نسيج أمنى يدافع عن الدولة ويحميها[3].

الفرع الثاني: المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية

تطورت مراحل نشأة الحدود الدولية والتي لم تكن في بداية نشأتها تحمل المفهوم الحديث لها، لأن المجتمعات الفعلية القديمة عرفت مناطق للحدود لأن فكرة السيادة على الاقليم لم تكن موجودة لديهم وكانت القبائل المتجاورة تعرف بحدود ثابتة للمناطق الخاصة بكل منها لتمارس فيها الصيد والرعي ولم تصنع ذلك القبائل إشارات أو الصخور أو الأشجار وغيرها من الظواهر الطبيعية وباستقرار الجماعات البشرية في أماكن محددة وهو التملك الفردي

---

[1] حسام الدين جاد الرب، **الجغرافية السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1 ،2009م، ص53.

[2] حسام الدين جاد الرب نفس، المرجع السابق، ص54.

[3] حسين عبد الرحمان سليمان (**الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها**". **الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية**، الإمارات العربية المتحدة، 26–28جانفي 2009).

بدأت المنازعات فكانت تترك منطقة محدودية تسمى "**منطقة محايدة**" بين كل جماعة وأخرى لتمتع حدوث الاحتكاكات والمنازعات، وتدافع عن القبلية من غارات القبائل الأخرى وفي المجتمعات الرومانية عرفت الحدود لديهم باستخدام النصب التذكارية في اقامتها ويتم تحديدها في احتفال ديني كبير،[1] أما في العصور الوسطى أخذت فكرة الحدود تتضح أكثر بعد سقوط الدولة الرومانية وتقسيمها لوحدات عديدة أخذت كل منها في وضع حدود اصطناعية تفصل بينها والأخرى.[2]

الفرع الثالث: أنواع الحدود السياسية

هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل وأنواع الحدود السياسية، فهناك الحدود المنيعة الآمنة والحدود الغير آمنة، وحدود تمر بمنطق شديدة الكثافة السكانية أخرى تمر بمناطق صحراوية مفتوحة خالية من السكان...

كما أن هناك حدود مستقرة قديمة نجحت بشكل فعلي في الفصل بين دولتين أو مجموعتين بشريتين وجدت على جانبي خط الحدود يتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بينهم بشكل طبيعي، في حين توجد حدود سياسية تفصل بين دولتين، بينهما علاقة متأزمة بسبب خلاف حول خط سير الحدود السياسية في حد ذاتها أو نزاع حول مناطق قريبة من الحدود بينهما أو تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر[3].

ولكي نتعرف على الأهمية الأمنية للحدود لابد لنا من تحديد أنماطها أولا، لأن هذه الأنماط يتبين من خلالها الضابط الأمني للحدود، ومن الجدير بالذكر أن الحدود يمكن تصنيفها إلى عدة أنماط تضبطها معايير مختلفة مثل شرعيتها، وقانونيتها، وتكوينها الزمني ،والوظيفة التي تؤديها، وحدود الدول قد تكون برية وبحرية وجوية ،ونحن سنأخذ بهذا التصنيف باعتباره أشمل.

---

[1] حسين عبد الرحمان سليمان، نفس المرجع السابق، ص13.

[2] محمد السيد عرفة، **الأهمية الأمنية للحدود الدولية**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،1999م، ص45.

[3] فهد حماد البلوي، **دور الموانع الطبيعية على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2000م، ص222.

1- الحدود البرية : هي الحدود الفاصلة بين الدول في المناطق البرية ،و يمكن تصنيفها إلى الأنماط التالية :

أ- الحدود التي تساير المظاهر الطبيعية:

هي الحدود التي تستند إلى المظاهر الطبيعية كالجبال والنهار والغابات والصحاري عند رسم الحدود بين البلدين، ولقد استندت الكثير من الحدود بين دول العالم إلى مناطق الجبال والتلال كونها تمتاز بمظاهر طبيعية ثابتة ومستقرة ومرئية ووعرة وقليلة السكان وهذه الميزات أهلتها لتكون أصلح وأفضل حدود فاصلة بين دول متجاورة، ووعرة التضاريس عامل فصل يعرقل الحركة والانتقال على جانبي الحدود، كما تعتبر بمثابة تحصينات دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدول في حالة الغزو الخارجي.[1]

ب- الحدود الاثنوجرافية أو الحضارية:

هي الحدود التي تقوم على أساس مظاهر ثقافية كالدين واللغة والاقتصاد والعادات والتقاليد، حيث يحمل هذا النمط من الحدود قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للسكان على جانبي الحدود، ويقبلون هذا النمط رغم خطورته ،وهذه الحدود تفصل بين مجموعات بشرية تختلف فيما بينها من حيث العرق أو الدين أو اللغة، أو جميع هده العناصر مجتمعة، أو على أساس عنصرين منهما.

ج- الحدود الهندسية:

ارتبط ظهورها بالحقبة الاستعمارية الأوروبية التي أنشأت المستعمرات في الكثير من بقاع العالم ،وسعت بممارساتها الاستعمارية على رسم الحدود الهندسية في شكل خطوط فلكية أو هندسية على الخرائط فقط والبعد عن وضع حدود تتلاءم والظواهر الطبيعية الجغرافية تنافيا الوقوع في نزاعات مع باقي المستعمرين ، من عدم الاهتمام بخصائص ورغبات وانتماءات السكان في تلك المناطق المستعمرة.[2]

---

1 فهد حماد البلوي، نفس المرجع السابق، ص22.

2 نفس المرجع السابق، ص22.

2- الحدود البحرية :

وتخص الدول التي لها واجهات بحرية ،وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى، إذا من المعلوم أن هناك العديد من الدول ذات حدود برية تماما، ولا تطل على أي واجهات بحرية، وتختلف السيادة على البحار عنها في اليابس في كثير من الوجوه، وقد ظهرت العديد من الادعاءات والمنازعات حول السيادة البحرية ومداها خلال العصور المختلفة، غير أنه وفقا للقانون الدولي للبحار، يمكن التمييز بين خمس نطاقات مائية [1].

3- الحدود الجوية :

وتعرف بالحدود العمودية ، وهي حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق اقليم الدولة ، لقد بدأ الاهتمام في أول الأمر بتحديد المجال الجوي للدولة استنادا إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث للطيران منذ الحرب العالمية الأولى ، بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية ، وقد عقد أول مؤتمر عام 1919م كأن الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول ، وقد توصل المؤتمر إلى قرار ينص على أحقية كل دولة في فرض سيادتها التامة والمطلقة على مجالها الجوي ، وفي عام 1944م عقد مؤتمر آخر في شيكاغو لمناقشة نفس المشاكل المتعلقة بمهام الطيران.[2]

الفرع الرابع: ترسيم الحدود

تشير الممارسات الدولية إلى أن عملية تعيين الحدود السياسية بين الدول المتجاورة تتم بوسائل متعددة منها المعاهدات، القرارات التحكيمية أو القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية وغيرها من الوثائق والسندات القانونية الأخرى غير أن مجرد التعيين للحدود الدولية لا يكفي لأن يضفي على هذه الحدود طابع الثبات والاستمرارية، إلا إذا ترجمة عملية التعيين

[1] أنظر المادة 33من الاتفاقية الدولية لقانون البحار

[2] عبد المجيد عامر محمد، **دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1994م، ص124.

هذه من مجرد تصور نظري خالص إلى واقع مادي ملموس على الطبيعة، ولا يكون ذلك إلا من خلال ما يطلق عليه فقهاء القانون الدولي بعملية الترسيم.

أولا: تحديد الحدود

نظرا للأهمية التي اكتسبها الاقليم في الوقت الحاضر، ازدادت أهمية معرفة حدود الاقليم وتعيينها، لدى تلجأ الدول إلى تحديد حدودها على خرائط تمهيدا لتطبيق ذلك على أرض الواقع، ولابد أن يكون هذا التحديد متضمنا النقاط التالية:

- أن يكون كاملا وأن يطبق على الحدود كافة.
- أن يكون واضحا مما يؤدي إلى رفض التعبير الغامضة والغير المحددة.
- أن تكون صحيحة أي أن تتوافق في الواقع مع المعطيات الجغرافية.

كثيرا ما يتم الخلط بين كلمتي **Délimitation** تعيين أو تحديد، و**Démarcation** ترسيم أو تخطيط باعتبار أن الكلمتين مترادفتان، وتم تصحيح هذا الفهم الخاطئ فأصبحت كلمة **Délimitation** تعني تحديد خط الحدود بواسطة معاهدة أو اي وسيلة أخرى، بينما كلمة **Démarcation** تعني تخطيط الحدود على الأرض، وتعريفها بواسطة، أعمدة أو أي وسائل محسوسة أخرى.[1]

اصطلاحا يقصد بعملية تعيين الحدود أو تحديدها أو توصيفها ، الاتفاق شفاهه أو كتابة على خط الحدود الفاصل بين السيادة الاقليمية لدولتين متجاورتين، أو بين دولة والمجتمع الدولي بالنسبة للدول المطلة على البحار.[2]

---

[1] البخاري عبد الله الجعلى، **دبلوماسية الحدود في أفريقيا: نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا**، الكويت: مطبعة الخليج، 1980، ص 19.

[2] معاذ أحمد محمد تنقو، **نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا ففي ضوء القانون الدولي،** الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 2005م، ص 23.

فيقصد بعملية تحديد الحدود أيضا الاتفاق شفاهه أو كتابة على خط تصوري مرسوم على الخريطة موضحا مدى الارض التي تقف عندها سيادة الدولة، فهو عملية ذهنية أو مجردة بواسطتها يتم اختيار الخط الفاصل بين دولتين[1]، ويتم بتحديد الحدود عن طريق المعاهدات الثنائية وقد يتمخض هذا التحديد عن قرار تحكيمي أو قضائي أو عن طريق تقرير لجنة مشتركة مكونة من قبل الدول المعنية بالأمر كما يمكن أن يتم تحديد الحدود عن طريق قرار إداري، كالحدود بين السودان وأوغندا وكينيا.[2]

كثيرا ما يسبق تحديد الحدود دراسات واستقصاء ميداني لكل المسائل الطوبوغرافية والاجتماعية والقبلية والاقتصادية المتعلقة بالمنطقة التي يراد تحديد حدودها، أن تحديد الحدود في غياب مثل هذه الدراسات قد يفرض حدودا غير منطقية فاصلة وقد ينجم عنه أخطاء فنية مما يجعل تخطيط الحدود على الطبيعة أمرا عسيرا.

تعتبر عملية توصيف الحدود وتعيينها في نص عملية سياسية ودبلوماسية من مهام المسؤولين عن كتابة المعاهدات الدولية الدين يحددون خط سير الحدود حسب المعلومات الجغرافية والبشرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة الى حجج الطرفين.[3]

إن أي ترتيبات دون مراعاة للوحدة القبلية أو للاعتبارات الاقتصادية أو الثقافية قد تتسبب في الكثير من منازعات الحدود، كما ليس هناك نمط معين لمعاهدات الحدود ولكن هناك بعض المواد التي تتواتر في معظم معاهدات الحدود، فمن البديهي أن تشتمل معاهدة

---

[1] سيد إبراهيم الدسوقي، **مشكلات الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على حدود مجلس التعاون الخليجي القاهرة:** دار النهضة العربية، 2004، ص7.

[2] فيصل عبد الرحمن علي طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ص 63.

[3] معاذ أحمد محمد تنقو، نفس المرجع السابق، ص 24.

الحدود على نص أو مادة تصف بالتفصيل الحدود التي اتفق عليها وقد يستعاض عن الوصف المفصل بخريطة مبين عليها خط الحدود الدي اتفق عليه.[1]

أيضا تتناول معاهدات تحديد الحدود أحيانا كيفية استغلال الأنهار أو أجزاء الأنهار أو روافدها التي تمتد من اقليم الدولتين المتجاورتين، وقد ينص ليضاف في معاهدة تحديد الحدود على مسألة السيادة على حقول الثروات الطبيعية التي تمتد في باطن الأرض عبر الحدود الدولية وكيفية استغلال هذه التركيبات والحقول.[2]

ثانيا: تخطيط الحدود

يقصد بعملية تخطيط الحدود **Démarcation** تنفيد أو وضع الخط الذي يحدد بموجب المعاهدة أو القرار التحكمي أو القضائي على الأرض ، وتوضيحه بعلامات ظاهرة تدل عليه ، فعملية التخطيط هي إذا تنفيد لعملية التحديد، أو هي مرحلة تطبيق عملي على سطح الأرض للوصف النظري لخط الحدود المعين في سند انشاءه، وتقوم بهده العملية جهة فنية متخصصة تقوم بتنقيد ما اتفقت لا عليه الأطراف في صورة خط مادي ملموس على الطبيعة بواسطة الأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية وغيرها من العلامات المتعارف عليها[3]،وعليه فإن عملية تخطيط الحدود يجب أن لا يفهم على اعتباره تقيدا حرفيا لنصوص معاهدة تحديد الحدود على الطبيعة لأن دلك ليس ممكنا أو عمليا، فكثيرا ما تكشف عملية تخطيط الحدود عن أوجه القصور وجوانب ضعف في المعاهدة، أو في الأسس التي تحدد بموجبها الحدود، فقد تبين مثلا للجنة المكلفة بتخطيط حدود السودان الغربية أن بعض المعالم التي اعتمد عليها في تحديد الحدود غير موجودة أصلا، أو لا توجد في مواقعها

---

[1] فيصل عبد الرحمن على طه، نفس المرجع السابق، ص 64.

[2] ابتهال جمال الدين الصادق، **نزاعات الحدود العربية**، الطبعة الثانية، 1999، ص 20.

[3] صدام الفتلاوي وهاني عبد الله عمران، **عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها**، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، (2009م): ص 34.

المفترضة،[1] ويتم تثبيت الحدود الموصوفة حسب الخرائط على الطبيعة بموجب علامات حدودية مميزة لها كالأسلاك الشائكة أو الاعمدة أو الحواجز أو الخنادق أو تكون وهمية تتبع خطوط الطول والعرض.[2]

فعملية التخطيط عملية تنفيذية فنية لما تم الاتفاق عليه في الجانب القانوني المتمثل في المعاهدة والذي يبين حدود سيادة الدولة الداخلة ضمن الاتفاق ويقوم بهذه العملية خبراء فنيون متخصصون في مجال الفلك والمساحة والجغرافية وموظفون مدنيون، ولهذا الغرض تشكل لجأن مشتركة يتم الاتفاق بين الدول على تعيينها وتحديد مهامها وصلاحياتها ويتم تغطية نفقاتها مناصفة بينها، ويتم انشاء لجان ترسيم الحدود المشتركة بطرق مختلفة فقد تنشا عن طريق النص عليها في معاهدات تحديد الحدود، فغالبا ما تتضمن هذه المعاهدات نصوصا تتعلق بتشكيل لجنة يناط بها عملية الترسيم ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها، ومثال دلك نص المادة 2 من **معاهدة الحدود المعقودة عام 1902م** بين بريطانيا واثيوبيا،[3] وقد يتم أنشاء لجأن التخطيط عن طريق اتفاق يعقد بين الأطراف المعنية في فترة لاحقة لاتفاق تعيين الحدود، مثال ذلك المادة 5 من **اتفاقية ترسيم الحدود المعقودة عام 2005م** بين الاردن وسوريا،[4] وقد تنشأ لجان الترسيم بقرار من المحكمة المكلفة بالفصل في نزاع تعيين الحدود، وذلك بناء على طلب الطرفين المثبت في الاتفاق الخاص بإحالة النزاع إلى المحكمة، ومثال ذلك الاتفاق الخاص الموقع بين دولة مالي ودولة بوركينافاسو عام 1983م والمتعلق بإحالة نزاعهما الحدودي إلى محكمة العدل الدولية، وقد تنشأ هذه اللجان بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومثال لدلك لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت التي أنشأت بموجب القرار 687 الصادر عام 1999م، أيضا قد تكون الجهة

[1] موسى آدم عبد الرحمن إبراهيم، **تسوية منازعات الحدود الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري، 2013م، ص 37.

[2] ابراهيم الديب، نفس المرجع السابق، ص 517.

[3] فيصل عبد الرحمن على طه، نفس المرجع السابق، ص 67.

[4] صدام الفتلاوي وهاني عبد هللا عمران، نفس المرجع السابق، ص 36.

القائمة بعملية الترسيم احدى الشركات الدولية المتخصصة في هذا الشأن، حيث يعهد إليها الطرفان المعنيان القيام بعملية الترسيم بعد تحديدها أو تعيينها قضاءاه، ودلك بهدف الاستفادة من التقنيات الحديثة التي تستخدمها هده الجهة، بالإضافة إلى كونها جهة محايدة تتسم اعمالها بالدقة والوضوح، الأمر الذي يجنب الأطراف المعنية منازعات حدودية في المستقبل قد تكون ناجمة عن عملية الترسيم، ومثال دلك نص المادة 3 من معاهدة الحدود المعقودة في جدة عام 2000م بين السعودية واليمن [1]كما ليس لهذه اللجان الحق في تعديل الخط الأساسي إلا في حالات تقتضي تعديلات خاصة لمبدأ السيادة، وغالبا تطبق هذه اللجان المبادئ الآتية عند القيام بعملية تخطيط الحدود .[2]

– احترام وحدة الأراضي الزراعية وأوضاع الاستغلال المحلية الأخرى.

– مبدأ احترام وحدة المدن.

– مبدأ احترام وضع القبائل الرحل، وهو مبدأ مشروع في النظام الاستعماري، ولكنه صعب التطبيق بسبب سهولة تحرك هذه الجماعات التي تطالب الدولة المعنية بحق التتبع عليها.[3]

بعد انتهاء لجان الترسيم من تنفيذ المهام الموكلة إليها، ترفع تقريرا عن أعمالها إلى الأطراف المعنية على شكل محضر أو بروتوكول بعدد من النسخ موقع عليها من قبل جميع أعضاء اللجنة بعد الاتفاق على اللغة التي تكتب بها تلك الوثائق، وقد استقر العمل الدولي في هذا الشأن على استخدام اللغة الرسمية للدولتين المعنيتين إذا كأنت مشتركة، واستخدام اللغة الرسمية لدولة ثالثة للفصل في النزاع في حالة الاختلاف في التفسير، ومن المفيد أيضا أن ترفق مع المحاضر أو البروتوكول خريطة خاصة طبوغرافية تكون بياناتها منسجمة ومتفقة مع البيانات المثبتة في هده المحاضر أو لبروتوكول، وتعتبر جميع هذه

---

[1] خالد عباس عبد الجليل الديلمي، **الوضع القانوني للحدود اليمنية السعودية**، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بابل، 2004، ص 193.

[2] شارل روسو، **القانون الدولي**، ترجمة شكر الله خليفة، وسعد عبد هللا، المطابع الأهلية، 1982م، ص 165.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص27.

الوثائق جزءا لا يتجزأ من السند القانوني المنشئ لخط الحدود [1]، أما بخصوص التكاليف الاجمالية لأعمال لجان الترسيم فيتحملها الطرفان المعنيان منصفة بينهما، في حين يتحمل كل طرف التكاليف الخاصة للأعضاء والمندوبين المعينين من قبله .

حتى تؤتي عملية الترسيم ثمارها ينبغي أن تتعهد الدول الأطراف المعنية باحترام العلامات الحدودية، والمحافظة عليها، وصيانتها في حالة تعرضها لأعمال التلف أو التخريب، سواء بفعل الطبيعة أو الإنسان، ومحاكمة الأفراد المسؤولين عن ذلك،[2] لذلك فإن قوانين العقوبات الداخلية للدول، غالبا ما تتضمن نصوصا تقضي بمعاقبة كافة ما أتلف أو خرب علامات الحدود، أو أية علامات أخرى معدة لتعيين الحدود، وفي حالة اختفاء احدى العلامات الحدودية أو نقلها من مكانها ينبغي إعادتها إلى وضعها السابق على أساس الوثائق الأصلية التي شيدت بموجبها وذلك من قبل اللجنة المشتركة بين الطرفين، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 5 من بروتوكول إعادة تخطيط الحدود الموقع عام 1975م بين العراق وإيران .

الفرع الخامس: أهمية الحدود الدولية

ترتبط الأهمية من حيث عدة جوانب أهمها أهمية أمنية، الاقتصادية، السياسية، القانونية الاجتماعية:

أ–الأهمية الامنية:

إن أمن الدولة يبدأ في الواقع من حدودها لاسيما مع ازدياد حركة انتقال السريع للأفراد والبضائع بين الدول في الوقت الحاضر، وتشابك المصالح والعالقات المختلفة بينها،

[1] جابر إبراهيم الراوي، **النظرية العامة للحدود الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995م، ص 178 – 179.

[2] لجين عبد الرحمن منصور، **تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقها على العراق**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 1997م، ص 35 – 36.

مما يحتم على رجال الأمن تحمل مسؤولية كبيرة نحو تأمين الحدود للدولة، نظرا لكون هذا العامل هو شرط توفر الاستقرار والأمن الداخلي لها.

ب -**الأهمية الاقتصادية:** تبرز في قضية استغلال الموارد الباطنية وخاصة البترولية، بحيث ما هو محدد على السطح للحدود الجغرافية ليس بالضرورة ما هو موجود في باطن الأرض، الأمر الذي يجعل مسألة الاستغلال تطرح نزاعات قد تصل الى الحروب. [1]

ج-الأهمية القانونية:

إن القوانين الداخلية للدولة كأنت قديما محصورة على أقاليمها فقط ولتراعي مصالح الدول المجاورة لذلك ظهرت عدة نزاعات على الحدود الدولية، وأصبحت القوانين الداخلية مقيدة ولم تعد الدولة حرة في تحديد حدودها مع جيرانها بإرادتها المنفردة.

غير أن هذه القوانين لا زالت لها أهمية في سياسة أمن الحدود وبالتالي رسم خطة دفاعية على سيادة الدولة والحفاظ على مصالحها خاصة بإصدار وثائق خاصة للعبور سواء الأشخاص أو البضائع التراخيص الواجب الحصول عليها والمراقبة الدقيقة عبر نقاط العبور المختلفة، كما أن الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدول مع جيرانها لتنظيم الحدود تصبح بعد التصديق جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني الداخلي ويشملها طابع الالتزام وترتب المسؤولية الدولية عند مخالفتها، وقد حرص ميثاق الأمم المتحدة الموقع في 26 جوان 4915 على حسن الجوار وجاءت ديباجته " نحن شعوب الأمم المتحدة قد اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سالم وحسن الجوار" كما تنص المادة 0/2 على مبدأ ضرورة أن يسعى جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلى فض 229 العسكرية لفض المنازعات

[1] زمور محمد، "**أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني**"(ورقة مقدمة للملتقى الثاني الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح يومي 30-31جانفي2017).

المتعلقة بالحدود، حيث يجب تغليب الطرق السلمية مثال التفاوض والدبلوماسية والوساطة واللجوء للتحكيم الدولي والقضاء ومحكمة العدل الدولية.[1]

د-الأهمية الجغرافية:

إن الناظر إلى خريطة العالم السياسية يرى الصورة الحالية التي تظهر بها الدول المختلفة على الخرائط، وهي إحدى الصور العديدة التي مرت بها الدول في تاريخها الطويل، هي أحدث صورة لتلك الدول وبالطبع لن تكون آخر صورة فستتسع مساحة بعض الدول وستنكمش بعضها الآخر وستظهر دول جديدة ليست لها وجود وستزول دول أخرى قائمة، وهذا يعني أن الحدود السياسية في دول العالم ستظل في تغيير مستمر، قد يقع كاتفاق بين الدول بطرق سلمية أو نتيجة الحروب يفرض فيها القوي منطقه، ويكفي الإشارة إلى التغير الذي حدث في الإتحاد السوفياتي حيث ظهرت 45 دولة في آسيا وأوروبا، وتفكك الاتحاد اليوغسلافي إلى 5 دول، وأنتهى تقسيم ألمانيا بدولة موحدة قوية والسودان الذي أنقسم إلى دولتين.[2]

المطلب الثاني: مفهوم أمن الحدود

بعد الحرب الباردة وسقوط **جدار برلين** وبالموازاة مع التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية حصلت مراجعات مهمة لمفهوم الأمن ،أول ما طرح للنقاش هو الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها ، فبعدما اختفى العدو الواضح كما في فترة الحرب **الباردة** ، وظهور موجة تهديدات متعددة اقتصادية ، ثقافية ، بيئية...وعابرة للحدود والقارات ،لا يقتصر تهديدها علي الدولة فقط بل يتعداها إلى مرجعيات أخرى أفراد،

---

[1] نفس المرجع السابق، ص228.

[2] نفس المرجع السابق، ص229.

مجتمعات انسانية ،و اثبت المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن عدم جدواه ، وعجز فرضياته عن مواكبة هذه الظروف.[1]

الفرع الأول: تعريف الأمن:

يتميز مفهوم الأمن في مجال العلاقات الدولية بغموضه ، و بغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه ، وحسب "**باري بوزان**" فسمته الأساسية أنه خلافي أو متنازع حول وأن عادت ما يتم التميز بين مصطلحي الدفاع ذو المعنى العسكري ، والأمن الذي يتعلق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول ، فأن ذلك لا يكفي لفهم ذلالة هذا المفهوم في العلاقات الدولية، يعد تعريف "**باري بوزان**" للأمن من الأكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية : " **بأنه تواصل التحرر من التهديد**" بناءا على هذا التعريف يحدث اجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه "حالة يغيب فيها الخطر والتهديد .

عرف الامن القومي لأول مرة سنة 1952 من طرف "**ارنولد ولفر**" في مقال له بعنوان الأمن القومي كرمز غامض ، رأى فيه أنه بمعنى موضوعي ، الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية ، أما بمعنى ذاتي ،فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محت هجوم وبالنسبة لـ"**هانس مورغا نتو**" الأمن القومي "**هو ما يساهم في حماية وحدة الاقليم الوطني ومؤسساته**" ، ويرى كل من" **فرانك تراجي**" و"**فرانك سيموني**" أن الأمن القومي هو "ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية والدولية المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين والمحتملين ، أما في سياق النظام الدولي يشير الأمن الى "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي" .

---

[1] جويدة حمزاوي، **من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، برلين: المركز الديموقراطي العربي (مارس2020): ص09.

وعلى العموم، يبقى تعريف "**ارنولد ولفرز**" أكثر التعاريف عملية /اجرائية لأنه الأرضية التي اعتمدت عليها دراسات أخرى وسعت مجال البحث في الامن في اتجاهين لفهم مسائل أخرى غير عسكرية، وفواعل أخرى غير دولاتية.[1]

الفرع الثاني : تعريف أمن الحدود

يقوم مفهوم أمن الحدود على افتراضين هما:

1-طبيعة التهديد الأمني وهي تنبع من جميع المشاكل ذات الصفة الأمنية كعمليات المسلحة عبر الحدود، الإرهاب أو شبكات التهريب سواء للأفراد أو الجماعات.

2-جوهر التهديد ويتمثل بالعدوان المسلح من قبل دولة أو مجموعة دول.

ويتجلى هذا الافتراض أن بالتعريف الذي قدمه "**ليبمان**"، أن الدولة تكون آمنة متى ما تحقق انتصار إراداتها[2].

فتحديد مفهوم أمن الحدود وفقا لهذا الاتجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديد الخارجي بإستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجي وضمان استمرار تلك المصالح وهذا يعني أن التهديدات لأمن الدول وبالأخص للحدود هو ذات مفهوم أمني من خلال العدوان الخارجي على الدولة ، إلا أن مفهوم أمن الحدود أصبح الآن أكثر سعة من المفهوم التقليدي أو بعبارة أحرى تعدد مصادر التهديد الأمني لحدود دولة ما إذا أن التطور في الأحداث جعل هذا التهديد قد يحصل من جماعات أو فواعل غير دولاتية ،أما من خلال الجماعات العابرة للحدود أو من خلال مفاهيم غير عسكرية بحته كالتهريب

---

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

[2] جون بليد وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية، الإمارات:** مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 421.

والهجرة الغير شرعية ،وأن كأنت كل المصادر سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية هو تهديد لأمن الحدود .[1]

لكن في المقابل أن مفهوم أمن الدول وأمن الحدود برزت فيه عدة تغيرات نتيجة التطورات التكنولوجية والاتصالات حسب مفهوم "**جون بيرتون**" ولذلك فأن أمن الحدود ارتبط بعدة دلالات ومنها:[2]

1-صورة التحولات عبر الحدود مباشرة السياسية الاقتصادية، والاجتماعية.

2-التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، وقيميا، وأمنيا.

وبعبارة أخرى لم تعد الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددا بنطاق الحدود الاقليمية للدولة، لكن يبدو الأمر أصبح أكثر تعقيدا نتيجة تشابك العلاقات الدولية ما بين الدول، ومن ثم أصبحت التهديدات الأمنية تنتقل من الحيز المكاني للدولة إلى غيرها من الدول في إطار اقليمها ومن ثم تتعدى الإطار الاقليمي إلى الدولي، كما في حالة العمليات الارهابية وتجارة المخدرات والقرصنة البحرية وغيرها من الظواهر الأمنية التي أصبحت تهدد أمن الدول.[3]

المطلب الثالث: الحدود الآمنة: تبلور المفهوم وتطوره

ظهر مفهوم "**الحدود الآمنة**" في الصراع العربي – الإسرائيلي لأول مرة في قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22/11/1967 الذي صدر إثر (حرب 1967 في منظمة الأمم المتحدة)، بل لم يسبق قبل ذلك أن ورد في قرارات الأمم المتحدة ووثائقها تحديد للخطوط النهائية أو الحدود التي تفصل بين أقاليم أطراف النزاع، إلا في قرار تقسيم فلسطين

---

[1] تامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، بغداد:** وزارة الثقافة والعالم، 1985، ص 24.

[2] محمود حيدر، **السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 100، نوفمبر، (2004م): ص48.

[3] محمد سعد أبو عامود، **المفهوم العام للأمن**، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، 2009، ص3.

الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29/11/1947 وتضمن رسماً واضحاً لحدود الدولتين المقترحتين، العربية واليهودية، ثم جاء **القرار 242** فلم يرسم حدوداً جديدة واضحة، وإنما أكد حق كل دولة في منطقة الشرق الأوسط "في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها حرة من أعمال القوة أو التهديد بها"، وبذلك يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة لم تعبر قط عن قبولها لأية حدود (لإسرائيل) غير الحدود اليهودية المرسومة على خريطة ملحقة بقرار التقسيم. وقد قبلت (إسرائيل) عام 1949 عضوا في الأمم المتحدة على أساس إعلانها الاستعداد لتنفيذ قرار التقسيم هذا إسرائيل في الأمم المتحدة، عضوية).

فهمت (إسرائيل) **القرار 242** على أنه يعني – من بين ما يعنيه – انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من الأراضي التي احتلتها في عدوان 1967 لا منها جميعاً.

ومنذ صدور القرار 242 حتى الآن أدلى المسؤولون والسياسيون الإسرائيليون، سواء من كأن منهم في الحكم أو خارجه، بمئات التصريحات المختلفة حول مفهوم الحدود الآمنة. وبالرغم من اختلاف تصور هؤلاء السياسيين لهذا المفهوم فأنهم جميعاً متفقون على ثلاث نقاط: **أولها** أن الحدود الآمنة ليست أبداً خطوط ما قبل 5/6/1967. **وثانيها** أن الانسحاب من أي جزء من الأراضي المحتلة لا يمكن أن يتم قبل الاتفاق على الحدود النهائية الآمنة بين (إسرائيل) وجاراتها. **وثالثها** أن البحث في الحدود الآمنة هو البحث في أمن (إسرائيل) وسلامتها وحدودها، دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن وشروط السلامة للأطراف الأخرى. واستنادا إلى هذه الأسس وضع عدد من الأحزاب والسياسيين في (إسرائيل) مشروعات رسم فيها أصحابها **"الحدود الدولية"** و**الحدود الآمنة"** و" **الحدود الرادعة"** والحدود التي يمكن الدفاع عنها". ولعل تصريح رئيسة وزراء (إسرائيل) السابقة "**غولدا مائير**" الذي قالت فيه عام 1971 "أن الحدود الدولية لإسرائيل تتحدد حيث يتوطن اليهود"، ومشروع رئيس وزراء (إسرائيل) مناحيم بيغن عن الضفة الغربية في فلسطين الذي أعلنه يوم 28/12/1977 والذي يؤدي إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى (إسرائيل)، يرسمان

صورة أقرب لحقيقة مفهوم قادة (إسرائيل) عن الحدود الآمنة، وبخاصة بعد أن أبلغ بيغن الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس سنة 1978 أن القرار 242 لا ينطبق على الضفة الغربية، على أساس أنها أراض "محررة" لا "محتلة".

نضيف إلى ذلك أن (إسرائيل) لم تلتزم أمام منظمة الأمم المتحدة بنص مكتوب يوضح مفهومها للحدود الآمنة، وقد تهربت من تحديد هذا المفهوم في جوابين قدمتهما إلى الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السفير "**غونار بارنغ**"، ففي مذكرة قدمها بارنغ إلى(إسرائيل) في 9/3/1969 طرح السؤالين التاليين:

1) ما هو مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها الذي تتمسك به إسرائيل؟

2) هل توافق إسرائيل على سحب قواتها المسلحة من أراض احتلتها في الحرب الأخيرة؟

وقد أجابت (إسرائيل) بمذكرة مؤرخة في 2/4/1969 بما يلي:

1- لا توجد حدود آمنة ومعترف بها بعد بين إسرائيل والدول العربية، ولذلك يجب إقامة هذه الحدود الآن كجزء من عملية إقامة السلام، ويجب أن يستعاض عن وقف إطلاق النار بمعاهدات سلام تنشأ بموجبها حدود دائمة وآمنة ومعترف بها يتم الاتفاق عليها عن طريق المفاوضات بين الحكومات المعنية :

2- عندما يتم الاتفاق على الحدود الدائمة والآمنة والمعترف بها، وتقام بين إسرائيل وكل دولة عربية مجاورة، فإن تنظيم أمر القوات سيتم وينفذ بما يتوافق تماماً والحدود المتفق عليها في معاهدات السلام".[1]

-وفي مذكرة قدمها **يارنغ** إلى مصر (وإسرائيل) في 8/2/1971 بشأن الالتزامات المتبادلة بينما أجابت (إسرائيل)، في مذكرة مؤرخة في 26 شباط، بأنها تقدم التعهد التالي: "انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من الخط الإسرائيلي – المصري لوقف إطلاق النار إلى حدود

[1] شحاتة ابراهيم، **الحدود الآمنة والمعترف بها**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1974 م، ص15.

آمنة ومعترف بها تقرر في اتفاقية السلام. ولن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الخامس من جويلية سنة 1967وتستند (إسرائيل) في دعواها بأن الحدد الآمنة التي عناها القرار 242 هي غير خطوط ما قبل جويلية سنة 1967 إلى أن القرار اقتصر في نصه الإنكليزي على طلب انسحاب "قوات إسرائيلية مسلحة من أراض احتلت في النزاع الأخير"، ولما يحدد بالتالي الأراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي يتم الانسحاب إليها. وأول ما يلاحظ هنا هو أنه ليس صحيحاً، من الناحيتين القانونية واللغوية، ما يرد في هذه الحجة من أن النص الإنكليزي للقرار يقتصر على المطالبة بالانسحاب الجزئي. فالقرار يطلب الانسحاب من أراض حددها بوصف معين، وهو أن تكون قد احتلت في **"النزاع الأخير"**، وبالتالي فالانسحاب يسري على أية أرض توفر فيها هذا الوصف. وأي استثناء لأرض أو أراض محتلة من حكم الانسحاب المقرر في القرار استثناء لا يجيزه نص القرار، بل يمنعه صراحة بتحريم "جواز الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب"، وهو نص ورد في مقدمة القرار ذاته، كما أن النصوص الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية للقرار – وهي اللغات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة، ولكل منها القوة ذاتها للغات الأخرى – تشير بوضوح إلى أن الانسحاب هو "من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير"، ويضاف إلى ذلك أن فهم **يارنغ** للحدود الآمنة كما وردت في القرار ينطبق على ما ذكرناه، والدليل على ذلك أنه طلب من (إسرائيل) في المذكرة في 8/2/1971 التي أرسلها اليها أن "تتعهد بأن تسحب قواتها من أراضي الجمهورية العربية المتحدة (أي مصر) المحتلة إلى الحدود الدولية السابقة التي كأنت قائمة بين مصر وحكومة الانتداب البريطاني على فلسطين".

وفوق هذا كله فأنه ليس في قواعد القانوني الدولي أية نظرية تسمى "**نظرية الحدود الآمنة**". فقواعد هذا القانون مستقرة على أن حدود أية دولة يجب أن تحدد وتعرف سواء كان هذا التحديد عرفياً أو اتفاقياً، كما أن القانون الدولي مستقر على رفض مبدأ الاعتراف بالآثار

المترتبة على الاحتلال، وبخاصة ما تعلق منها بضم الأراضي تحت أية ذريعة، على أساس المبدأ المعروف بأن ما بني على الباطل فهو باطل.[1]

وهكذا تنتقي الحجج التي تتذرع بها (إسرائيل) لتفسير الحدود الآمنة على أنها الحدود التي تكفل لها التوسع بضم أراض جديدة إليها، والحقيقة أن مثل هذا التفسير لا يمكن أن يستند إلا إلى اعتبارات العدوان والرغبة في التوسع بقوة السلاح، وهو في النهاية ذريعة إسرائيلية للتوسع ومد الحدود، وترديد جديد لنظريات النازية البائدة التي تنادي بأن الحدود التي ينشئها الانسان يمكن أن يعدلها الانسان بالقوة، وأن نمو الدولة وتوسعها علامة أساسية على حيويتها.[2]

ـ من جانب التصنيف المنظماتي فهو يظهر من ممارسة الأمم المتحدة في تسمية الحدود إلى حدود آمنة وحدود صناعية، ويقصد **بالحدود الآمنة** خط يقر بالاتفاق للحفاظ على أمن الدول المتجاورة ويفرض من جانب واحد على دول الجوار لتبرير توسعها الإقليمي، فإن الحدود الآمنة لا ترتكز على فكرة الحق القانون الدولي بل على دعاوى السلام الذي يمكن كل دولة في المنطقة من العيش في أمان، كما يحدث الآن في الحدود بين اسرائيل وجيرانها، أما الصناعية فهي المحدودة بفعل الإنسان.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، الوثيقة رقم س 10929، بتاريخ 1973-05-18.

[3] فيصل عبد الرحمان علي طه، **القانون الدولي ومنازعات الحدود**، نفس المرجع السابق، ص ص25-26.

المبحث الثاني: الجدران العازلة: المفهوم والنشأة

في ظل تفاقم الصراعات والمشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، يضاف اليها اتساع رقعة الارهاب وانتشار الجماعات المتطرفة ومافيا التخريب والتجارة المحرمة، تغيرت بحسب بعض المراقبين خارطة العالم والحدود بين الدول، التي أصبحت اليوم عبارة عن جدران عازلة وأسلاك شائكة وحقول ألغام ممتدة لمسافات بعيدة عبر الحدود، للحد من الهجرة غير الشرعية ومراقبة الحدود ومنع تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الأسباب، وبعد 25 عاما على سقوط جدار برلين كما نقلت بعض المصادر، تم بناء العشرات من الجدران نصفها شيّد بعد العام 2010، ولا يزال الكثير منها يقام اليوم في أماكن مختلفة. وعرف العالم بناء جدران الفصل للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية العام 1945 حين عكف الحلفاء على بناء "**جدار برلين**" الذي يفصل بين ألمانيا الاتحادية وألمانيا الشرقية وتم أنجازه في عام 1961، واليوم بعد أكثر من ربع قرن على هدم هذا الجدار في العام 1989، يشهد العالم تشييد جدران وحواجز أخرى أقيمت لأسباب مختلفة.

حيث تقوم السلطات الإسرائيلية ببناء جدار للفصل بين أراضي الضفة الغربية وإسرائيل، يبلغ طول هذا الجدار أكثر من 700 كلم بارتفاع 8.5 متر، من الحواجز التي يعرفها العالم أيضا الجدار العازل بين شطري إقليم كشمير، والجدار الباكستاني– الإيراني، والأوزبكي– الأفغاني. وفي قبرص بنيت جدران لتفادي الصراعات المسلحة. ولعل أحدث هذه الجدران هو الجدار المثير للجدل الذي ينوي الرئيس الأمريكي بناءه على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وكان بناء هذا الجدار وتمويله من أهم الوعود الانتخابية لترامب، إلا أنه لا يزال يواجه صعوبات في الحصول على موافقة من الكونغرس للبدء في البناء، وتشير التقديرات المسحية إلى أن الجدران العازلة حول العالم مجتمعة يبلغ طولها نحو 40 ألف كلم أي ما يعادل محيط الكرة الأرضية.[1]

[1] https://annabaa.org/arabic/reports/14072.

المطلب الأول: تعريف الجدران العازلة

الجدار الحدودي هو الوصف العام لمجموعة من الجدران والأسوار والسياج والحواجز المصنوعة من مختلف المواد على طول الحدود بين الدول، وهو ليس بالضرورة جدارا حقيقيا مصنوعا من الاسمنت، وعلى مدار التاريخ، تم بناء أنواع مختلفة من هده الجدران والحواجز ولأسباب مختلفة، مثل الحرب أو لإظهار المكانة القوية للبلد بين البلدان المختلفة، يصنف المؤرخ "**جون كريغان**" الجدران إلى مفهومين هما:

1–الملاذ يعني مكان للسلامة قصيرة المدى.

2–الحصن وهو مكان ليس للأمان من الهجمات فقط بل للدفاع النشط، وللدفاع الاستراتيجي الذي قد يكون مستمرا وصعبا ومكلفا للبناء والصيانة [1].

هناك مجموعة من المصطلحات تستخدم لوصف مفهوم الجدار العازل ، **فالحدود المسورة** يشار إليها باسم الأمن أو الفصل أو الفصل العنصري أو جدران مكافحة الإرهاب أو العوائق أو الحواجز أو الأسوار، ولعل التوضيح الأكثر ذلالة للجدار، هو الوصف الذي قدمه "**بليز**" في تعليقاته أمام محكمة العدل الدولية في 2004 ، إذ وصفها على أنها "**حواجز الحدود مع أسس البناء الثابتة**" ، فهذه الجدران محاطة بطرق حدودية ، يعلوها أسلاك شائكة ، محملة بأجهزة استشعار ومزودة بمراكز حراسة وكاميرات تعمل بالأشعة تحت الحمراء ، وأضواء كاشفة ترافقها مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح تخص حق اللجوء ، وحق الاقامة ، والتأشيرات إذا المفروض هنا أن يفهم كلمة الجدار بمعناه الواسع ، باعتبارها حاجزا سياسيا يشتمل على تقنيات معقدة وأساليب تحكم واحكام تشريعية وخطاب سياسي وأمني عليه يجب أن لا ينظر إليها فقط كحواجز مادية ولكن ايضا كبوابات ، حيث يتم ثقبها من خلال فتحات رسمية وغير رسمية يمكن من خلالها للناس العبور من جانب لآخر

---

[1] Mathilde. van meeuwen, walled friends: **thepecullar co-existence of nafta and the United States-Mexico border walls**, Master thesis, International relations,) Faculty of huminites, Nether lands: laden university,2017) ,7.

وجهاز ، مثل نقاط التفتيش ، التي يمكن للدول من خلالها السيطرة على تحركاتهم ، فالجدار هنا في نقطة اتصال .[1]

على عكس الحدود ، فأن الجدار مسألة أحادية الجانب يقررها جانب واحد فقط ، فيجب أن يفهم الجدار ليس فقط من حيث عواقبه على العلاقات الدولية المعاصرة ولكن أيضا تأثيره الملموس على المجتمع ، لأن الاتجاه المتنامي لبناء الجدران الحدودية له آثار على سيادة الدولة والأمن الدولي والأمن البشري أيضا في دراسة قام بها اثنان من علماء السياسة في جامعة كاليفورنيا هما "**رون هاسنر**" و"**جسون ويتنبرغ**" توصلا إلى أن نصف الحواجز الحدودية الدولية التي بنيت مند نهاية الحرب العالمية الثانية أي 25من حوالي 51 قد بدأت في السنوات بين 2004–[2] 2014 ، ولعل جدار برلين كان أشهرها والذي بني بعد أن بلغ الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي السوفياتي ذروته أثناء الحرب الباردة ، لكن بعد أن هدم هذا الجدار الرمزي في 9/11/1989 ، وبدأ الحديث عن عالم لا تفصل الحواجز والحدود فيما بينها والوعود التي أطلقتها العولمة ، كذلك تفاؤل بعض المنظرين السياسيين حول تلاشي الدولة القومية وحدودها وبدأ وضع القواعد من قبل المستهلكين العالميين والشركات التي تخدمهم يبدو أن كل ذلك لم يقف حائلا دون سعي الدول إلى بناء المزيد من هذه الحواجز والجدران[3].

تعمد الدول إلى تأمين وتحصين حدودها بشتى الوسائل ، ولا يوجد هنا من فارق فيما إذا كأنت الحدود طبيعيا أم بشريا، إذ أن كلا النوعين لن تحولا دون الحركة المستمرة للبضائع والسلع غير القانونية والهجرة الغير الشرعية بالإضافة إلى حركة العناصر والمجاميع الإرهابية بين الدول ، لذا كأن وسائل من قبيل وضع الأسلاك الشائكة وكاميرات

[1] Elisabeth Vallet Charles. Philippe David," **The re- buckling of the wall in international relation**," Journal of Borderlands studies(27.02.2012) :112.
[2] Joshua’s cooper. remote seven senses, **"power fortune and survival and the network age, little Brown and company** (New York: Boston, londen2016) ,277.
[3] Simon Montlake.op. cit.

المراقبة ، وبناء الجدران العازلة على الحدود البرية طرق ناجعة تلجأ إليها الدول في تأمين نفسها من الآثار والعواقب المخلة بأمنها سياسيا، اقتصاديا ، واجتماعيا ولما كان فعل بناء الجدران على الحدود بين الدول أضحى ظاهرة في عالمنا المعاصر حيث تبين الدراسات في هذا المجال إلى أن ما يقارب السبعون جدارا قد بنيت أو ثم الشروع في بنائها[1] ، وأن عدد الدول التي لجأت إلى بناء الجدران قد تضاعف ثلاث مرات خلال العقدين الماضيين.[2]

هذه الجدران قد تأخذ أشكالا مختلفة ، بتسميات مختلفة وإن كان هدفها الاستراتيجي واحدا ، فنجد استعمالات للفظ **السور**[3] الذي يرمز إلى "**بناء كبير بسمك معين يحيط بالمدينة أو الدولة أو الإمبراطورية**" ، كسور الصين العظيم، ونجد أيضا لفظ **الحاجز** الذي يمثل "**كل ما يعيق الدخول ويشير إلى العبور من مكان أو ميدان إلى آخر سواء كان سياجا حديديا أو خشبيا**"[4] ففي السياق المجازي نتحدث عن الحواجز الجمركية مثلا من أجل عبور الحدود[5]، وقد يقصد بالحاجز "**مجموعة متحركة من القضبان المعدنية التي يتم ترتيبها وتنظيمها بمحاذات بعضها بعض من أجل إحاطة مجموعات بشرية في أثناء مظاهرات أو من أجل توجيه الدخول إلى ساحة أو مكان معين**"[6]، وتفيد عبارة الأسلاك

---

[1] Rees Jones ,"**Borders and walls: Do barriers deter unauthorized migration**," The online journal of migration policy institute(05/10/2016) :1.

[2] Simon Montlake.op.cid.

[3] Frank Neisse, Alexandra novosseleff. "**L'expansion des murs ; le reflet dun monde fragmente**" **?** politique étrangère. (Paris : Ifri. Hiver2010), P. 731.

[4] أورد ابن منظور في معجمه، أن السور عند العرب يقصد به حائط المدينة...، **لسان العرب**، المجلد الثالث، الجزء 24، القاهرة، دار المعارف د ت، ص2147.

[5] Le petit **Larousse définit la muraille comme suit**, **La muraille** : **mur épais**, D'une certaine élévation, Cite par : George Lucas. Claude moreau et Claude Labourait, petit Larousse illustré, (Paris : Librairie Larousse,1986) ,P .665.

[6] تسمى هذه الحواجز الأخيرة **حاجز فوبان،** نسبة إلى مهندس المدن المعززة بالتحصينات التي نفدها بطلب من لويس الرابع عشر.

الشائكة المعنى نفسه[1] وتستعمل للإغلاق أو وسيلة للدفاع[2] ، وكثيرا ما يستعمل للفظ الغلق لتذليل على فاصل بين مكانين أو منطقتين.

وفي **اللغة العربية** فيحتمل معنيين أحدهما مادي والآخر معنوي بالإضافة إلى العديد من المصطلحات الأخرى التي قد تحمل الذلالة اللغوية والإصطلاحية نفسها إلا أن اعتماد مصطلح الجدار أنسب لشموليته وعموميته لأخذه أشكالا معقدة في كثير من الأحيان، على اعتبار أنه قد يستعمل للذلالة على أي نوع من أنواع الفصل والإغلاق والمنع المادي، والجدار في اللغة يعني الحائط [3].

وفي **اللغة الفرنسية** اشتق اللفظ من الكلمة اللاتينية barbuleالتي تعني بناية من التراب أو قطع الخشب أو الحديد ... بشكلها العمودي تعمل على اغلاق فضاء، أو تعزيز أراضي، أو اقامة أطراف، وكلما يشكل حاجزا لا يمكن اختراقه[4] .

وفي **الجيو-سياسيا** ،يعرف الجدار بأنه "**حاجز مادي اصطناعي، يحدد فضاءا معين، ويقوم بوظائف الحماية ضد الخارج، وأحيانا للاحتجاز والسجن الداخلي**".[5]

فالجدار بمفهومه العام يحمي ويعطي انطباعا واحساسا بوجود الأمن[6] ، ولم يعرف مفهوم الجدار في القانون الدولي بشكل دقيق، ومن ثم فالجدار ليس له نظام قانوني خاص

---

[1] الكلمة في اللغة الفرنسية **Barbule** مشتقة من لفظ ل**BARbEL** ويعني اللحية الصغيرة المدببة، وظهرت الأسلاك الشائكة بداية في الولايات المتحدة الأمريكية 1874م، حيث كانت تستعمل من قبل بعض الفلاحين لمنع خروج قطعان الماشية من الساحة التي توجد بداخلها، ثم عرفت انتشارا واسعا بعد دلك فاستعملها رعاة البقر الأمريكيون لتحديد ممتلكاتهم الواسعة، ثم استعملت لإحاطة وتسوير مخيمات الموت النازية أنظر:

Thierry paquot.op.cit. p.196.

[2] George Lucas. Claude moreau et Claude Labouret.dris. Op.cit. p 99.

[3] ابن منظور، نفس المرجع السابق، المجلد الأول، الجزء السابع، ص566.

[4] George Lucas. Claude moreau et Claude labourent, Driss, Op. Cit. M.p

[5] Pascal Gauchon.avec la coordination de Sylvia Delannoy et Jean-Marc huis oud, **Dictionnaire de géopolitique et de géoéconomie**, (Paris : presses universitaires de France,2011), p.450.

[6] Ibid.

باستثناء كونه منشئة مقدمة على اقليم، هو الذي يتوافر على وضع قانوني، أي أن أهمية الجدار القانونية تابعة من علاقته بالإقليم حيث يوجد.[1]

وفي هذا الشأن تجدر الاشارة إلى أن هناك فرقا بين الجدران والحدود ، فهذه الأخيرة تفصل بين اقليمين ينتميان إلى وحدتين سياسيتين مختلفتين، حيث تمارس كل واحدة منها ، وبشكل مستقل عن الأخرى ، مراقبة الخروج من الإقليم والدخول إليه[2] ، ومن الناحية القانونية تعد الحدود خطوطا تصورية وغير مرئية ، تفصل بين سيادتين دوليتين ، وتجسد حدود اختصاصات الدولة ، وهي ليست مجسدة بشكل مادي بالضرورة ، وتعمل بوصفها منطقة تواصل عبور بين الأمم المتجاورة أكثر مما تفصل بينها[3]،هذا البعد الذي يتمثل في العبور والتبادل يتجه نحو القضاء على الحواجز التي تجسدها الحدود ، إلا أن نسبيتها أدت إلى جعلها أكثر هشاشة ، وإلى طرح مسألة حمايتها بأشكال جديدة وفي هذا السياق يمكن أن تأتي الجدران لتعزيزها ودعمها .

هذا القدر وغيره من المصطلحات نابع من اختلاف السياقات السياسية التي أفرزتها الجدران ، ومن الوضع الجيوسياسي الذي يتحكم فيها ، ومن الوضعية القانونية التي يمكن أن تأخذها ، وهذا كله ألقى بضلاله على توصيف الجدران ، سواء التاريخية منها أو الحالية ، حيث كانت في الماضي تتخذ عادة طابع حصون وقلاع أو خطوط دفاعية ، نظرا لأهميتها الحدودية والدفاعية، وحاليا يوصف الحاجز بين الكوريتين الشمالية والجنوبية بالمنطقة منزوعة السلاح[4] ، وجدارا آتلا في جزيرة قبرص بالخط الأخضر ، والجدار الفاصل بين الطائفتين البروتستانتية والأرثوذكسية في بالفاست بأيرلندا الشمالية ، بخطوط السلام

---

[1] Jean.Marc Sorel. **Le mur est-il souple dans le droit international intervention** a l a 3eme Edition du colloque international. Murs, Barrières Frontières, Organise par la chaire Raoul Dandurand de l'université du Québec a montreal.qui a cu lieu les,17et 18mai 2011.

[2] Didier bigo.**frontieres.territoires.securite.souverainete**.http//seriscope.sciences-polutiques, Fr, Le12/09/2012.

[3] Alexandra novosseleff, Frank Neisse.**préfacées murs entre les hommes** : paris.la documentation française,(2007) ,p.14.

[4] ibid., 28.

والجدران الدفاعية في منطقة الصحراء الغربية، بالجدار الرملي ، والجدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بالجدار الحدودي ، والجدار حول ثغري سبتة ومليليه شمال المغرب بالسياج، أو حاجز الأسلاك الشائكة ، والجدار في كشمير بالحاجز المكهرب[1]، واتخذ الجدار الإسرائيلي في فلسطين المحتلة العديد من التسميات ، حيث تصفه اسرائيل بالسياج، فيما استعملت الجمعية العامة للأمم المتحدة لفظ الحاجز[2] في حين أن محكمة العدل الدولية فضلت استخدام لفظ الجدار **Mus** ترجمة للكلمة **wall**باللغة الإنجليزية،[3] وإذا كان الفاعلون لا يستعملون اللفظ نفسه ، فإن ذلك راجع إلى الرهانات السياسية والقانونية والجيوسياسية موضوع الخلاف.[4]

وبعيدا عن اختلاف التسميات والتوصيفات، فإن هذه الجدران تنطوي كلها ضمن استراتيجية هدفها حماية الأمن الوطني للوحدة السياسية بشكل عام ومن ثم فإن استراتيجية الجدران الأمنية كل سياسة اغلاق اقليم معين مبنية على أساس تعزيز الرقابة عليه لحمايته، تندرج ضمن هذه الاستراتيجية الحواجز التي تمنع الخروج من اقليم معين على شاكلة جدار

---

[1] ibid., 50-76-96-120-142-158.

[2] برغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة استعملت لفظ حاجز فإنها أشارت في هامش أسفل الصفحة إلى أن: هذا النظام يطلق عليه الفلسطينيون عادة وصف جدار الفصل، على حين أن الإسرائيليين يستعملون عادة المغلق الأمني، انظر:
RAPPORT établi en Application.es-10/13 de Lassemblèegènèrale.A/ES-10/248. P.3.

[3] أوضحت محكمة العدل الدولية أن الجدار محل النظر هو عبارة عن بناء معقد، ومن ثم لا يمكن فهم هذا اللفظ في معناه المادي الضيق، مبينة أن اللفظين المستعملين سواء من جانب إسرائيل المغلق أو من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الحاجز ليسا أكثر دقة لو أخذا بالمعنى الدقيق، انظر:
C.I.J. recueil2004, conséquences juridiques de l'édification dun mur dans le territoire occupé. Avis consultatifs du 9juillet2004, p.164. Par.67.

[4] Alban Geslin.sèmantique, « **Sémiotique et matérialité des murs, in les murs et le droit international** », Sous la direction de Jean-Marc Sorel, Cahiers internationaux, (n°24.paris : édition pèdone,2010), p.51.

برلين، وتلك التي تهدف الى منع الدخول، كالجدارين الإسرائيلي والأمريكي، بالرغم من أنها تنطلق من أسس سياسية وأخلاقية مختلفة جدا.[1]

تقوم الجدران **بوظيفة أمنية عامة وصريحة كما قد تحمل أهدافا أخرى ضمنية وكامنة** ، عسكرية أو مدنية أو اجتماعية وهي ليست استراتيجية مبتدعة حديثا ، فقد عرفتها العصور القديمة ، منذ سور الصين العظيم مرورا بجدار هذريان في أوروبا جدار تراجان الروماني ، وخط ماجنو بفرنسا ، وجدار الأطلسي في المني وخطي موريس وبدرون في المنطقة المغاربية على طول حدود الجزائرية المغربية والتونسية وخط مك نهارا في فيتام ، والخط على حدود رودي سيا سابقا ، وجدار برلين ، ثم الجدار الحالية ، من دون اغفال العديد من المشروعات المزمع إنجازها ، وتلك التي في طور الإنجاز، فالتاريخ والحاضر يثبتان أن الجدران مثلت دائما رمزا لنوع من الأمن بالنسبة إلى الدول والإمبراطوريات، فلطالما شكلت تحصينات تستند إلى منطقة عازلة تغطي مهام استراتيجية دفاعية نابعة عن السلطات العسكرية، وبعض الجدران ما لا يزال يقوم بهذا الدور حاليا ، حيث أنها توافق عادة وضعيات عسكرية مؤقتة ، تكشف عن فشل سياسي في تأمين السلم والأمن على شاكلة خط آتلا في قبرص ، والجدار الرملي في الصحراء الرملية والمنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين في المقابل ، هناك جدران أخرى في ظهور وتطور مستمرين ، هدفها وقف عبور المدنيين أو محاصرتهم لأحكام مراقبتهم ، أصبحت هذه الجدران معززة بتكنولوجية متطورة ،جعلتها ذكية في تعزيزها ودعمها للحدود ، من خلال دورها المهم في التمحيص والرصد الدقيقين عن طريق الكاميرات الحرارية ، وأجهزة الرادار والرصد وأسلحة التحكم عن بعد وغيرها ، إلا أنه بالرغم من ذلك ، فإن هذه الجدران يتم التحايل عليها عادة وتجاوزها من خلال حفر الأنفاق ، أو عبر تغيير مسارات العبور وهذا ما يطرح تساؤلا مهما حول فاعلية

---

[1] Florine Ballif, Stéphane rosière. **Le défi des teichopolitiques**, **Analyser la fermeture contemporaine des territoires**, **Espace géographique**, **Murs et clôtures**, (N°38.vol.38. Paris : BELIN.2009/3), P.194.

أجهزة أمنية كهذه ، في حل المشكلات التي تتصدى لها ، إلا إذا اعتبرناها ردودا على تلك التهديدات وليست حلولا تبدد المشكل من أصله.[1]

المطلب الثاني: تطور الجدران العازلة

عرفت ظاهرة الجدران العازلة تنامي واسع في الآونة الأخيرة نظرا لتسارع الدول في حماية حدودها ومصالحها خوفا من استيراد مشاكل جديدة من دول الجوار هي في غنى عنها.

الفرع الأول: تطور الجدران الى حدود القرن العشرين

بنيت الجدران للفصل بين النزاعات التي تنشب بين شعوب الدول المتجاورة على حدود بعضها بعضا، إما طمعا بأراضي، أو صراعا على الثروات الطبيعية أو حرب قبائل فكانت الجدران التي تحمي المدينة والإمبراطورية من هجمات الأعداء.

شهدت عصور ما قبل الميلاد بدايات هذه الإستراتيجية، وتألقت في العصور اللاحقة، حيث اشتهرت الصين بسورها العظيم الذي توالت السلالات الحاكمة على بناءه، واستكمال صرحه على امتداد قرون عدة، كما انتهجت الإمبراطورية الرومانية الإستراتيجية نفسها، من خلال إنشاءها الخط الحدودي الذي كان يهدف إلى تدعيم حدود الإمبراطورية والحفاظ على أمن إقليم بريطانيا، وشهد العصر الوسيط بدوره تشييد العديد من القلاع والحصون والأسوار التي طالما عبرت عن التحضر.[2]

فقد عرفت العصور القديمة جدرانا عظيمة ذات طابع أمني، حيث قام ملك بابل **نبوخذ نصر الثاني 604-562ق**.م ببناء جدار في الفترة الأخيرة من حكمه، بعد توسع إمبراطورتيه إلى حدود البحر المتوسط، بيد عاملة وافرة ومجانية وعشرات الآلاف من

[1] https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/92390.

[2] Etienne duront, Genève détruira ses fortifications.

http://www.tdg.ch/geneve/actu/geneve-detruira-fortifications-2009-04-04.consultè le :02/08/2012.

السجناء والمعتقلين السياسيين المبعدين، لم تكن أقل من ثلاثة جدران متوازية، تم تعزيزها بأبراج دفاعية.

لم تكن تلك الجدران محصنة بما يكفي، حيث خضعت مرات عدة للأشوريين، وجرى اللجوء عبثا الى بناء جدار آخر شرق المدينة، ثم آخر على بعد بضعة وستين كيلومترا شمالي بابل في السنة نفسها التي توفي فيها الملك البابلي الملقب ب الملك البناء فكان هذا الجدار إستراتيجيا محضا للدفاع عن أمن المدينة. [1]

وخلال القرن الرابع قبل الميلاد، يذكر أن ملك مقدونيا اليوناني، **الإسكندر المقدوني الكبير**، قام بدوره ببناء سور لإبعاد الهمج من جبال القوقاز وشواطئ بحر قزوين.[2]

وفي القرن الثالث قبل الميلاد[3] ، بدأ الإمبراطور الصيني **تشين هوانج تي**، بالربط بين الجدران المتفرقة التي بنيت في حقب مختلفة، حيث كان أسلافه من الحكام يحاولون الاحتماء من الجيران بقلاع وحصون تسمى الجدران المربعة[4] مع نسف تلك التي كانت للمماليك المنتصرة، فتم بناء أول جدار للحماية ضد الهمج في الشمال[5] والذي يمتد من يالو، النهر الذي يمثل حاليا الحدود مع كوريا، إلى لينتاو جنوب منطقة جانسو.[6]

---

[1] Claude Quètèl, op, cit, p.50.

[2] Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, p.20.

[3] تجدر الإشارة إلى أن الأساسات الأولى لهذا السور العظيم تعود في الواقع إلى ما قبل ذلك، أي إلى عصر المماليك المتحاربة في القرنين السادس والسابع قبل الميلاد، لاعتبارات داخلية أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1991م، ص285-286.

[4] يتألف **سور الصين** من جدران عدة بنيت في حقب مختلفة، تفصل بينها فراغات وفجوات كبيرة، وكانت عبارة عن مرتفعات بسيطة عن سطح الأرض وصخور حفرت على أطرافها الخنادق، أنظر: Claude Quètèl.op.cit. p.17

[5] -شارك نحو نصف مليون شخص في أعمال بناء السور، من شعب يقدر بنحو 20 مليون نسمة أنظر: Frédéric Niel.contre les murs Paris: bayard2011. p.114.

[6] Ibid.

وبعد فترة الحكم القصيرة لتدشين **شي هوانج تي،** ثم تدعيم منشأته الدفاعية في عهد سلالة **هان** من 206ق.م –222ق.م، فامتد نحو الغرب لحماية ما يسمى طريق الحرير[1] وبعيدا عن الدور الدفاعي فقط، فإن تمديد السور سيكون موازيا لغزو الغرب في هذه الفترة، حيث بنى الصينيون في هذه المرحلة خطا ثانيا للدفاع ضد الغزاة[2] مكونا من حصون على امتداد مئات الكيلومترات عن السور، ورفعوا الأبراج ضمن استراتيجية دفاعية متكاملة.[3]

بعد قرنيين تقريبا ونهاية سلالة هان، تمت مضاعفة السور في بعض الأماكن، وتعزيزه بالأبراج والقلاع والخنادق وبناء جدران صغيرة لصد العدوان وتحت ضغط الصراعات الداخلية للإمبراطورية، أرغم الحكام التخلي عن المساحات الواسعة البعيدة والعودة للحدود الأولية[4] لم يعد للجدار أي دور في هذه المواجهات وأصبحت تلك المساحات بيد المغول في القرن الثالث عشر[5] الذين تم اختراقهم لسور الصين من قبل **جنكيز خان** الذي قال يوما: أن قوة السور وصلابته تكمنان في شجاعة من يدافعون عنه وقوتهم.[6]

في أوروبا عمل **الإمبراطور الروماني هادريان** ابتداء من عام 122 على إنشاء جدار يمتد على مسافة 117كيلومتر ، جنوب الحدود الحالية بين إنجلترا واسكتلندا[7] ، وعلى الرغم من توسع الامبراطورية الرومانية خلال القرن الأول قبل الميلاد ، نتيجة للغزوات والحملات التوسعية التي خاضها الإمبراطور **قيصر** ، فإن مصطلح الخط الحدودي لم يكن مستعملا ، برغم أنه أول من أقام خطا تحصينيا[8] ، ومنذ حكم **هادريان** تم تجسيد حدود الامبراطورية

---

[1] ibid.op.cit, cit, p.115.

[2] Claude Quètèl, op, cit, p.19.

[3] تمكن الأبراج من توجيه رسائل إندار وتحويل معلومات عسكرية مرئية بسرعة، من برج إلى آخر وصولا إلى مراكز القيادة، حيث توقد فيها النيران ليلا والدخان نهارا.

[4] Claude Quètèl, op.cit. P23.

[5] Raphaël Drain, op, cit. P26.

[6] Alexandra novosseleff, Frank Neisse. Des murs entre les hommes, Op, cit, P.20.

[7] ibid.

[8] Claude Quètèl, op, cit, P.34.

الرومانية ، في بعض المناطق لم يكن للسور أي وظيفة عسكرية ، أما الجنود فيوجدون في المدن وفي قلاع السور ، ونظرا إلى التهديد الخارجي الضعيف فإن أعداد الجيش لم تكن كبيرة جدا[1] ، فهدريان تخلى عن عقيدة الغزو التي كانت لدى أسلافه إلى ما لا نهاية .

يضم جدار **هادريان** مراكز محصنة تعمل على حراسته، مع خندق في الشمال لتعزيز قدرته الدفاعية، ويتبع مساره طريقا رومانيا، والمحمي سلفا بقلاع عدة[2] ، لم يكن جدار هادريان مخططا كي يتم الدفاع عنه لأن الجيوش الرومانية استمرت في الانتشار في الميدان المكشوف، والتموقع لمجابهة العدو، وبقي الجدار وسيلة مراقبة لتحركات المدنيين العسكريين أكثر منه تحصينا لصد تام للعدو.

في القرن الخامس الميلاد اتخذت القسطنطينية سورا قويا من الحجارة والطوب على الضفة الغربية لمدينة تراقيا كان الهدف منه الاحتماء ضد الهمج الغزاة، المغول والبلغار لكن الجدار تم اقتحامه من طرف الغزاة بعدها تم التخلي عنه بوصفه آلية دفاع منذ القرن السابع الميلادي.[3]

في العصور الوسطى وجدت جدران ولكن بأقل شهرة ما تزال بقاياها خالدة إلى الآن، كجدار **دان فيرك** مشروع الدانماركيين وهو خط من التحصينات الذي يحمي الشمال ضد الحركة التوسعية الغازية القادمة من الجنوب.[4]

ولطالما عبرت العديد من القلاع والتحصينات والجدران، ففي فرنسا مع بداية القرن السابع عشر، أراد **فويان** حماية الممتلكة الفرنسية بحزام من القلاع والحصون[5] بل أن باريس تطورت بشكل متدرج داخل أسوارها المحيطة بها وهي سبعة جدران لكن من دون جدوى إذ

---

1 مجموعة الجيوش في الجنوب والشرق يبلغ عشرات آلاف عدة.

2 Frédéric Niel, Op, cit, p.37.

3 ibid.,73.

4 على عكس الجدران والتحصينات السابقة، فهذا الجدار يحمي الهمج ضد المتحضرين الدين يمثلون همج الأمس، Les France de Charlemagne.

5 Alexandra novosseleff, Frank Neisse. **Des murs entre les hommes**, Op, cit, p. 21.

استمرت التدفقات باتجاه باريس ومنذ القرن الخامس عشر أسقطت باريس جدرانها الأربعة تباعا.[1]

هذه الجدران والتحصينات كانت تهدف في مجملها إلى الدفاع عن الإقليم فهي ترسيخ فكرة قدسية الحدود والرغبة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلاد من خلال وضع حد يحتمي وراءه المجتمع والحضارة من هجمات القبائل والجماعات المحيطة بخلاف الجدران التي ظهرت لاحقا[2] ، والتي كان بعضها ذا منطق مخالف.

الفرع الثاني: الجدران العازلة حديثا

مع اختلاف طبيعة العلاقات الدولية التي ميزت القرن العشرين عن الحقب التي سبقتها، اختلفت دواعي ومسوغات اللجوء إلى الجدران، بوصفها استراتيجية أمنية، ومن ثم اختلفت الوظائف الموكلة إلى هذه الأداة الأمنية، اذ تم توظيفها أولا، بوصفها وسيلة حربية على شاكلة خط ماجينو وجدار الأطلسي، ثم بوصفها أداة للمنع والفصل كما شهد على دلك جدار برلين لاحقا.

فبعد الخروج من الحرب العالمية الأولى 1914-1919، وأمام تعالي الأصوات الألمانية المناهضة **لمعاهدة فرساي 1919** التي اعتبرت غير عادلة، عملت فرنسا على اتخاد اجراءات للاحتماء ضد أي هجوم جديد[3]، مثل إقامة تحصينات على طول الحدود، الأمر الذي طرح نقاشا حادا في تلك الفترة.[4]

---

[1] Ibid, m.p p

[2] محمد مهدي عاشور، **الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1996)، ص186.

[3] Jean pascal soudagne, **L'Histoire de la ligne Maginot** (paris: Éditions ouest France,2006), p.21.

[4] Alexandra novosseleff, Frank Neisse. **Des murs entre les hommes**, Op, cit, 21.

خلصت الإستراتيجية المقترحة من قبل الجنرال **أدولف غيوم**، رئيس لجنة الدفاع عن الحدود 1926م، إلى أن التحصين الدائم يفرض نفسه، بوصفه إحدى الآليات الأساسية للدفاع عن البلد ...، ويجب أن يعد تضحية مالية ينبغي القبول بها لتعويض ضعف نسبة الولادات[1] ، يقوم هذا المشروع على مفهوم المناطق المحصنة، بالارتكاز على أماكن ذات وجود قوي[2] ، وكذا على دوريات متحركة، قادرة على القيادة في هذه المنطقة، وتعقب العدّو.

دافع وزير الدفاع **أندريه ماجينو** عام 1929م، عن مشروع قانون لتمويل التحصينات، لتحصين شمال شرقي فرنسا ومنطقتي الالزاس واللورين بخطين[3]، في الشرق تم تحصين ضفاف نهر الراين، وفي الجنوب الشرقي ايضا أنشئ خط ماجينو الالبي في وجه ايطاليا[4]، هذا الخط الجنوبي أمكن الفرنسيين، بشكل فعال في يونيو 1940مومن المقاومة ضد الهجوم المعلن من **موسوليني** بعد خرق الحدود الألمانية في الشمال، وبذلك أتاح خط ماجينو حصر مناطق الاحتلال الايطالي.[5]

في أقصى الشمال حيث الحدود مع بلجيكا، لم تكن التحصينات ذات أهمية، كمثيلتها مع الحدود الألمانية، وذلك راجع للحياد الذي طالما عبرت عنه بلجيكا 1936م، ولدافع اقتصادي أيضا، حيث أعطيت الأهمية لحصون أصغر وأقل كلفة منذ أن جاء الجنرال **موريس غاملان** على رأس الجيش الفرنسي.[6]

---

[1] ibid.

[2] طبيعة التحصينات نفسها تختلف كثيرا من منطقة لأخرى، بحسب المتطلبات التكتيكية المحلية والميزانية المتوافرة وغير دلك، ومعظمها ستكون منشآت من الحجم الصغير، ومخبأة ومجهزة بعتاد وذخيرة، تحيط مجموعات أكثر تعقيدا دات مدافع من العيار الثقيل، وتشبه الى حد ما سفنا صغيرة لموكب متناثر حول بارجة حربية.

[3]- Claude Quètèl.op.cit. P 59.

[4] ما يثير الاستغراب، أن المنشأة الأولى المقامة عام 1930، توجد بعيدا عن ألمانيا بل قبالة الحدود الإيطالية، وهو ما يفسر أنها رسالة موجهة الى الفاشيين الإيطاليين الذين يطالبون بنيس وسافوا.

[5]- Frédéric Niel. Op. Cit.163.

[6] Ibad.164.

تميزت تحصينات خط ماجينو أو الجدار الفرنسي بقوة تحملها للضربات المباشرة، نظرا إلى سمك جدرانها الخرسانية، وقوة تعزيزاتها[1] ، لكن وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبه هذا الخط في صد العدّو، فأنه لم يدم طويلا ، فقد تمكنت القوات الألمانية من التوغل في الاقليم الفرنسي، في 17يونيو 1940م، وذلك بالالتفاف على الجدار.[2]

الفرع الثالث: الجدران كإستراتيجية لاعنفية في النزاع المسلّح

Walls As A Nonviolent Strategy In Armed Conflict

ليست هذه الاستراتيجية اختراعًا حديثًا، بل هي معروفة منذ العصور القديمة، فمن جدران بلاد ما بين النهرين إلى سور الصين العظيم، مرورًا بجدار تراجان الروماني في أوروبا، وجدار هادريان في إنكلترا، وخط ماجينو في فرنسا، وخط موريس على طول الحدود الجزائرية المغربية والتونسية، وخط مكنمارا في فيتنام، وجدار برلين في ألمانيا... وصولًا إلى الجدران الحالية، من دون إغفال العديد من الجدران المزمع إنجازها، أو تلك التي هي في طور الإنجاز. فالماضي كما الحاضر يثبتان أن الجدران والتحصينات مثّلت على الدوام شكلاً من أشكال الأمن بالنسبة إلى الدول والإمبراطوريات، وهي تقوم بمهمات استراتيجية دفاعية، وما زال بعض الجدران يقوم بهذا الدور حاليًا، وفق ما تفرضه أوضاع عسكرية مؤقتة، تنتج عن فشل سياسي في تأمين السلم والأمن بين طرفين متجاورين متنازعين، مثل خط نيقوسيا في قبرص، والجدار الرملي في الصحراء الغربية المغربية، والمنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتين DMZ، وجدار بالفاست في إيرلندا.[3]

---

[1] Jean pascal soudagne, Op, cit, p. 24.

[2]- ريمون كارتييه، **الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: سهيل سماحة وأنطوان مسعود (بيروت: مؤسسة نوفل،1983) ، ص139.

[3] http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php.

الفرع الرابع: أبرز جدران العصور القديمة

1- سور الصين العظيم

في القرن الثالث قبل الميلاد بدأ الإمبراطور الصيني تشين شي هوانج تي الربط بين الجدران المتفرقة التي بنيت في فترات سابقة مختلفة للاحتماء من الأخطار والجيران، وفي عهد **سلالة هان**، وحتى فترة ما بعد الميلاد، تم مدّ الجدار نحو الغرب ليشكل خطًا دفاعيًا وصل طوله إلى آلاف الكيلومترات (6700 كلم، وفق بعض المصادر وأكثر من 8000 كلم وفق مصادر أخرى)، وذلك بهدف حماية البلاد من غزو القبائل الشمالية، و«**البرابرة**»، وحماية «**طريق الحرير**» والتواصل التجاري والحضاري مع بلاد غرب الصين، وقد رفعت فوقه الأبراج ضمن استراتيجية دفاعية متكاملة تقوم على بناء الحصون والمخافر، وسهولة الاتصال وانتقال الجنود عبره، أو الإقامة فيه. ويذكر أن الجدار بحدّ ذاته كان يضم بين أسواره مئات الآلاف من الجنود لحمايته وحماية الصين.

2- جدار هادريان:

مع توسّع الإمبراطورية الرومانية اعتبارًا من القرن الأول قبل الميلاد، بدأت الحدود الرومانية تطول وازداد خطر تجاوزها من قبل الأعداء، عمد **الإمبراطور هادريان** (117 – 138 م)، إلى بناء خط حدودي في شمال بريطانيا يمتد من بحر الشمال حتى البحر الأيرلندي، وهكذا أقام جدارًا حجريًا طوله نحو 117 كلم بعرض 2.5 الى 3 أمتار، وبارتفاع نحو 5 أمتار، وأقام عليه مخافر وأبراجًا محصنة كثيرة يبعد كل منها عن الآخر نحو 500 متر، ويتّسع لنحو 60 رجلًا، بالإضافة إلى بناء 16 حصنًا كبيرًا على طول الجدار وبداخله، تتّسع لنحو 500 إلى 1000 جندي من الاحتياط.[1]

[1] https://arabic.rt.com/news

3- الجدران العسكرية والأمنية الحديثة:

مع تغيّر أنماط العلاقات الدولية والأفكار والاكتشافات التي ميّزت القرن العشرين، تنوّعت دواعي اللجوء إلى استخدام الجدران، كوسائل دفاع وحماية عسكرية أو أمنية أو سياسية أو اقتصادية، وحتى عرقية أو دينية، خلال الحربين العالميتين، كذلك يمكن ملاحظة تنوّع الأسماء التي أطلقت على هذه الجدران خلال مرحلة الحرب الباردة، فهناك «الستار الفولاذي» في أوروبا، و«ستار الصبار» في كوبا (غوانتانامو)، و«ستار الخيزران» في آسيا الشرقية، و«ستار الجليد» في المنطقة القطبية، و«ستار جدار النار» (جدار تقني أقامته الصين لمراقبة الفضاء السيبيري ومراقبة شبكات الأنترنت الأجنبية داخلها).

غير أن هذه الجدران باتت تختلف في شكلها وتركيبها ومعانيها، وذلك وفق الغاية من أنشائها. فهي قد تكون عسكرية دفاعية بحتة، أو أمنية – سياسية، أو اجتماعية – اقتصادية، أو تكنولوجية، أو إيديولوجية، أو حتى عرقية، إثنية، دينية.

ومن الجدران الحربية والعسكرية الحديثة:

***خط ماجينو:**

عمدت فرنسا في العام 1919، إلى إنشاء ما عرف باسم خط ماجينو لردع ألمانيا وإنهاكها عسكريًا في حال حاولت الهجوم عليها، لكن هذا الخط المؤلّف من تحصينات اسمنتية فوق الأرض وتحتها، ومن حواجز فولاذية ثابتة ومتحركة، وأسلحة مختلفة من مدفعية ثقيلة وخفيفة وألغام متنوعة، ومراكز دفاعية ثابتة وملاجئ لإيواء الجنود، لم يمنع القوات الألمانية من التوغل داخل الأراضي الفرنسية، في جويلية 1940، بعد الالتفاف على جهته الشمالية عبر بلجيكا وهولندا.

***خط سيغفر يد:**

هو خط محصّن بناه الألمان للدفاع عن بلادهم، بين العامين 1916 و1917 كجزء من خط هيندنبيرغ، وعرف أيضًا باسم «جدار الغرب»، وقد عزز اعتبارًا من العام 1930،

وكان يشتمل على مئات النقاط الحصينة، المنتشرة على أكثر من 630 كلم بين سويسرا وهولندا. كذلك قام **هتلر** ببناء «جدار الأطلسي» (بين 1942 و1944) لتحصين سواحل أوروبا الغربية في وجه هجوم قوات الحلفاء المتمركزة في بريطانيا، أو قوات الولايات المتحدة القادمة عبر الأطلسي.

***جدار ستالين:**

بنى **ستالين** هذا الجدار العسكري على امتداد الحدود الغربية للاتحاد السوفياتي، وكان مشابهًا لخط ماجينو (بعد الحرب العالمية الأولى وفي أثناء الحرب العالمية الثانية)، إلا أنه لم يكن متصلًا ومتواصلًا بتحصيناته مثل هذا الخط. [1]

***خطّا موريس وشال:**

مع مطلع الحرب الباردة كان الجيش الفرنسي بصدد إعادة بناء وترميم خط ماجينو لإيقاف أي هجوم برّي سوفياتي محتمل، لكن حلف «الناتو» رأى أن ذلك لن يكون ذا فائدة، فتم توجيه المكلّفين بعصرنة خط ماجينو نحو بناء خطي موريس وشال (1956 و1957) على طول الحدود الجزائرية – التونسية ثم الجزائرية – المغربية (أسلاك شائكة وتيار كهربائي وألغام، ورادارات وغيرها...)، لإحكام إغلاق حدود الجزائر ومنع ثوارها من إيجاد المدد والملاذ في تونس أو المغرب.

***جدار برلين:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتقسيم ألمانيا، وتأسيس جمهورية ألمانيا الاشتراكية الشرقية، بدأ انتقال أعداد كبيرة من مواطنيها إلى ألمانيا الغربية، وخصوصًا عبر برلين، حيث كان يصعب مراقبة الحدود التي تمر وسط المدينة وأحيائها، وبين العامين 1949 و1961 ترك نحو 3 ملايين ألماني جمهورية ألمانيا الاشتراكية (معظمهم من الفئات المتعلّمة)، مما دفع سلطاتها إلى بناء الجدار لمنع الهجرة باتجاه الغرب أو الحدّ من

---

[1] نفس المرجع السابق.

تفاقمها، بلغ طول الجدار نحو 106 كلم[1] وضم 300 مركز للمراقبة و22 مخبأً، وهو أصبح مع الوقت رمزًا لحدود الفصل والوصل بين المعسكرين: الشرقي والغربي، وبين حلف وارسو وحلف الناتو، أي بين إيديولوجيتين سياسيتين مختلفتين، وقطبين اقتصاديين وثقافيين كبيرين: رأسمالي واشتراكي، ظلّ هذا الجدار الذي عرف بـ«الستار الحديدي» قائمًا إلى أن قامت الحشود الألمانية بهدمه (1989)، مما سهل عودة ألمانيا دولة واحدة في مطلع العام التالي.

***سياجا سبتة ومليلة:**

سبتة هي مدينة مغربية ذاتية الحكم تحت السيطرة الإسبانية منذ القرن السابع عشر، وهي تقع في القارة الأفريقية، على ساحل المتوسط قرب مضيق جبل طارق وتحيط بها أراضي الريف المغربي من ثلاث جهات.

أما السياج فهو جدار فاصل بين المغرب ومدينة سبتة أقامته السلطات الإسبانية، لمنع تهريب السلع، ووقف عمليات الهجرة غير الشرعية الى إسبانيا وأوروبا، إذ تعتبر المدينة الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي. وهو مجهّز بكاميرات مراقبة ومكبّرات صوت وشبكة من أجهزة الاستشعار الإلكترونية وكشّافات ضوء قويّة ومعدّات للرؤية الليلية. مليلة هي أيضًا مدينة مغربية لكنّها خاضعة للسلطة الإسبانية منذ القرن السادس عشر، وضعها الجغرافي والديمغرافي والسياسي، مشابه لوضع سبتة، وكذلك السياج الذي يحيط بها.

***خط بارليف:**

بعد احتلال شبه جزيرة سيناء في العام 1967 قامت إسرائيل ببناء خط بارليف على امتداد قناة السويس، (نحو 170 كلم من التحصينات والدشم ومراكز المدفعية والدبابات والألغام)، بهدف منع أي محاولة هجومية مصرية لعبور القناة، ولكن الجيش المصري نجح في 6 تشرين الأول 1973 في إزالة ملايين الأمتار المكعبة من التراب والرمال باستخدام

[1] https://www.du.edu

مضخات مياه عالية الضغط، وعبر القناة ليسيطر على معظم أجزاء خط بارليف ويدمر تحصيناته ويستعيد الضفة الشرقية للقناة.

***الجدار الكوري:**

هو عبارة عن منطقة عازلة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، عرضها نحو 4 كلم، وطولها نحو 250 كلم، أقيمت بعد انتهاء الحرب الكورية (1950 - 1953)، وقد قامت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ببناء جدار خرساني وأسلاك شائكة على طول هذه المنطقة المنزوعة السلاح (بين 1977 و1979) بعد اكتشاف 4 أنفاق محفورة تحتها تصل إلى القسم الجنوبي من الخط، واتهمت كوريا الشمالية بحفرها لاستخدامها في هجوم قادم ومحتمل على كوريا الجنوبية. يراوح ارتفاع الجدار بين 5 و8 أمتار، وسماكته بين 10 و19 مترًا في الأسفل، وبين 3 و7 أمتار في الأعلى، وهو يحتوي على عدة أنفاق، وتدير هذه المنطقة قوات من قبل الطرفين بالاشتراك مع قوات الامم المتحدة. [1]

***جدار الدفاع المغربي:**

في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، أقام المغرب وبمساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، جدارًا دفاعيًا في منطقة الصحراء الغربية، بهدف صدّ هجمات «جبهة البوليساريو» التي تطالب باستقلال الصحراء عن المغرب. وهو عبارة عن مراكز وتحصينات عسكرية قويّة، وقد نتج عن إقامته، وفشل محاولات اجتيازه، قبول الجبهة لاتفاق وقف إطلاق النار مع المغرب في العام 1991. يبلغ طول الجدار نحو 2720 كيلومترًا وارتفاعه من 6 إلى 12 مترًا، وعرضه من 50 إلى 100 متر. ويحرسه نحو 135 ألف جندي، وهو مزود أسلاكًا شائكة وكاميرات مراقبة ورادارات، ومحمي بأسلحة مدفعية، ومدرعات، وحقول من الألغام ومدعوم من قبل الطائرات الحربية والمروحية.

---

[1] نفس المرجع السابق.

*** جدار الفصل في فلسطين:**

اعتبارًا من حزيران 2002 بدأت إسرائيل بناء «جدار الفصل العنصري» الذي يصل امتداده إلى نحو 770 كلم، ويمر داخل الضفة الغربية، والقدس. هدف إسرائيل المعلن من بناء هذا الجدار هو منع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة، بينما يقول الفلسطينيون أنه محاولة إسرائيلية لإعاقة حياتهم، أو لضمّ أراضي الضفة إلى إسرائيل. وقد أكدت محكمة العدل الدولية، في رأي استشاري أصدرته في العام 2004، عدم شرعية الجدار، وأن بناءه مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة، وطالبت بتفكيكه وبالتعويض على المتضررين منه. لكن العدّو الإسرائيلي وكعادته، لم يمتثل لقرارات الشرعية الدولية.

***السياج الحدودي بين لبنان وفلسطين المحتلة (الخط الأزرق):**

بعد انسحاب العدو الإسرائيلي من معظم الأراضي التي كأن يحتلّها في جنوب لبنان في العام 2000، باشرت الأمم المتحدة بترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، فيما عرف بالخط الأزرق (ما زالت عمليات التحقق من نقاطه وتثبيتها قائمة)، وأقيمت نقاط معالم ثابتة على الحدود اللبنانية – الفلسطينية، وتمّ وصلها بشريط تقني شائك. بعد عدوانها على لبنان في العام 2006 وانسحابها تطبيقًا للقرار رقم 1701، قامت اسرائيل ومنذ العام 2012، بعملية تدعيم الشريط بدشم وسواتر ترابية مرتفعة، وجدران اسمنتية، فضلاً عن تجريف الأرض في مواجهة بعض القرى اللبنانية. وزوّدت بعض هذه الجدران أجهزة مراقبة وتجسس، ورادارات وكاميرات وغيرها. وفي مطلع شهر أيار الماضي، أعلنت اسرائيل أنها تنوي إقامة جدار أمني على طول الحدود اللبنانية. [1]

***الجدار التركي في مواجهة سوريا والعراق:**

منذ العام 2013 وبعد تفاقم الأحداث التي تعصف في سوريا والعراق، شرعت تركيا ببناء جدار عازل على حدودها مع سوريا بطول 550 كلم وبارتفاع ثلاثة أمتار من الإسمنت المسلّح، يعلوها متر آخر من الأسلاك الشائكة، بالإضافة إلى بناء أبراج مراقبة،

---

[1] نفس المرجع السابق.

وشقّ طرق أمنية ووضع أجراس إنذار كهربائية على طول الجدار. كما عمدت إلى بناء جدار مماثل على حدودها مع العراق. والهدف التركي المعلن، حماية الأراضي التركية من انتقال «الارهاب الكردي»، واللاجئين النازحين إلى أراضيها من هذين البلدين.

***جدار الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة:**

يرى البعض، أن بناء هذا الحاجز أكثر من مجرد وعد انتخابي أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أثناء حملته الانتخابية. وأنه خطوة أولى منطقية من أجل تأمين فعلي لحدود الولايات المتحدة التي يسهل اختراقها، ولوقف تدفّق المخدرات والجريمة والهجرة غير الشرعية إلى البلاد.

يمتد الجدار الفاصل الذي كأن بوشر ببناء أقسام منه منذ العام 1994، على مسافة 1600 كلم من الحدود البالغة 3200 كلم بين البلدين.

بالإضافة إلى ما سبق عرضه، يمكن إحصاء عشرات الجدران (أكثر من 60 جدارًا قائمًا حتى اليوم) على مساحة العالم، ومنها تلك القائمة بين: البرازيل والباراغواي والهند وبورما، وبنغلاديش وبورما، وبروناي وماليزيا، والهند وبنغلاديش، والهند وباكستان، وأوزبكستان وكذلك كازخستان ، ويرتفع جدار بين أفغانستان وباكستان، وآخر بين باكستان وإيران...

كذلك، هناك جدار يفصل بين روسيا والشيشان وآخر على حدودها مع النروج، وجدار يفصل جبل طارق البريطانية عن الأراضي الإسبانية، وآخر بين منطقة غوانتانامو «الأميركية» وباقي الأراضي الكوبية. وفي القارة الأفريقية ثمّة جدار بين كينيا والصومال، وجداران يفصلان جنوب أفريقيا عن كل من الموزمبيق وزيمبابوي.[1]

---

1 http://www.ammonnews.

المطلب الثالث: دوافع وتداعيات لجوء الدول الى بناء الجدران على الحدود

الحدود تمثل نطاق سيادة الدول ، ومن أجل أن تحافظ على هده السيادة لابد وأن تأخذ ما تراه مناسبا للحفاظ على أمنها الوطني ، لدى نرى أن الدول ، قديما وحديثا لجأت إلى إقامة العوازل بينها ، أملا منها في تعزيز أمنها الوطني والحد من الاختراقات التي تتعرض لها الحدود ، وبالرغم من اعتراضات الشعوب والتكلفة المالية على بناء الجدران والحواجز ، كما هو الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، فلسطين وتركيا ، إلا أن ذلك لم تثن الحكومات من اللجوء إليها ، بل دافعت عنها بكل الوسائل باعتبارها وسيلة ناجعة من الناحية الأمنية .

وفضلا عن الأسباب الأمنية خلف العوازل الحدودية ، فأن هناك دوافع وأسباب أخرى منها: الهوية والخوف من الغير ، لاسيما تمدد التيار الشعبوي في أمريكا وأوروبا وتسلمها دفة الحكم في بعضها ، والجانب الاقتصادي المتعلق بالحفاظ على رفاهية الشعوب أو بشكل عام حماية نفسها من الصدمات التي أنتجتها العولمة من جراء تبنيها للحدود المفتوحة ماديا وذهنيا ، هذه الأسباب ، على الرغم من بقاءها وراء بناء الجدران والعوازل بين الدول ، أملا في حل المشاكل لكنها لم تجد نفعا على المدى المتوسط والبعيد ، هكذا على الدول أن تبحث عن الأسباب الفعلية وراء مشاكلها الأمنية وغيرها ، من أجل وضع الحلول الصحيحة وتحقيق الاستقرار الفعلي داخل وخارج حدودها ، لذا من الضروري البحث عن الدوافع والأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة وتداعيات ذلك على الدول والشعوب بشكل عام . [1]

[1] – see: Reece jonees.op.cid.uri freidman.op.cid.

الفرع الأول: دوافع بناء الجدران بين الدول

هناك عدة أمور تدفع الدولة إلى بناء جدار عازل بينها وبين دولة أخرى، هذه الدوافع قد تكون متشابهة بين جميع الدول مع فوارق بسيطة تجعل من أحدها تشكل أولوية وأكثر أهمية لدولة ما بالمقارنة مع الدول الأخرى، هذه الدوافع والأسباب هي:

1- من أكثر الأسباب التي تدفع الدول إلى بناء الجدران والأسوار على حدودها ، هي منع تدفق الهجرة إلى بلدانها ، هي الدول التي تلجأ إلى هذا الاجراء ، عندما لا يعود بإمكانها مواجهة الأعداد الغفيرة من الناس الذين يلجؤون إليها هربا من العوز والفقر والحرمان من الميزات الاقتصادية في بلدانها ، أو هربا من حالة الانفلات الأمني والاضرابات السياسية التي تعصف ببلدانها بين الفينة والأخرى ، الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى اليأس من تحسين أوضاعها ومن تم التوجه نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، أملا في الحصول على اللجوء والجنسية فيها ، في الآونة الأخيرة لجأت العديد من الدول الأوروبية إلى بناء هذه الجدران منها ، المجر التي بدأت ببناء سياج يبلغ طوله 13 قدما على حدودها الجنوبية مع صربيا ، بعد أن عبر ما يقرب من 80الف مهاجر إليها عام 2018 فقط، معظمهم من العراق وأفغانستان وسوريا ، كذلك فعلت بلغاريا في حدودها مع تركيا من خلال بناء سياج يعلوه الأسلاك الشائكة ، بالإضافة إلى نية بريطانيا بناء سياج يمتد لمسافة أكثر من ميلين عند مدخل النفق أسفل القناة الإنجليزية بمحاذات كاليه kalie بالفرنسية ، لكن من أكثر الجدران التي يكثر الجدل حولها هو، الجدار الذي يعتزم الولايات المتحدة الأمريكية بنائه على الحدود مع المكسيك .[1]

2- ظاهرة الإرهاب واكتسابها البعد العالمي سواء على صعيد الانتشار المادي أو المعنوي وصيرورتها ظاهرة عابرة للقوميات والحدود بفعل العولمة والثورة التكنولوجية ، لاسيما بعد

---

[1] ibid.

ظهور منظمة القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام داعش التي تجسدتا تطورات هذه الظاهرة بأجلى صورها ، لهذا السبب عمدت بعض الدول إلى بناء الأسوار والجدران على حدودها ردعا للهجمات الارهابية من قبل الأعضاء المنتمين لهذه الجماعات من ناحية ، ومنعا من وصول بعض هؤلاء الأعضاء إلى أراضيها متخفين بين المهاجرين طالبي اللجوء من ناحية أخرى، ولعل أجلى صور هذه الجدران هي الجدار الفاصل بين اسرائيل وفلسطين، اذ تدعي اسرائيل أنها تسعى من وراء هذه الجدران إلى منع وصول ما تسميه الجماعات الإرهابية الفلسطينية إلى أراضيها وتنفيذ العمليات .

3- بناء الجدران والأسوار لدوافع أمنية منها تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها من المسائل التي تقوض أمن واستقرار الدولة ، مثل ما تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كجزء من ادعاءاتها لبناء هذه الجدران.[1]

4- الصراعات الأيديولوجية والمذهبية بين الدول أو الطوائف المختلفة مثل تلك الذي ثم بنائه بين ايرلندا الشمالية والجنوبية أثناء الفترة ما بين 1968و 1998م بداعي ابعاد الطائفتين البروتستانتي والكاثوليكية عن قتل بعضها البعض كذلك الجدار الذي ثم بنائه بين ألمانيا الشمالية والغربية أثناء فترة الصراع الأيديولوجي بين الغرب والاتحاد السوفياتي أو ما كانت تسمى بالحرب الباردة.[2]

[1] see: Wendy Brown, **walled states waning sovereignty**, zone(Books New York:2010), 95-101.

[2] A city torn apart Building of the Berlin walls in conjunction with a symposium given on 27 octobrer2011 at the national archives and records administration, washingtonDc.p.14.and:

-حمى الجدران، **حواجز عالمية قسمت البلدان والثقافات**، شبكة النبأ المعلوماتية: 31-12-2018،

https://annabaa/org/arabic/reports/14072.16/10/2019.

5- قد تبنى هذه الجدران بعد نشوب الحروب بين الدول كنقاط وقف اطلاق النار والهدنة بين الجانبين في حين أن النزاع بينهما لا يزال قائما دون وجود أرضية للحلول النهائية ، مثل الجدار الفاصل بين الكوريتين الشمالية والجنوبية بعد انتهاء الحرب بينهما في 1953م.[1]

6- قد يكون العامل الاقتصادي أحد أسباب بناء الجدران ، كالتفاوت الاقتصادي بين سكان الدول المجاورة أو وجود دولة فقيرة بجانب دولة غنية كما هو الحال بين الولايات المتحدة والمكسيك أو ألمانيا الشرقية الفقيرة بجانب ألمانيا الغربية الغنية أثناء الحرب الباردة ، ويتم بهذا السبب الاقتصادي لجوء الدول الغنية ذو التوجه الليبرالي إلى بناء الجدران كإستراتيجية لمنع تأثر وتفكك بنية الرفاهية الاجتماعية لبلدانها ، فوصل الأعداد الغفيرة إلى أراضيها ، كما تدعي هذه الدول يمكن أن تجعل استيعابها في منظوماتها للرفاه الاجتماعي أمرا شبه مستحيلا ، وقد عمدت بعض الدول الأوروبية فعلا إلى تغيير سياساتها بهذا الخصوص .

7- قد يكون السبب وراء بناء الجدار، هو الحفاظ على التجانس القومي والثقافي والديني والاجتماعي في الدولة أو ما يسمى صيانة الهوية الوطنية للدولة ، إذ أن الهجرة والحدود المفتوحة قد يفكك من هذا التجانس ومن ثم تلقي بأعباء على الدولة لا قبل لها بإدارة ما ينتج عنها من مشاكل وعوائق في طريق تحقيق السياسات الوطنية ، فعلى سبيل المثال تشكل ظاهرة **الاسلاموفوبيا** عبئا على المجتمعات الأوروبية ، كذلك خطر ازدياد عدد الناطقين بالإسبانية في الولايات المتحدة على الهوية الأنجلوسكسونية فيها ، كما يتطرق إليها صموئيل هنتنغتون في كتابه "من نحن" .

8- من الأسباب التي تقف وراء بناء الجدران هو فشل الدولة في إدارة سياسات الحدود مع جيرانها ، فتعمد إلى بناء الجدار كإجراء ترضي بها نفسها على أنها فعلت شيئا بخصوص مشاكلها مع الجيران ، وتقع ضمن هذا ، محاولات الدول ، من خلال هذا الاجراء ، حل

---

[1] دون مؤلف، **من برلين إلى المكسيك، جدران عزلت البشر**، تقرير سكاي نيوز عربية،13-7-2017، https://www.skynewsarabia.com/world/964302.16/09/2019.

مشاكلها الحدودية مع جيرانها بعد انتهاء حقبة الاستعمار ، كما هو الحال الجدار المبني بين المملكة العربية السعودية واليمن ، كذلك الجدار الذي تعتزم تركيا بناءه بينها وبين كل من ايران وسوريا ، أو قد تلجأ الدول إلى هذه الوسيلة كفرض للأمر الواقع ، فيما يتعلق بالحدود، مثلما قامت به إسبانيا في سبتة ومليلة .

9- قد تدفع الحرب الأهلية في دولة ما إلى لجوء جيرانها لبناء الجدران على حدودها ، ففي أعقاب الحرب الأهلية في سوريا عام 2011م ، لجات تركيا إلى بناء سور على طول حدودها الجنوبية ، فالغرض منها في نهاية المطاف هو منع تأثر تركيا بتبعات تلك الحرب الأهلية.

10- النزاعات الاقليمية أيضا تجعل الدول تبني هذه الأسوار، سواء كان الغرض منها هو الدفاع عن حدود الدولة فيما لو نتجت حرب بين الدول المتنازعة أو من أجل تخفيض حدة النزاع كردع اتجاه الدولة المقابلة ، والمثال على ذلك هو ما قامت به اسرائيل ببناء العديد من الأسوار على مرتفعات الجولان بعد حرب 1967م.

11- وجود بعض القوميات التي تسعى إلى نيل حقوقها في تقرير المصير ضمن حدود دولتين متجاورتين تدفع الدولة إلى بناء الجدار على حدوده، سعيا منها لمنع التواصل بين أبناء القومية الواحدة أو تأثر القومية المعينة في حدودها مع بني جلدتها في الدولة الأخرى من ناحية نيل الحقوق ، وقد يكون المثال البارز على ذلك ما بناه وتبنيه تركيا من جدار على طول حدودها الجنوبية مع سوريا والغربية مع ايران نتيجة تواجد القومية الكردية بينها وبين هاتين الدولتين.[1]

[1] Arash Abizadeh, **liberal egalitarian arguments for closed Bardessono preliminary critical reflections**, mogill university, Department of political science,4.2006. pp2-3. David B.op.cid.pp114-115.

12- هناك من يرجع السبب في بناء الجدران إلى مع أنتجته العولمة تدريجيا الرغبة في الانعزال ضمن أجزاء معينة من العالم ، لاسيما بعد سلسلة من الصدمات منها ، أحداث 11ايلول في الولايات المتحدة والأزمة المالية عام 2008م ، هذا التفسير قدمه جوشوا في كتابه الحاسة السابعة،، حيث يطبق نظرية الشبكة على الحدود الدولية ، فالعالم حسب رؤيه، ينتظم في شبكات تظهر عندما ترتبط العقد ، والتي يمكن أن تكون مؤلفة من الأشخاص أو الأسواق المالية أو الحواسيب أو الهواتف النقالة أو الطائرات بدون طيار أو غيرها ، مع العقد الأخرى، والمسألة هنا يتمحور حول الدرجة التي يجب أن تكون عليها هذه الأنظمة المترابطة مفتوحة أو مغلقة مرتبطة بكفاءتها، فالشبكات المفتوحة بالكامل ستصبح غير فعالة ومن ثم ستتوقف عن النمو ، لكن البوابات الشبكية تجعل من هذه الشبكات أكثر كفاءة وأمنا ، وتطبيقا على الحدود الدولية فأن الدول بعد الدخول في عصر العولمة بلا قيود ، ستغدو على مر السنين القادمة أكثر جنوحا إلى بناء الجدران كبوابات آمنة للاتصال بينها .[1]

ثانيا: تداعيات بناء الجدران على الدول

أيا كان السبب وراء بناء الجدران والأسوار، فأنه لا يخلو من خلق تداعيات وآثار متباينة على الجانبين ، الدولة التي تبني الجدار والدولة المتقابلة ، قد تكون الدولة البانية للجدار محقة في ادعاءاتها وتسعى وراء ذلك إلى حماية أمنها الوطني أو النظام العام فيها أو غيرها من الأسباب ، لكن التداعيات والآثار المترتبة عليها ربما تكون أسوا على المدى البعيد ، وستضطر في النهاية إلى معالجة المشاكل التي أذت إلى بناءها أصلا للجدار ، وهذا ما سيشكل هدرا لمواردها القومية فيما لو لم تلجأ إلى هذا الإجراء بالأساس ، وعليه فتداعيات وتأثيرات بناء الجدران بين الدول على النحو الآتي:

1- قد يزيد بناء الجدران من حدة الصراع بين الدول والأطراف التي تتبناها ، لاسيما عندما يكون وراء الصراع دافعا قوميا أو طائفيا أو ايديولوجيا أو حتى اقتصاديا اذ من شأن ذلك ،

[1] Uri freidman.op.cid.

أن تعزز الهوية بين طرفي الصراع وتجعل من الجدار نفسه هدفا لإسقاطه لما يمثل من رمز للتنافر والعداء بين الجانبين ، ولعل الجدار بين اسرائيل وفلسطين وجدار برلين بين الشرق والغرب خير مثال على ذلك.

2- يسبب الجدار إلى خلق بعض الآثار السلبية من الناحية الاجتماعية والإنسانية ، فعلى الرغم من أن تقسيم الحدود في الفترة ما بعد الاستعمار أدت إلى تقسيم قوميات محددة وتشرد أبناء مجتمعات ثقافية متجانسة ، كذلك التفريق بين أعضاء العائلة الواحدة ، إلا أنها لم تمنع هؤلاء من ايجاد طرق مختلفة للتواصل فيما بينها ، لكن بناء الجدران صعبت من معاناتهم ، جعلت من التواصل فيما بينها أكثر صعوبة ، ناهيك عن الآثار النفسية المترتبة عن ذلك وانتهاكها للقانون الدولي الإنساني من عدة جوانب كآثارها على الحق في التنقل والعمل والحق في الحياة وفي حياة عائلية طبيعية ، إضافة إلى آثارها على حق اللجوء وإعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية .

3- التكلفة المالية الضخمة التي ينسبها بناء الجدران وما يشكل ذلك من عبء إضافي على ميزانية الدولة ، خصوصا وأنها لن تقضي نهائيا على التهديدات الأمنية ، مما يجعل من بناءها عملية غير مجدية من الناحية الاقتصادية ومكلفة للدولة.

4- قد تضعف بناء الجدار من القدرة الدبلوماسية لدى الدولة ، فاللجوء إلى هذا الاجراء كلما طرأ تهديد خارجي ، تجعل من الدولة في نهاية المطاف في حالة انعزال دولي وحبيسة بين جدرانها ، الأمر الذي يؤثر على قنوات الاتصال لديها مع العالم الخارجي ويضعف من نشاطها الدبلوماسي شيئا فشيئا.[1]

[1] Arash Abizadeh, op.cit; Reece jonees.op.cid.uri. David. B, artery and Parel poastz.op.cid. pp32-33. And: colin deeds and scolt Whiteford, the social and economic costs of trump s wall, pp25-28 and said saddiki.op.cid. pp17-22.
https://theconversation.com/border-walls-are-ineffective-cosil-y-and-faital-but -we-keep-building-them-80116.

5- لبناء الجدران آثارها على الاستقرار الداخلي للدولة ، اذ كثيرا ما لا يلقي هذا الاجراء من تأييد عام لدى النخب السياسية في البلد ، فيصعب ذلك من الصراع بين الأحزاب السياسية ناهيك عن الرأي العام وهذا ما يؤدي إلى فشل في الحياة السياسية من جانب ويعرقل من عمل الحكومة من جانب آخر، على سبيل المثال الخلاف بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري حول بناء الجدار بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وعواقبها المؤدية إلى غلق الحكومة وعدم دفع الرواتب لشريحة واسعة من الشعب الأمريكي.

على الرغم مما ذكرنا، هذا لا يعني أن بناء الجدران لم تكن عملية ذات فائدة اطلاقا، إذ أن الدول مثل اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تدعي السلطات فيها أن نسبة التهديدات الأمنية المختلفة على بلدانها قد انخفضت بالمقارنة قبل بناء الجدران، مع ذلك نرى أن هذا الاجراء قد يكون ناجحا بشكل مؤقت، من حيث خفض التهديد أو شعور الناس بالأمان والهوية، لكن على المدى البعيد، لن يكون مجديا وربما يفاقم من حدة المخاطر والتهديدات الأمنية ويبدد آمال الشعب في الحفاظ على هويتها وتحقيق الآمان.[1]

[1] ibid.

الخلاصة والاستنتاجات:

كما سبق وأكدنا عليه، إن بناء الجدران والعوازل بين الدول هي ظاهرة قديمة حديثة، لكن تبلورت وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما في السنوات الأخيرة، وبعد محاولتنا التقرب من هذه الظاهرة، توصلنا إلى هذه الاستنتاجات:

1- اتفاق الكثير من الباحثين على وجود اختلاف جوهري بين مفهومي النزاع المتعلق بتحديد الحدود والنزاع المتعلق بتخطيط الحدود، على الرغم من وجود خلط بين المفهومين في كثير من الاتفاقيات الأمر الذي يؤدي إلى الطعن في الاتفاقية من أحد الأطراف، ويقصد بتحديد الحدود العملية القانونية لوصف خط الحدود، أما التخطيط فيقصد به تنفيذ أو وضع الخط الذي تم تحديده.

ويرى الباحثين أن عملية تحديد الحدود هي العملية الأساسية والشاقة بالنسبة لأنه لجنة حدود مشتركة بسبب الخلافات وتناقض المستندات والوسائل والخرائط تم إعدادها في فترات الاستعمار، الذي كان يهدف من ورائها إلى تحقيق أهداف سياسية، استراتيجية طويلة المدى بعد خروجه من الدول المستعمرة، ففي الغالب تحاول الدول الاستعمارية خلق مشكلات بالنسبة للدول لتظل مرتبطة بالدولة المستعمرة مستقبلا.

2-من أهم أسباب نزاعات الحدود، كما يرى كثير من الكتاب والباحثين عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود، الاختلاف في تفسير أو تطبيق معاهدات الحدود أو التحكيم إضافة إلى ذلك تجاوز اللجنة المشتركة للتخطيط الحدودي لصلاحيتها.

3- في العصر الحديث تعتبر أطماع بعض الدول الحديثة في توسيع مناطق نفوذها سببا من أسباب النزاعات الحدودية، فمن أهم أسباب نزاعات الحدود غير المرئية، الصراعات بين الدول الكبرى على مناطق الموارد الطبيعية، والأسواق العالمية، والمواقع الإستراتيجية من الناحية العسكرية، خاصة في ظل فلسفة الحدود الآمنة للدولة التي روجتها المنظمة الدولية،

كذلك سيطرة فكرة العولمة على الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الغربي في سبيل السيطرة على الكرة الأرضية.

5- إن معظم الأسباب الظاهرية التي اعتمدتها الدول اللجوء إلى بناء الجدران هي: أسباب أمنية بامتياز، من مكافحة الإرهاب ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالمخدرات والتجارة غير الشرعية إلى منع تأثر الشعوب بحركات التمرد القومية، كلها تقع ضمن إطار الحفاظ على الأمن الوطني للدولة، لكن عند النظر بصورة أشمل إلى هذه الخطوة نرى دوافع رئيسية أخرى وراء ذلك، فمن هذه الدول ما تخشى من تأثير الهجرة غير شرعية على تجانسها القومي والثقافي والديني ومنها ما تخشى على اقتصاداتها من التدهور والانكماش وغيرها.

الفصل الثاني:
الأطر النظرية المفسرة للجدران العازلة
كآلية لأمن الحدود

أدت العولمة إلى إلغاء الكثير من الحدود أمام البضائع لكن الهواجس الأمنية والرغبة في التصدي للهجرة غير الشرعية، حملت على تشييد جدران في جميع أنحاء العالم وإن كان الخبراء يشككون في فاعليتها على المدى البعيد.

المبحث الأول: جدلية رفض / قبول الجدران العازلة

أظهرت حملة الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الرئاسية عودة النقاش حول جدلية الجدران العازلة التي اتخذ منها موضوعا في حملته تحت شعارات حماية المصالح الامريكية من مختلف التهديدات مع الدولة المجاورة المكسيك، وبين مؤيد ومعارض احتدم النقاش على مستوى السياسة الدولية بين دعاة العولمة الذين يؤيدون فكرة التدفق الحر لرأس المال والبضائع وهي الصفة التي ميزت السياسة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وأن قيام مثل هذه الجدران أمر غير أخلاقي ويتنافى ومبادئ الإنسانية والعالمية ناهيك عن البعد الجمالي للحدود، وبين مؤيديها الذين يروا فيها أداة أمنية عقلانية لحماية سيادة الدول من التهديدات المختلفة. [1]

المطلب الأول: رافضي الجدران العازلة: المبررات والحجج

لاحظنا مؤخرا في حملة الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الذي وعد ببناء جدار عازل على طول حدوده مع المكسيك، ردود أفعال متباينة رافضة لمثل هذه القرارات، فكان رد **البابا فرانسيس** على ذلك بأنه أمر بغيض أخلاقيا، ودعى إلى بناء الجسور كبديل عنها، **منتقدا**

[1] Michael Finnegan, **'"It's going to be a big, fat, beautiful wall!": Trump's words make his California climb an even steeper trek'**, Los Angeles Times (3 June 2016), available at: **{http://www.latimes.co/olitic/a-na-pol-trump-california-campaign-20160602-snap-story.html}.**

ذلك بقوله إن الزعماء السياسيين الذين يريدون بناء الجدران والحواجز الأخرى لإبعاد المهاجرين "سينتهي بهم الحال أسرى للجدران التي يبنونها".[1]

وقد انتشر هذا الرأي على نطاق واسع داخل الساحة السياسية بحجة أن الجدران ليست مجرد مشكلة سياسية، لكنها مشكلة أخلاقية، أمثال **دول ويندي براون**، التي خلصت من دراستها للسياسات النظرية لبناء الجدار في الولايات المتحدة وإسرائيل، أن هذه الجدران غير فعالة وغير أخلاقية، وتنتج هوية معادية للأجانب في داخل أمريكا وإسرائيل[2].

كما أن هناك من يرى الجدران العازلة هي حواجز غير فعالة تستبعد الضعفاء الفارين من ظروفهم المعيشية القاهرة والذي هو حق من حقوق الانسان (البحث عن الأفضل حتى ديننا الحنيف يؤكد على ذلك **لقوله تعالى**".... **فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه...**" **(الآية 15من سورة الملك)**.[3]

بينما اتخذ فريق آخر من مسألة التحديات الهوياتية التي يواجهها مواطني البلدين محور نقاش، فهم يرون في الجدران ليست مجرد حواجز مادية –اسمنتية أو أسلاك شائكة بل هي حواجز نفسية–اجتماعية–ثقافية تستبعد الفئات المحرومة،[4] وتعمل كحواجز تفصل بين الناس ما يراه البعض "مرضًا" والبعض الآخر "تفرقة عنصرية.[5]

وتبرر **براون** موقفها الرافض للجدران العازلة بأن قيامها يحمل عدة تناقضات:

– الجدران ولى عليها الزمن كاستراتيجية أمنية–عسكرية خاصة مع تنامي الرقمنة العسكرية وتطور التكنولوجيا الحربية والعسكرية....،

---

[1] Jim Yardley**, 'Pope Francis suggests Donald Trump is "not Christian"'**, *New York Times* (18 February 2016), available at: **{http://www.nytimes.co/01///orl/merica/ope-francis-donald-trump-christian.html?smprod=nytcore-ipad&smid=nytcore-ipad-share**}.

[2] Brown Wendy, **Walled States, Waning Sovereignty** (New York: Zone Books, 2014)**Google Scholar.**

[3] Shapiro, Michael. J, "**The Politics of Representation: Writing Practices in Biography**", Photography, and Policy Analysis (Madison: University of Wisconsin Press, 1988), 130.

[4] Hua Huang, '**Renovating the Great Wall'**, China Today, 43:8 (August 1994), 12–13.

[5] Di Cintio, **Walls**, p 11; Sharif**, Architecture of Resistance**, 15-26-63-130; Weizman, Hollow Land, p10.

–يتطلب بناؤها معدات وأموال باهظة تكلف الخزينة العمومية خسائر مقابل عوائد غير مادية، فهي –حسب براون– مضيعة للوقت والمال. [1]

– قد تشكل الجدران العازلة أزمة سيادة خاصة بالعصر النيو ليبرالي، حيث أصبحت السيادة مفككة عن الدولة نتيجة تدخل العديد من الفواعل غير الدولانية، والآن تم نقلها إلى رأس المال عبر الوطني، [2] وظهور الرأسمالية العابرة لحدود الدولة لتوليدها الأرباح.

– كما يرى أن الجدران كمواقع "للحظر الخالص تتعارض مع التزام الليبرالية بالانفتاح.[3] إنها موقع "نفاق" حيث تخرق الدول الليبرالية القانون لفرض القانون فمثلا لإيقاف المهاجرين غير الشرعيين، تبني الدول جدرانًا تتطلب منهم في الواقع خرق القوانين الأخرى.[4]

وعموما، وحسب "براون" تجسد الجدران أزمة القيم الليبرالية للعالمية الشمول والمساواة والحرية وسيادة القانون، [5] فهي وإن كانت قضية فنية واقتصادية وسياسية، إلا أنها بالأساس قضية أخلاقية تنتج وطن عنصري وكراهية الأجانب في الداخل. [6]

المطلب الثاني: مؤيدي الجدران العازلة: القناعات والحجج

أعطت تجربة سور الصين العظيم مثالا على أهمية الجدران العازلة بالنظر اليه "سور الصين" كرمز "دفاعي–تراثي–أخلاقي–ثقافي" يعكس ثقافتها وهويتها الشعبية، كما يعبر على

[1] Brown. **Walled States, Waning Sovereignty**, 32; **Weizman**, Hollow Land, 161; Jones, **Border Walls**; Nail, **Theory of the Border**.
[2] Ibid,.21.
[3] Brown, **Walled States**, **Waning Sovereignty**, 25; see also Jones, **Border Walls**, 181.
[4] Brown, **Walled States**, Waning Sovereignty, 39–40, 101; Nail, **Theory of the Border**; Amoore and Hall, '**Border theatre'**; Johnson et al, '**Interventions on rethinking "the border" in border studies'**; Jones, **Border Walls**.
[5] Brown, **Walled States**, **Waning Sovereignty**, 72.
[6] Ibid, 73; Weizman, Hollow Land; Vallet (ed.), **Borders. Fences and Walls**; Stephenson and Zanotti (eds), **Building Walls and Dissolving Borders.**

أسس ومبادئ سياساتها الخارجية التي قوم على عدم الاعتداء على الآخرين، فالصين لم تغزو أي دولة أخرى[1].

فمؤيدي قيام الجدران، يتندون في حججهم إلى أن **سور الصين العظيم** هو أكثر من مجرد تراث وطني للصين فهو يعبر على "ثقافية عالمية التراث "الذي يمثل سياسة خارجية جيدة أخلاقياً للسلام والأمن[2].

فحسبهم أن الجدران ليست مجرد موقع للعمارة العسكرية، وإنما موقع سياسة الهوية التي تعبر عن مبادئ السياسة الخارجية التي ترتكز على "استراتيجية الحماية والدفاع" فهي ترى فيها استراتيجية استباقية لحماية سيادتها، أمنها، حدودها، ورعاياها وليس وسيلة للعزلة.[3]

وتبرز مسألة تقبل فكرة الجدران في خطابات العديد من الساسة والقادة الذين لطالما أعجبوا بسور الصين العظيم، فنجد مثلا "**تيكسون** " قال "**هذا سور عظيم ويجب أن يبنيه شعب عظيم**"، كما اتبع هذا الاعجاب اعجاب الرئيس السابق الأمريكي "أوباما" الذي قال إن هذا "**أمر سحري**".

ويمكن تلخيص حجج مؤيدي فكرة الجدران في:

- أن الجدران هي من المهام الضرورية لحراسة الحدود الإقليمية للدول ذات السيادة، وأن قرار بنائها أمر سيادي[4].
- تعد الجدران استراتيجية حمائية– دفاعية للحفاظ على مصالح الدول لاسيما في ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على استقرار البلدان وانسجامه الاجتماعي.

---

[1] Liu Dexi, '**Zhongguo de fazhan yu waijiao zhengce de zouxiang [Trends in China's development and foreign policy]'**, Guoji zhengzhi yanjiu (2015).

[2] Meyer, Jeffrey. F, **The Dragons of Tiananmen: Beijing as a Sacred City** (Columbia SC: University of South Carolina Press) 1991), 4 Scholar. See also Waldron. **The Great Wall of China**, 13.

[3] Liu, '**Zhongguo de fazhan yu waijiao zhengce de zouxiang'**. Rojas, **The Great Wall**, p. 1.

[4] Dana Afina, '**Mexico Economy Minister Talks NAFTA, Border Wall in Detroit Visit'**, Mlive News (4 March 2017).

- الجدران أدوات لسياسة أمنية سليمة، فهي وظيفة الدولة ذات السيادة في حراسة حدودها.
- تكفل مبادئ الأمم المتحدة ومقتضيات ميثاقها، المحافظة على سيادة الدولة في المجال الداخلي، وتقر كفالة المجتمع الدولي لذلك من خلال ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، فإن اختصاص الدولة الداخلي النابع من سيادتها، ومفهوم الأمن الوطني المكرس لحمايتها، يكفل لها أن تستخدم كل قواها الى اقصى حدودها من أجل المحافظة على أمنها ومصالحها الحيوية بما فيها بناء الجدران العازلة [1].
- ومن الناحية القانونية، ما دامت هذه الجدران لا تخرج عن نطاق حدود الاقليم المعترف بها دوليا، على اعتبار أن شرعية هذه الجدران مرهون بالوضعية القانونية للإقليم الذي بنيت عليه، فإنه لا يمكن منازعة الدول في ذلك، فتشكل الجدران آلية مشروعة للتصدي لتهديد واقع أو محتمل لمجال اختصاص الدولة.[2]

في الأخير، يمكن القول إن الجدران العازلة –الأمنية، هي نتاج سياقات سياسية واقتصادية جد مختلفة ومتباينة، ونابعة من تاريخ وجغرافيا مختلفة، وتعرض أهدافا وآثارا جد متنوعة فهي وليدة حاجة–واقع–غاية خاصة بكل دولة، غير أن آثارها كثيرة وقد تتجاوز أهدافها[3].

المبحث الثاني:

أهم المداخل النظرية المفسرة لمسألة الجدران العازلة وعلاقتها بأمن الحدود

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتيكية من النظريات التي تهتم بدراسة البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب

[1] علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشاة المعارف، 1995، ص 2.

[2] Wendy Brown. **Les murs de séparation et le déclin de la souveraineté étatique**, Traduit de l'anglais par Vieillescazes Nicolas, Les prairies ordinaries, Paris)2009, (21.

[3] Wendy Brown. op.cit. 27-28.

والدول، وسنركز على سبيل المثال لا الحصر على المدخل الجيوبوليتيكي في نظريتيه" القوة البحرية والقوة البرية" ونظرية الأمن الإسرائيلي كمدخل ذاع صيته مع تجسيد أفكار ببناء جدران عازلة في فلسطين، ونظرية الأمن القومي وما يرتبط بها من تشابكات حول أهمية الحدود وسيادة الدولة التدخل في الشأن الداخلي من عدمه.

المطلب الأول: المدخل الجيوبوليتيكي

يأتي تحليل الجيوبوليتيكي كأحد المداخل النظرية التي تسلك منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، فهو يتخذ من الدولة "الأرض" مستوى أساسي للتحليل والتفسير ما جعله يحظى بخاصية فريدة في فهم الظواهر في العلاقات الدولية.

يركز هذا التحليل على تقدير المناطق(الدول–الأراضي–الأقاليم) التي يحتمل جدا أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، كما يمكن من إعداد السياسات والخطط والمناهج التي تنطوي عليها الإستراتيجية العليا.

فاستخدام الشبكة الجيوبوليتيكية الأقرب إلى البساطة "**قلب الأرض** "Heartland"، **حافة الأرض** "Rimland"، **جزيرة العالم**"World Island" في تفسير الأحداث العالمية لا ترسم أمامنا على التو الأنموذج الموضح الذي لا يطلب بكميات إضافية من المعارف المتخصصة الضيقة ، إذ تختص النظرية الجيوبوليتيكة بدراسة الدولة من وجهة النظر السياسية في إطار واقعها الجغرافي، وترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الجغرافية، مضافا إليها المادية والمعنوية، والمهم هنا أن الدراسات الجيوبوليتيكية –حسب **أوتومول**– تهتم بالدولة لا على أساس مفهوم جامد، بل باعتبارها كائنا حيا ديناميكيا، ولا ينبغي أن تكون هذه الحركة عشوائية، أو تفتقر إلى وضوح الرؤية والهدف، إنما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة، وتأتي في مقدمة هذه الأهداف المجال الحيوي الذي يعبر عن الإطار المكاني أو الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريا لتحقيق أهداف سياستها العليا.

ومن أهم النظريات الجيوبوليتيكية التي اهتمت بتفسير ظاهرة النزاع الدولي ومسألة أمن سيادة وحدود الدول نجد:[1]

الفرع الأول: نظرية القوة البحرية: ألفرد تاير ماهان: 1840-1914

شكلت أفكار "**ألفرد**" نقطة انطلاق لتصور استراتيجي بحري[2]، حيث يرى أن الوسيلة للحصول على هذه القوة هي استخدام البحر الذي يجمع الأقاليم المبعثرة ويمارس عليها هيمنة ويُشَكِّل الأداة الرئيسية لهذه الهيمنة.

أراد **ماهان** أن ينطلق من واقع عالمي يخضع لإمبراطوريات استعمارية إلى تفسير آخر يستند إلى شرح جيوسياسي شامل يقرأ آليات عمل العالم ويُقَدم نتائج هذا العمل. أي عندما ننتقل إلى التفسير الجيوسياسي للعالم فإن التاريخ يكون في جوانبه الرئيسية، أولئك الذين يجسدون العلاقات بين الأمم القائمة على القوة، على المنافسة في القوى البحرية، في أشكال الدفاع عن المصالح الكبرى والذي يُشّكل البحر موجِّها لها. ووفق ماهان، ننتقل من الجيوسياسية إلى الجيواستراتجية المحيطات.[3]

وقد حدد **ماهان** الشروط التي تؤثر على "مذهب استخدام القوة البحري" وقدمها كعوامل حتمية:

1) تحديد جغرافية الدولة وقدرتها على التحكم بهذه الجغرافية،

2) الأخذ بعين الاعتبار الشكل الطبيعي والفيزيائي وهي نقطة مرتبط بالسابقة: المناخ، التربة والإنتاج وارتباطه بالتجارة البحرية؛

---

[1] صخري محمد، **النظرية الجيوبوليتيكية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ التصفح: 2021/03/20 على الرابط الإلكتروني: **https://www.politics-dz.com/**

[2] SUMIDA Jon. « **In Defense of Naval Supremacy: Finance, Technology, and British Naval**. 1889-1914paperback)2014(,46.

[3] نفس المرجع السابق، ص46.

3) الامتداد الإقليمي،

4) عدد السكان وكفاءاتهم الطبيعية، فالارتباط بالمهن البحرية هو عنصر هام من عناصر القوة البحري،

5) خصائص الحكم والمؤسسات الوطنية.

ورأى **ماهان** أن:" الاستراتيجية هي توفيق عسكري يضم العديد من المجالات العملياتية"، ومن أجل تحديد أهدافها فإن: "الهدف من الاستراتيجية البحرية مُؤَسس بشكل جيد وهو دعم وتعزيز القوة البحرية للبلاد في أوقات السلم وأوقات الحرب"، كما حدد الواجبات التي على الاستراتيجية أن تضعها للقوة البحرية وأهمها:

1-حماية التجارة من خلال تنظيم قوافلها،

2- ضمان أمن المستعمرات والطرق التجارية في المحيطات،

3-السيطرة على البحر من خلال تدمير القوى المعادية على أن تكون هذه المهمة الأخيرة فقط في حالات الحرب المفتوحة.

وخلص الى ثلاث نتائج:

1) الاقتناع بتفوق القوة البحرية وأن المواجهة بين القوة البرية والقوة البحرية هي المحرك الرئيسي لتاريخ الأمم.

2) السيطرة على البحار من خلال مقارنته بين الاستراتيجيات البحرية الإنكليزية والفرنسية في القرن السابع عشر والثامن عشر ثم في القرن التاسع عشر، حيث توصل الى أن تفوق الإنكليز يعود الى البحث الدائم عن وسائل للسيطرة على البحار من خلال تركيز

القوى وهذا يتطلب عددا كبيرا من السفن الحربية الكبيرة ذات الحمولة الثقيلة والتسليح الكبير؛[1]

3) الدفاع عن الخطوط البحرية: رأى ماهان أن الاتصالات تشكل الجزء الأكثر أهمية في الاستراتيجية السياسية أو العسكرية[2]، فسياسيا، إن السيطرة على الخطوط البحرية ضروري من أجل أمن الارتباطات بين المركز والمستعمرات، وهو ما يدخل في نطاق بحثنا[3].

كانت السيادة العالمية للقوى البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية، والروسية، ولكن ماهان قرر في كتبه بأن القوى البحرية هي التي ستسود العالم، وسيطرت على فكر ماهان أربعة مظاهر أساسية ذات مغزى سياسي، وتؤثر على دور القوى البحرية وهي، اتصال جميع البحار والمحيطات الخارجية، ببعضها في صورة بحر عالمي وبالتالي إيجاد نظام موحد للنقل البحري، وجود بعض الدول المحبوسة في قلب الأرض، وجود الدول البحرية في أوروبا والأقطار البحرية في جنوب شرق آسيا حول روسيا الحبيسة، هناك دول جزرية على ضلوع أوراسيا مثل إنجلترا واليابان.[4]

يؤكد **ماهان** أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، ذات حضانة منيعة، رغم ذلك تبقى كتلة أرضية حبيسة، كما يصف المناطق الآسيوية بين درجات العرض 30-40 شمالا بأنها نطاق الاحتكاك والصراع بين القوى الأرضية والقوى البحرية، وبما أنه يرى في القوى البحرية "بريطانيا وأمريكا المتحالفين"

---

[1] M. T. SPROUT, « **Mahan: Evangelist of Sea Power** », in Makers of modem strategy. military thought from Machiavelli to Hitler, Princeton University Press New Jersey,)1944(.

[2] **Ibid.Mahan, 'Evangelist of Sea Power'.**

[3] VIGARIE André. **« Les conceptions d'Alfred Mahan dans l'évolution de la pensée navale** », In La Pensée géopolitique navale, Paris : Économica, Institut de Stratégie comparée)1995(, 101.

[4] النظرية الجيوبوليتيكية، **https://www.politics-dz.com**، مرجع سابق.

الحصول على السيادة العالمية باستخدامها "احتلالها" قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية.[1]

فوجود دولة بحرية قوية بإمكانها بسط السيطرة على البحار، يعني ذلك حتما أن حظوظها في السيطرة العالمية قوية جدا، لذلك وبناءا على ما سبق فإن الدول البحرية –ذات **الحدود البحرية خاصة إذا كانت هذه الحدود واسعة**– "أكثر نزوعا للتوسع الذي يستجلب بطبيعة الحال التصادم مع القوى الأخرى لاسيما البرية منها "القارية"، كما يفرض عليها حماية تلك لحدود مثلا بإقامة أسوار على طول الحدود البحرية.

وحدد **ماهان** عوامل بناء وتكوين القوة البحرية للدولة وتعمل على تطويرها وهي:
– الموقع الجغرافي للدولة: من حيث عدد الجبهات التي تطل بها على البحر، وما إذا كانت هناك طرق سهلة، لاتصال هذه الجبهات ببعضها ببعض، كذلك مدى تحكمها في الطرق التجارية الرئيسية والقواعد الاستراتيجية، وقدرتها على تهديد أراضي العدو بأسطولها.
– التكوين الطبيعي للدولة: ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، فالجبهة البحرية للدولة هي أحد تخومها، وكلما كانت هذه التخوم متصلة بما ورائها كلما زاد ميل السكان إلى الاختلاط بغيرهم، فلو تصورنا أن هناك دولة لها جبهة ساحلية، ولكن لا يتوفر لها مرفأ، فمثل هذه الدولة لن تكون لها تجارة بحرية، ولا سفن، ولا أساطيل، أما المرافئ المتعددة العميقة فيها مصادر عز وقوة، وتتضاعف قيمتها إن وقعت على مصبات أنهار صالحة للملاحة، لأن مثل هذه الأنهار تيسر حركة التجارة داخل الدولة، وعموما فإن التكوين الطبيعي للدولة من سواحل ممتدة ومرافئ متعددة يقدم للدولة وصيدا دفاعيا ضمن حسابات قوتها الشاملة.

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوتيتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،26أغسطس 2012، ص77.

– **خصائص الظهير القاري:** ويتمثل في أرض الدولة التي تقع خلف خط الساحل، فإذا كان الظهير القاري يتميز بافتقاره إلى الموارد، وأرضه غير صالحة للنشاط الزراعي، كان ذلك عاملا مساعدا على طرد اهتمامات السكان نحو الداخل وتوجيهها نحو البحر، حيث يكون المصدر الأساس لكسب معيشتهم اليومية ونشاطهم التجاري البحري وبالتالي بناء القوة البحرية والعكس صحيح.

– **عدد السكان:** فالقوى البشرية المتمثلة بعدد السكان يمكن استثمارها في بناء الأساطيل البحرية واستعمالها وصيانتها.

– **الصفات والخصائص القومية لشعب الدولة البحرية:** إن الخصائص والسمات التي تتميز بها شعوب الدول البحرية تختلف عن غيرها من سمات وخصائص الشعوب الأخرى، فهم أكثر ميلا للتعامل مع معطيات واقعهم البحري، حيث يكونوا أكثر حبا للمغامرة وركوب البحر وحياة التجارة والانتقال والكسب المادي.

– **طبيعة النظام السياسي وتوجهات السلطة الحاكمة:** فالتوجه نحو البحر لخلق وبناء قوة بحرية يعتمد وبالدرجة الأساس على طبيعة النظام السياسي، ورغبة السلطة الحاكمة في استثمار الموقع البحري لتجعل من الدولة قائمة على قاعدة تجارية وعسكرية بحرية متميزة ومتقدمة، فالنظام السياسي هو الذي يخلق الثقافة السياسية الإستراتيجية للتعامل مع المعطى أو المكون الجيوبوليتيكي، وحقيقته التاريخية في أن تكون الدولة البحرية قوية تجاريا وعسكريا أولا تكون. [1]

مما سبق يتبين أن **ماهان** يقيم نظريته الجيوبوليتيكية انطلاقا من القوة البحرية ومصالحها، وكانت قرطاج القديمة أنموذج القوة البحرية بالنسبة لماهان، كما كانت الحضارات القديمة كلها محاطة بأسوار وجدران على الواجهات البحرية كوسيلة دفاعية، فإن

[1] فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية،2003، ص ص202– 205.

كانت نظرية "ماهان" تتحدث عن التوسع البحري كألية لكسب مزيد من القوة البحرية القائمة على حرية التجارة البحرية، فإن بناء الجدران والأسوار على طول الحدود البحرية لطالما كان ويظل عاملا مهما في الحماية والدفاع ورمزا للقوة البحرية وإن تعددت أشكاله.[1]

الفرع الثاني: نظرية القوة البرية لفريدريك راتزل (1884-1904 م)

يرى **راتزل** في كتابه "**المجال الحيوي**: دراسة بيوغرافية" سنة 1901م، أن الدولة هي جسم تتصل به حياة الشعب بثبات الأرض، وتتقوى الصلة بشكل متبادل بحيث لا يمثل الشعب والأرض سوى واحد، فكل دراسة للإنسان لا يمكن إلا أن تكون في نطاق جغرافية.

فالدولة ترتكز على أخذ الروابط التي توحدها مع شعب وفضاء بالحسبان ويؤثر موقعها في تطور الحدود والصراع مع الجيران، وعليه فللموقع تأثير جيوبوليتيكيا، والدولة بإحصارها تكون مهددة من جميع الجوانب، فعليها أن تحيط نفسها بفضاءات حاجزة كي تحمي قلبها الاستراتيجي ويجب عليها دائما أن تحافظ على رغبتها في التوسع لأن أي تراجع وانكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى البقاء للأقوى.[2]

ويحدد **راتزل** سبعة قوانين للقوة البرية:

1- امتداد الدول يتسع وفقا لتطور ثقافتها، فكلما انتشر السكان ومعهم ثقافتهم الخاصة زادت رقعة الأرض الجديدة التي ينتشرون فيها في مساحة الدولة.

2- إن نمو الدولة يظل مستمرا حتى تصل إلى مرحلة الضم أو الاندماج، وذلك بإضافة أقاليم صغرى إلى رقعتها الأصلية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 306.

[2] Friedrich Ratzel. « **Le sol, la Société, l'État** », L'Année sociologies III, 1900 (1-14). Salon Claude Refassent, Géopolitique…, op.cit. 59, il provient du chapitre III de Anthropogéographie.

3- أن حدود أية دولة هي العضو المغلق لها أو المحيط بها وهذه الحدود لا تحدد مدى ضمانة ولا سلامة الدولة وسيادتها فحسب بل إنها تحدد مدى نموها.

4- إن الدولة في نموها تسعى إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، وهذه قد تكون سهولا وأنهارا أو مناطق غنية بثرواتها المعدنية أو ذات أهمية في إنتاج الغذاء.

5- إن نماء الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها وانتشارهم، هذا النمو والانتشار الذي يجب أن يتم قبل أن تشرع الدولة في التوسع.

6- إن التوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية من الخارج، فالدول ذات المستوى التقدمي الرفيع تحس برغبتها في التوسع لزيادة سكانها ذوي الحالة الطيبة لذلك فهي تغزوا المناطق البدائية وتنقل إليها أفكارها.

7- إن الاتجاه العام للتوسع ينتقل من دولة لأخرى ثم يتزايد ويشتد.[1]

أشار **راتزل** إلى ضرورة أن تقوم كل دولة بتطوير قواتها البحرية، فالبحر أهمية كبيرة في نظره وهذا بالذات ما عبر عنه عنوان كتابه الصادر سنة 1900 بعنوان" البحر، مصدر قوة الشعوب"، يرى أن تطوير الأسطول هو الشرط اللازم للاقتراب من وضع "الدولة العظمى العالمية" "Weltmacht".

ويعد **فريدريك راتزل** أول من درس علاقات **المكان والموقع** دراسة أصولية، فينظر **للمكان** على أنه عنصر مؤثر ومتأثر في ذات الوقت بالصفات السياسية للجماعة أو الجماعات التي تسكن المكان، وأما الموقع فهو العنصر الذي يلون المكان بصبغة تجعله

[1] محمد طي، **الجيوبوليتيك منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19، 2019(2019م): ص.28.

دائم الاختلاف عن غيره من الأماكن، ومن ثم يصبغ الدولة بصبغة مغايرة لباقي الدول، فنشاطات الإنسان وصفاته وكثافة السكان في الدولة ليست سوى نتاج الموقع والحجم والبيئة الطبيعية والحدود، وفوق كل هذا نتاج المكان.

أعطى **راتزل** للحدود السياسية **أهمية خاصة** معتبرًا إياها العضو الخارجي للدولة «كالجلد بالنسبة لجسم الأحياء»، وهي بذلك تعطي للباحث الدليل على مراحل نمو الدولة أو ذبولها وقوتها وضعفها. [1]

المطلب الثاني: نظرية الأمن الإسرائيلية

صاغت إسرائيل لنفسها منذ عام **1948** نظرية أمنية، وعملت على تطبيقها، وحققت وفقها الكثير من الإنجازات العسكرية، وألحقت عددا من الهزائم أدت إلى تطبيع العديد من العلاقات معها.[2]

لطالما كان الشعار الإسرائيلي الأمني المستمر أن بقاء إسرائيل مرتبط بقدراتها العسكرية الرادعة، ويجب أن يبقى جيشها أقوى جيش في المنطقة وقادرا على حسم المعارك بسرعة وكفاءة عالية، وتبنت الولايات المتحدة الأميركية هذا الشعار وعملت على تمكين إسرائيل عسكريا حتى تبقى قوة عسكرية فوق التحدي.[3]

لم تعتمد إسرائيل على مساعدات عسكرية غربية فقط وإنما عملت على تطوير السلاح الذي تحتاجه، فطورت الدبابات والطائرات المقاتلة والطائرات الإلكترونية والصواريخ والزوارق الحربية والبنادق. إلخ. وفوق ذلك قررت إسرائيل امتلاك أسلحة الدمار الشامل وطورت قدرات نووية كبيرة يفتقر إليها خصومها.

---

[1] **https://www.hindawi.org/books/81426250/1.3.**

[2] المسيري عبد الوهاب، **الموسوعة اليهودية**، القاهرة: دار الشرق ،1999، ص415.

[3] بهاء الدين، أحمد، **إسرائيليات**، القاهرة: دار الهلال، 1965، ص178.

الفرع الأول: النظرية الأمنية الإسرائيلية: النشأة والمضمون

عملت إسرائيل منذ عام 1948 على الاعتماد على نفسها في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية والعسكرية والأمنية... إلخ، وأسست الحركة الصهيونية للانطلاق العلمي على اعتبار أن النهوض العلمي هو أساس النهوض في مختلف المجالات فأقامت مدرسة زراعية في يافا عام 1870 لتعليم أبنائها فن الزراعة، ثم أقامت معهد رحو فوت للبحث العلمي ولم يكن له مثيل في المنطقة وذلك عام 1910، وأقامت أيضا معهد التخنيون في حيفا عام 1912، وافتتحت الجامعة العبرية عام 1925.[1]

انطلقت إسرائيل في أبحاثها العلمية، وركزت بداية على تطوير الزراعة على اعتبار أنها مصدر الغذاء الأول ويؤسس لإرادة سياسية مستقلة عن إرادات الآخرين الذين يملكون القمح، وانطلقت بعدها إلى تطوير قدراتها العسكرية من خلال التصنيع العسكري وتطوير التقنية العسكرية، واتجهت إلى صناعة المجوهرات، وإقامة المصانع والمعامل على اختلاف أنواعها حتى غدت من أوائل الدول المصدرة.

استمرت إسرائيل بداية في الاعتماد على مساعدات مالية خارجية من الدول الغربية وعلى تبرعات أثرياء اليهود في العالم، والسعي الى البقاء كقوة عسكرية أولى في منطقة الشرق الأوسط.

كان **الشعار الإسرائيلي الأمني** المستمر أن بقاء إسرائيل مرتبط بقدراتها العسكرية الرادعة، ويجب أن يبقى جيشها أقوى جيش في المنطقة وقادرا على حسم المعارك بسرعة وكفاءة عالية، وخوض المعارك الحربية في أراضي الغير، وتجنيب إسرائيل دائما آثار تلك الحروب في مناطق سيطرتها. [2]

---

[1] أحمد صلاح زكي، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، لبنان: دار ابن زيدون، 1986، ص134.

[2] المسيري عبد الوهاب، **الموسوعة اليهودية**، نفس مرجع سابق، ص416.

سارعت إسرائيل الى انشاء جيشا كبيرا وسريعا ومسلحا بأحدث أنواع الأسلحة وتشير إحصاءات موقع "**غلوبال فاير بور**" إلى أن عدد قوات الجيش الإسرائيلي عام 2021 من أقوى جيوش الشرق الأوسط ويصنف جيشها ضمن أقوى 20 جيشا في العالم، اعتمادًا على ما يملكه من عتاد عسكري متطور في البر والبحر والجو سواء كان محليا أو يتم استيراده من دول أخرى، تعداد قواته العسكرية 643 ألف جندي بينهم 465ألف قوات احتياطية، القوات الجوية 595مقاتلة حربية ، وتقدر ميزانية الدفاع الإسرائيلي بـ 16،6مليار دولار، القوات البرية تتمثل في 1650دبابة و 7500مدرعة، 650مدفع ذاتي الحركة، 300مدفع ميداني ،و100راجمة صواريخ، أما فيما يخص الأسطول الحربي فهي تمتلك 4 كورفيتات و5غواصات بالإضافة إلى 48 سفينة دورية.، وكانت حركته متميزة من حيث الوصول إلى أماكن التوتر والقتال، والقدرة على الحشد وتوجيه الضربات السريعة والقاضية.[1]

تلك القوة العسكرية جنبت إسرائيل تجمعاتها السكانية الكبيرة والصغيرة ويلات الحروب، وحصرت حروبها في البلدان العربية المجاورة لها، وأحيانا في بلدان عربية بعيدة عنها مثل تونس والسودان.[2]

عملت إسرائيل باستمرار على توظيف عملاء وجواسيس عرب في كل البلدان العربية مع تركيز على الفلسطينيين ودول الطوق العربية، وظفت إسرائيل عملاء لها من ضباط الجيوش العربية، وربما من الوزراء والحكام العرب، ونشرت عملاءها في المؤسسات المختلفة الأمنية والمدنية، واستطاعت أن تقف على دقائق الأمور في الساحات العربية فقد شكلت مصر الهدف المفضل للمخابرات الإسرائيلية للعمل في صفوف مواطنيها، بالرغم من اتفاقية السلام بين البلدين، وقد وصل عدد جواسيس الموساد، الذين تم تجنيدهم والدفع بهم إلى

[1] حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1980، ص123.

[2] صلاح زكي أحمد، نظرية **الأمن الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص135.

مصر نحو **70 جاسوساً، 75%** مصريون، و**25%** إسرائيليون، وقد زخرت ملفات محاكم أمن الدولة المصرية بعشرات من قضايا التجسس لصالح المخابرات الإسرائيلية.[1]

ترتكز استراتيجية إسرائيل الأمنية على الحرب الاستباقية أو الوقائية والتي تراها أفضل الحروب وأقلها خسائر، منذ البدء اعتمدت إسرائيل على ضرب أي قوة عربية ناهضة وتدميرها قبل أن تكبر وتصبح قادرة على ضرب إسرائيل عسكريا، لهذا قامت بأعمال استفزازية بهدف جر جيوش عربية إلى ميدان المعركة ومن ثم القضاء عليها قبل أن تصبح قادرة على الإقلاع والتحدي.

كما اختطت إسرائيل برامج تثقيفية وتعليمية منذ قيامها بهدف تطوير العقلية العلمية لدى سكانها والتفكير العلمي، وبث الوعي بوجهة نظرها فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وبرفع مستويات الالتزام والفداء والتضحية من أجل إسرائيل. وعملت على بث الثقة في نفوس سكانها والهدوء والطمأنينة لكي يكونوا قادرين على مقاربة همومهم ومشاكلهم بروية ومنطق وأسلوب علمي.

إن الهدف الأمني الإسرائيلي النهائي هو أن تبقى إسرائيل واحة الأمن الحاضنة لكل يهود العالم، وإبقاء جدلية الصهيونية بأن لا أمن لليهود إلا في إسرائيل قائمة.[2]

فلطالما اعتبرت نظرية الأمن الإسرائيلي أداة للحماية الذاتية كما هو في التقاليد السياسية الثابتة، التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إنما يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أية محاولات لاختراقات أمنية محتملة لاستعادة الحقوق المسلوبة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص136.

[2] انهيار النظرية الأمنية الإسرائيلية:**https://www.aljazeera.net/opinions/2014/9/15/**

ويرتبط مفهوم الأمن الإسرائيلي دراماتيكياً بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى أنفسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توظيف التفوق العسكري لتحقيق التوازن والاستقرار كما تراه المؤسسة العسكرية الحاكمة في إسرائيل، كما يرتبط مفهوم الاستقرار بالردع والقدرة على التهديد به ومن ثم إجبار الطرف الآخر (دول الجوار العرب) على الاستجابة لما تراه إسرائيل مناسباً لأجوائها.[1]

يتشكل مفهوم الأمن الإسرائيلي بصورة تعتمد على تفوق قدرته العسكرية في المنطقة، الأمر الذي يفرز حالة من عدم التفكير (من قبل دول الجوار والدول العربية مجتمعة) في محاولة اختراق هذا التفوق والتسليم بالأمر الواقع واتخاذ خطوات وقائية، بدلاً من التفكير في حشد القوات العسكرية العربية لاختراق ذلك التفوق العسكري الإسرائيلي الذي يشكل قوة ردع ضاربة في المنطقة بأسرها، رغم تمتع دولة إسرائيل بمساحة جغرافية صغيرة وهو ما يفقدها العمق الإستراتيجي، ما جعل **عقيدة الأمن** لديها تخضع للتغيير والتجديد والتطور باستمرار مقارنة بما يحدث من تطورات داخلية أو إقليمية وعالمية تجري ضمن ظروف تاريخية معينة، جعل من موضوع الأمن مصدر قلق دائم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وهو يمثل بؤرة اهتمام قصوى ضمن سلم أولوياتها.[2]

ويؤكد ذلك "شمعون بيريز" في كتابة "الشرق الأوسط الجديد" قائلا: "إن موضوع الأمن لا يمكن اعتباره موضوعاً قابلاً للنقاش أمام أي رئيس حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً، وعليه فإن النظر للأمن الاسرائيلي يجب أن يتقدم سلم الأولويات قبل تنفس الهواء، فبقدر ما نضغط أمنياً على أعدائنا بقدر ما تتوفر فرص البقاء والوجود".[3]

---

[1] صخري محمد، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر،2015/06/17م.**https://www.politics-dz.com/**.

[2] نفس المرجع السابق، محمد صخري، نظرية الأمن الإسرائيلي.

[3] صائب العاجز، نظرية **الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي**، عمان: مؤسسة الفيروز، 1989، ص196.

ويعود تنامي الاهتمام بمفهوم الأمن الإسرائيلي إلى عاملين أساسيين:

1/ الى العقيدة الدينية اليهودية الراسخة بأن إسرائيل هي "وعد الرب لنبيه إبراهيم "، وهي حلم صهيون، وأن هذا الحلم الذي توارى في سنوات مضت لم يكن غائباً عن وجدان بني إسرائيل، فحسب إيغال الون" أن مفهوم الأمن الإسرائيلي – حتى قبيل إنشاء الدولة يعتمد على ما ورد في التوراة من نصوص، حيث ذكر أن من يصادر أحلام أو طموحات بني إسرائيل إنما يصادر حقاً شرعه الرب، كما أنه يصادر القوة الروحية الجبارة التي تدفع اليهود دفعاً للعمل والمثابرة والتضحية، بالإضافة إلى أن حلم صهيون وأرض الميعاد ما هي إلا عوامل ربط يهود الشتات بأرض يهود إسرائيل، وكل من تجرأ على حلم صهيون فإنه يجرد الصهيونية من مقوم الوحدة بين يهود العالم وبين أرض صهيون، وهو ما يقوض أركان الأمن الإسرائيلي[1]

2/ ينبع من كون إسرائيل أقيمت فوق أراضي فلسطين التاريخية وسط موجة من العداء المستحكم والمفروض فرضاً على أرض الواقع، ففي الاعتقاد الإسرائيلي: "إن تقديم تنازلات من أراضي إسرائيل الكبرى يجب ألا يمس بجوهر الأمن الإسرائيلي بأي حال من الأحوال.

وعلى الرغم من هذه النظرة لمفهوم الأمن نجد اتساع رقعة التوجه استراتيجياً في السنوات التي تلت إعلان الدولة، في الوقت الذي ربحت به إسرائيل بقرار التقسيم عام 1947. وقد اكتفت بالحدود الضيقة التي منحها القرار لها، بينما تجاوزت عام 1967 تلك الحدود الأمنية وانطلقت لتهديد أمن ثلاث دول عربية مجتمعة، بدعوى الحفاظ على الأمن وإجبار تلك الدول على التسليم بسياسة الأمر الواقع الأمنية، والتي سرعان ما تراجعت في حرب أكتوبر عام 1973، لترسم صورة مغايرة لمفهوم الأمن بامتلاكها للقوة النووية الضاربة.

[1] حامد ربيع، مرجع سابق، ص123.

وتنطوي استراتيجية الأمن الإسرائيلي على مضامين عدة ومرت بمراحل وخطط مختلفة، فمن مرحلة " العمق الاستراتيجي" و"الضربة المضادة الاستباقية" إلى "استراتيجية الردع النووي" منذ عام 1975، وإلى "استراتيجية الهجوم الاستباقي" المتبعة حالياً في الأراضي المحتلة وغيرها من الإستراتيجيات الأخرى.[1]

وقد لامسنا التغير في مفهوم الأمن الإسرائيلي ونظريته، فقبيل اندلاع حرب 1967، ركزت استراتيجيتها الأمنية والعسكرية في حروبها على ناحيتين هما:

1- إيجاد خطوط دفاعية مثالية جغرافية على طول خطوط المجابهة مع جيوش البلدان المجاورة ممثلة في الجدران العازلة والاسوار؛

2- امتلاك فترة مطولة من الإنذار المبكر، وخاصة بالنسبة للجبهة الجنوبية في شبه جزيرة سيناء.

ونجم عن ذلك تبنّي إسرائيل "**نظرية الحدود الأمنية**" لحرصها على إيجاد مسوغات تبرر بواسطته الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، تحقيقاً "**لنظرية العمق الإستراتيجي**" المطلوب تحقيقها للأمن، لذلك فالمبدأ الأمني القديم الداعي إلى "**نقل الحرب إلى أراضي العدو**" لم يعد ملزماً بالنسبة للجيش الاسرائيلي".

ف**ـمفهوم الأمن الإسرائيلي**، وكذلك نظرية الأمن الإستراتيجي الإسرائيلي مرت بمراحل مختلفة متناقضة تبعاً للظروف الإقليمية والدولية، وفي ضوء تعاقب حكومات إسرائيل نفسها، وتباين أهدافها الانتخابية والمرحلية، إلا أنه هناك قواسم مشتركة أبقت على مبدأ الأمن أولاً وقبل كل شيء.

ورغم التغيرات التي شهدها هذا المفهوم في الفكر السياسي وما واكبه من تغيرات في استراتيجياته إلا أن مفاهيم الأمن واستراتيجياته في العقيدة الإسرائيلية ظلت تدور في فلك

[1] صائب العاجز، مرجع سابق، ص197.

عملية البحث الدؤوب عن الصورة المثلى، لإبقائها متفوقة على أعدائها جميعاً في جميع مناحي التفوق العسكري، والتكنولوجي، والاقتصادي.

فالتغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي، ارتكزت على أطر وتحليلات سيكولوجية لموقف هذه الدولة منذ تأسيسها، الذي أفرزته وقائع دولية أبرزها شعور أوربا بما لحق من ضيم بالشعب اليهودي، نتيجة لما حدث في "**الهولوكوست**" النازية وما سببه شتات اليهود من مخاوف لتلك الدول الأوروبية، أبرزها شعور اليهود بالإحباط والرغبة الجامحة في الانتقام، وهو الأمر الذي جعل تلك الدول مجتمعة تسعى للبحث عن موطئ قدم لليهود أو "مكان تحت الشمس" التي وجدت من فلسطين مكانا لها.[1]

لذلك، وتعزيزا لتواجدها في أرض الأحلام كما يسمونها، عمدت إسرائيل الى احتلالها لكل فلسطين، وتدنيس المقدسات الاسلامية والمسيحية فيها، وفرض نظاما عنصريا مقيتا وحصارا جائرا على الشعب الفلسطيني، تحت مُبرِر حَقها في ضمان أمنها كحق مكفول في المواثيق الدولية منتهكة في ممارساتها كل المواثيق الدولية لحماية الانسان وحقه في الدفاع عن موطنه في ظل سكوت عالمي عن الانتهاكات المرتكبة في حق الفلسطينيين.

فباتت نظرية الأمن الاسرائيلية هي المسيطرة والموجه والمنظم لحركة فعلها الأمنية والعسكرية دون مراعاة لأي ضابط من ضوابط القانون والعلاقات الدولية، فسكوت العالم على تلك التصرفات ما يعني قبولا واضحا بنظرية الأمن الإسرائيلية، رغم كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن والتي لا تجد طريقها للتنفيذ أو الاحترام من جانبها، [2]وتستمر نظرية الأمن للكيان الصهيوني في تغولها وخروجها على القانون والشرعية الدولية دون رادع يردعها.[3]

---

[1] محمد المصري، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، دراسات مشاهد 24، تاريخ نشر المقال، 27يوليو2014م. **https://machahid24.com/etudes/17812.html**

[2] عبد الرحيم جاموس، **نظرية الأمن الإسرائيلية واستباحة القانون الدولي**، الإثنين 16 ديسمبر 2019.

[3] عبد الرحيم جاموس، https://www.addustour.com/articles/1120616 نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: آليات ضمان الأمن القومي الإسرائيلي

أعطت إسرائيل مفهوما مميزا لأمنها القومي، هو أقرب من أن يكون عقيدة شفوية على أن يكون عقيدة مكتوبة [1]، كما أنه يحظى بأهمية كبيرة لا تجدها في أية دولة كانت، حيث أشار "بن غوريون" في خطابه الذي ألقاه في الكنيست في الثاني من نوفمبر عام 1955 ، بأن" قضية الأمن الإسرائيلي تمثل موضعا رئيسيا، ولا توجد قضية مشاهبة لهذه القضية في أية دولة أخرى"، و ذلك يعود لارتباط الأمن الإسرائيلي بالبقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية، لذلك أعتبر أخطر عدو لأمن إسرائيل هو الجمود الفكري لدى المسؤولين عن الأمن، كل هذا جعل من الأمن الإسرائيلي يتميز بالمرونة [2]و التأقلم مع الأوضاع السائدة في المنطقة، ولضمان ذلك عملت إسرائيل على توظيف عدة آليات لضمان التفاعل الإيجابي، و كان أبرز ما اعتمدت عليه هو توظيف نظرية الحدود الآمنة وتفعيلا لهذه النظرية أقدمت إسرائيل على تطبيق إستراتيجية الجدران العازلة.[3]

أبرز الجدران الأمنية الإسرائيلية العازلة:

بنت إسرائيل عدة جدران في فلسطين لأسباب مختلفة، يأتي في مقدمتها جدار الفصل العنصري في إسرائيل الذي عزل مدنا وقرى فلسطينية بالجملة وحاصر أهاليها، وفيما يلي أهم الجدران الأمنية العازلة التي بنتها اسرائيل:

-جدار الفصل العنصري الإسرائيلي:

---

[1] حمد يوسف العملة، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، عمان: دار اليازور، 2014، ص94.

[2] مهند النداوي، **إسرائيل في حوض النيل، دراسة الاستراتيجية الإسرائيلية**، القاهرة: العريب للنشر، 2013،ص 17.

[3] عادل حمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت: دار النهضة العربية، 1989، ص 268.

جدار طويل بنته إسرائيل في **الضفة الغربية قرب الخط الأخضر**، -حسبها- لمنع دخول السكان الفلسطينيين إلى إسرائيل أو المستوطنات القريبة، بينما يقول الفلسطينيون إنه محاولة لإعاقة حياتهم وضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل، تم البدء في بنائه بتاريخ **23 جوان 2002**، في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون وسط توقعات بأن تبلغ تكلفته النهائية نحو **3.4 مليارات دولار**، يمرُّ الجدار عبر أراض مأهولة وزراعية في الضفة الغربية، ويحول دون وصول الفلسطينيين إلى بعض الشوارع المحلية وبعض الحقول، كما أن مساره في المنطقة الشمالية يعزل أكثر من خمسة آلاف فلسطيني في مناطق "مغلقة" بين الخط الأخضر والجدار، وقامت السلطات الإسرائيلية بتأسيس شبكة من البوابات في الجدار ونظام تصاريح مرور للتحرك خلاله، وقد أثبتت تلك النظم عدم جدواها في توفير حياة عادية للسكان.

يبلغ طول الجدار في الضفة الغربية المحتلة **770 كيلومترا**، بينها نحو **142 كيلومترا** في الجزء المحيط بالقدس، والمسمى غلاف القدس، أما ارتفاع الجدار فيصل إلى ثمانية أمتار، أنجز منه **539 كيلومترا**، أي نحو 70%، وهناك نحو 62 كيلومترا قيد الإنجاز تشكل 8% منه، ليبقى ضمن المخطط نحو **170 كيلومترا**، أي نحو 22%. [1]

- جدار غزة

جدار إسمنتي مسلح فوق الأرض وتحتها، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في سبتمبر 2016 على طول الحدود مع قطاع غزة، بهدف توفير الحماية للمستوطنات القريبة من الشريط الحدودي، ومواجهة خطر الأنفاق التي تحفرها المقاومة الفلسطينية، تفوق ميزانية بنائه نصف مليار دولار.

[1] دون مؤلف، **جدار الفصل الإسرائيلي** للاطلاع على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/21/، تاريخ الاطلاع: 2021/06/20

ويصل طول جدار غزة الإسمنتي عشرات الكيلومترات بالمنطقة الحدودية بين إسرائيل والقطاع، ويقام بعمق كبير في باطن الأرض للحيلولة دون تسلل مقاتلي المقاومة الفلسطينية، وقد وصفه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي **غادي إيزنكوت** بأنه "المشروع الأكبر في تاريخ الجيش الإسرائيلي".

وتبلغ قيمته المالية ملياري شيكل (532 مليون دولار)، وتحدثت الصحافة العربية عن أن الكلفة قد تصل إلى مليار دولار، ويهدف أساسا إلى إقامة عائق من الإسمنت المسلح، وفي أوت 2016 نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية عطاءات لأعمال حفر وبناء للجدار الجديد بطول 60 كيلومترا ليحيط بقطاع غزة كله، لكنها لم تحدد الفترة الزمنية التي سيستغرقها إقامة الجدار الذي سيمتد ارتفاعه لأمتار عدة أسفل الأرض وفوقها.

من أهم خصائص الجدار أنه يبنى على عمق كبير في باطن الأرض، ويتكون من طبقات عدة تحت الأرض وفوقها.[1]

-جدار الأردن

جدار إسرائيلي يبلغ طوله ثلاثين كيلومترا على الحدود الشرقية مع الأردن، وتبلغ كلفة تشييده **300 مليون شيكل (نحو 78 مليون دولار)**، وأعلن عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي **بنيامين نتنياهو** في الأول من جانفي 2012، حين أكد أن حكومته ستبني جدارا أمنيا على الحدود مع الأردن وعلى طول وادي عربة (واد ضيق وطويل يمتد من جنوب البحر الميت حتى البحر الأحمر).

ويهدف الجدار –حسب ما أعلنته إسرائيل– إلى حماية حدودها مع الأردن ومنع تسلل مهاجرين أفارقة إلى إسرائيل، ويتضمن المشروع شق طرق وإقامة أبراج مراقبة ووسائل متابعة ورصد متطورة ووسائل حماية قرب مطار إيلان رامون الذي يقام بجوار منطقة تمناع،

[1] الجدار –الإسمنتي–سلاح–إسرائيل–لمكافحة أنفاق المقاومة تاريخ الاطلاع: 2016/9/8، **https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/9/8/**

ويشارك عشرات المقاولين ومئات الشاحنات التابعة لدائرة الهندسة والبناء في وزارة الدفاع الإسرائيلية في إقامة هذا المشروع.

-جدار مصر

وافقت الحكومة الإسرائيلية مطلع العام 2010 على بناء جدار على امتداد جزء من الحدود مع مصر، مع تركيب معدات مراقبة متقدمة بذريعة "منع تسلل المهاجرين غير الشرعيين والنشطاء لضمان الهوية الديمقراطية واليهودية لإسرائيل".

وصادق **نتنياهو** على خطة لبناء جدار على طول الحدود من مدينة إيلات في خليج العقبة حتى تقاطع الحدود بين مصر وإسرائيل وقطاع غزة، بتكلفة مالية تصل إلى 400 مليون دولار،[1] وبدأ الجدار بطول كيلومترين من معبر كرم أبو سالم إلى معبر رفح ثم بلغ حتى 14 كيلومترا، حيث رأى **نتنياهو** أن بناء الجدار "هو قرار استراتيجي يضمن الحفاظ على الهوية اليهودية والديمقراطية لإسرائيل"، وأضاف أن "إسرائيل لن تسمح باستخدام حدودها من أجل إغراقها بالعمال الأجانب غير القانونيين".

كما ذاع في مطلع أوت2017 أن سلطات الاسرائيلية تخطط لبناء جدار عازل أسفل الأرض على حدودها الجنوبية مع مصر، نظرا لما وصفته بعجز قوات الأمن المصرية حتى الآن عن شلّ حركة التنظيمات المسلحة في سيناء، وخشية من امتداد عملياتها إلى داخل إسرائيل، تمت المصادقة في المرحلة الأولى على كيلومتر واحد فقط، بما يمكن الجيش الإسرائيلي من تحديد أي أنفاق تحفر في سيناء، ومع استمرار البناء فإن الجداد سيمتد ليصل 3 كيلومترات".

-جدار الجولان

---

[1] الموسوعة الحرة من ويكيبيديا ، **الجدار الفولاذي**، ، https://ar.wikipedia.org/wiki/، بتاريخ: 2021/06/20

جدار الجولان جدار إسرائيلي أقرت الحكومة الإسرائيلية بناءه على حدود الهضبة التي تحتلها منذ العام 1967على ارتفاع يبلغ ثمانية أمتار ويمتد على طول أربع كيلومترات قرب بلدة مجدل شمس وتحديدا تل الصيحات أو تل الصراخ، وهي المنطقة التي يتبادل فيها أهالي الجولان المحتل الحديث عبر مكبرات الصوت مع أقربائهم داخل الأراضي السورية.

واتضح لاحقا أن الجدار يمتد على طول سبعين كيلومترا بمناطق حدودية مع سوريا لم تصنف في السابق بالخطرة. ويمتد الجدار من منطقة الحمة في جنوب الهضبة حتى معبر القنيطرة بشمال الجولان المحتل،[1] وبلغت التكلفة 1.1 مليار شيكل.

-جدار لبنان

جدار حدودي إسمنتي بدأت إسرائيل بناءه في مارس/آذار 2012 بطول كيلومتر واحد تقريبا وارتفاع يصل إلى ثمانية أمتار، ومن المتوقع أن تبلغ التكلفة الاجمالية للجدار 1,7 مليار شاقل، أي نحو 472 مليون دولار يفصل بين بلدة كفر كلا اللبنانية ومستوطنة المطل الإسرائيلية وتأتي فكرة الجدار مكملة لسياق العقلية الإسرائيلية الرامية لعزل إسرائيل عن محيطها أمنيا، تماماً كما حدث في جدار الضفة وغزة وما جرى الإعلان عن تشييده مستقبلا في كل من سيناء وغور الأردن وكذا الجولان السوري المحتل.

وتطل بلدتا كفر كلا والمطلة إحداهما على الأخرى، ويمكن للمارة مراقبة كل ما يحصل في أراضي الجانبين اللبناني والإسرائيلي بوضوح، كما أنهما تشكلان بوابة مشتركة.[2]

يعتبر المشروع الإسرائيلي وأهدافه المرجوة من الجدران الأمنية، والخطوات العملية المتوقعة لإتمام عملية إقامة الجدار وصولاً إلى حدود قطاع غزة، خروجاً عن المألوف في

---

[1] جهاد أبو العيس، **جدار إسمنتي بين إسرائيل ولبنان**، بيروت، 28-03-2012.
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/28/، بتاريخ: 2021/06/19

[2] جولة في محيط الجدار الاسرائيلي الفاصل مع لبنان، نشرت في: 2018/09/06 -
https://www.france24.com/ar/2018090616:03، بتاريخ: 2021/06/19.

التخطيط العسكري الإسرائيلي، وتجاوزاً لمفاهيم العقيدة القتالية الإسرائيلية التي وضع أسسها العديد من سياسيي وجنرالات الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم: **ديفيد بن غوريون** والجنرال **موشيه دايان**، فالعقيدة القتالية الإسرائيلية قامت على فلسفة "**المجال المفتوح غير المقيّد**" و"**تجنب المعركة داخل مناطق السيطرة الإسرائيلية**" ونقلها دوماً إلى ميدان الطرف الآخر، على شكل ضربات صاعقة وسريعة، وتجنب الدخول في أية معارك استنزاف طويلة المدى، وتالياً في تحقيق الحسم السريع والانتصار العسكري، الشامل والنهائي، والانتقال إلى الدفاع عن المكاسب المتحققة، والحفاظ على الوضع الراهن، والتلويح بقوة الردع الشامل، فضلاً عن تجاوز مذهب الحرب الوقائية (الاستباقية) الذي يعد من أقوى مذاهب العقيدة القتالية الإسرائيلية وأشدها أهمية في تأريخ الحروب العربية – الإسرائيلية، وكما استطاعت الانتفاضة أن تهز المفهوم التقليدي "للأمن القومي الاسرائيلي" من خلال وضع الجيش الاسرائيلي ومؤسساته الأمنية أمام حالة استنفار مستديمة، استطاعت أيضاً أن تؤثر على الرؤية الثانية للأمن القومي الإسرائيلي، وأن تجنح بها نحو المزيد من التأكيد على ضرورة التسوية مع الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية، وفي الوقت الذي تتخبط فيه النظرية الأمنية الإسرائيلية الثالثة والقائمة على أساس العزل والفصل والجدران.

وبعيداً عن الإشارات العنصرية التي تحملها النظرية الأمنية الإسرائيلية الثالثة، والجدار الفاصل بكل تعبيراته، من تكريس العزل تجاه الشعب الفلسطيني وإعادة إنتاج نظام البانتوستانات (الابارتهايد)□ .[1]

□ (**لأبار تايد** الابارتهايد، بالأفريقانية [Apartheid [əˈpɑrtheɪt أي فصل) هو نظام **الفصل العنصري** الذي حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في **جنوب أفريقيا** من عام **1948 م** وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام 1990 – 1993 وأعقب ذلك انتخابات ديموقراطية عام **1994م**، هدف نظام الابارتهايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية، ويقوم هذا النظام على تقسيم الأفراد إلى مجموعات عرقية – كالسود والبيض، والآسيويين المكونة من هنود وباكستانيين – تم الفصل بينهم. بحسب قوانين الابارتهايد اعتبر أفراد الأغلبية السوداء مواطنو **بانتوستانات** (أوطان) ذات سيادة اسمية لكنها كانت في الواقع أشبه بمحميات الهنود الحمر في **الولايات المتحدة الأمريكية**، ومنع هذا الإجراء الأفراد غير البيض – حتى لو أقام في جنوب أفريقيا البيضاء – من أن يكون له حق اقتراع إذ تم حصر تلك الحقوق في "أوطانهم" البعيدة. تم فصل أجهزة التعليم، الصحة، والخدمات المختلفة، وكانت الأجهزة المخصصة للسود أسوأ وضعا بشكل عام.

من الناحية العسكرية لم يكن لفكرته أن تولد داخل دوائر المخابرات الإسرائيلية لولا الخسائر الباهظة التي لحقت بالطرف الصهيوني، خصوصاً بعد تهافت جولة "السور الواقي" دون أن توقف أو أن تلجم العمل الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي فوق الأراضي المحتلة عام 1967 والعمليات "التفجيرية" داخل حدود 1948وعجزها في السيطرة على الوضع الأمني، وضبط عبور "القنابل البشرية الموقوتة" بالرغم من الآلام والخسائر الهائلة التي ألحقتها ومازالت قوات الاحتلال في صفوف الشعب الفلسطيني.

_ إن موضوع الأمن حاز على النصيب الأكبر في عقيدة التفكير الإستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، ومن خلال متابعة مؤتمرات هرتسيليا منذ العام 2000 والذي يحمل كل عام العنوان ذاته "**مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي**"، احتل موضوع الأمن الأولوية لما تواجهه إسرائيل داخلياً وخارجياً، ففي المؤتمر الرابع تم طرح خطة فك الارتباط والانسحاب من بعض [2]المستوطنات، وفي المؤتمر الخامس تم طرح خطة التجمعات، وفي المؤتمر السادس طُرح تقويم للوضع الأمني القومي إلى جانب الاتجاهات الاقتصادية والديموقراطية، وتحول إيران إلى قوة نووية. ورصدت هذه الدراسة المناخات التي أسهمت في رسم الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل وعملت على تحليل وإبراز مصادر التهديد المحتملة لهذه النظرية، كما قدمت رؤية توضح أن التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل تغيير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة سعت إلى قراءة إستراتيجية إسرائيل الأمنية وأثرها على سياستها الحالية والمستقبلية، وتأثيرها في مجمل الصراع القومي العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً.

وعموما تقوم النظرية الأمنية الإسرائيلية على ركائز ثابتة أهمها:

---

[1] ويكيبيديا، **أبار تايد**، على الرابط: **https://ar.wikipedia.org/wiki/**، بتاريخ: 2021/06/16.

[2] إسلام ويب، **لماذا تزعزعت نظرية الامن الإسرائيلية**، على الرابط:
https://www.islamweb.net/ar/article/61318/.، تاريخ التصفح:2021/02/15.

– نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب إستراتيجية الحرب الاستباقية.

– مفهوم الحدود الآمنة وهي في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهومٍ متغيرٍ قابلٍ للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي.

– عامل العمق الإستراتيجي الذي يُعدّ غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الإسرائيلية نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

فرغم متونه النظرية الأمنية الإسرائيلية، إلا أنها لم تستطع توفير أهدافها وغاياتها بتحقيق الأمن والسلام لإسرائيل، فالأمن والسلام لن يتحققا في ظل هيمنة العقلية الأمنية على تفكير واضعي هذه النظرية، فقد قام الجانب العربي والجانب الفلسطيني إلى جانب بعض الجهود الدولية بتقديم رؤى ومبادرات عديدة لإحلال السلام، فشلت جميعها بسبب عقدة الأمن الإسرائيلية، بل إن إسرائيل لم تستطع استثمار أي جهد لتحقيق السلام ولم تستطع تقديم أي من استحقاقات العملية السلمية، فالسلام العادل لا يحتاج إلى نظريات أمنية بقدر ما يحتاج إلى استرداد وردّ الحقوق والقبول بالآخر، وعدم استخدام القوة لفرض سياسة الأمر الواقع.[1]

المطلب الثالث: نظرية الحدود القومية

تقوم الدول الحديثة على حماية حدودها من خلال ضمان أمنها الداخلي وحماية حدودها من أي اختراقات أو اعتداءات خارجية، وهذا ما يكرس **فكرة السيادة** كأحد أركان قيام الدولة وامتداداتها الداخلية والخارجية، وهو ما يعرف **بالحدود الصلبة للدولة.**

[1] **https://www.islamweb.net/ar/article/61318.** نفس المرجع السابق.

غير أن التطورات المتسارعة أفرزت تحديات عديدة وفواعل مختلفة عملت على تقويض فكرة الحدود الصلبة من خلال اختراقات لسيادة الدولة، معبرة بذلك عن مرحلة جديدة تعرف بالحدود الرخوة أو الهشة والتي تمثل انعكاسا عن العالم الجديد ومتطلباته الراهنة.

يتكون العالم من مجموعة دول يفصل بينها حدود تحدد الإقليم الخاص بكل دولة، وهذا ما يجعل منها عاملا هاما (الحدود) تقوم عليه الدول الحديثة، من خلال ضمان أمنها الداخلي وحماية حدودها من أي اختراقات خارجية، وهذا ما يكرس لفكرة السيادة كأحد أركان قيام الدولة وامتداداتها الداخلية والخارجية.[1]

الفرع الأول: الحدود كمحدد لإقليم الدولة ونطاق سيادتها

تعبر الحدود عن الخطوط المرسومة التي تفصل إقليمين أو بالأحرى سيادتين متجاورتين، وعليه فإن الحدود السياسية من شأنها تحديد نطاق الاختصاص الإقليمي للدول، وهذا ما يستعدي من الدولة ضرورة التحديد الدقيق والواضح لحدودها، بما يحول دون نشوب أية نزاعات بين الدول المتجاورة [2]، وهذا من منطلق كون أن الحدود السياسية هي التي تحدد بداية سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، وخارج الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى، وعلى ضوء ذلك يمكن للحدود أن تكون ذات أساس طبيعي أو اصطناعي.[3]

الدولة القومية من المفروض أنها تعبر عن القومية التي تمثلها والتي تتمركز داخل حدود الدولة، وعليه فإن كل ما هو خارج حدود الدولة فهو يمثل قومية أخرى، وعلى

---

[1] حبيب رفيق، الوسطية **الحضرية تحديات الفكرة والحركة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص86.

[2] عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2016، ص14.

[3] محمود عبد السلام علي، **مجالات الخيمات الإعلامية**، القاهرة: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2017، ص29.

الأجانب والمهاجرين الذين يقيمون في الدولة بشكل قانوني فينتمون للدولة بحق المواطنة، ضرورة الالتزام بالنمط القومي السائد.[1]

وتمثل الحدود مؤشرا ارتبط بالدولة القومية وأصبح من المفاهيم المحورية التي شغلت اهتمام فقهاء القانون الدولي كانعكاس على محورية مسألة الحدود بالنسبة للدولة القومية في سعيها من أجل تأكيد سيادتها الوطنية والإقليمية، ففي سبيل الحفاظ على هذه الحدود فقد تكلفت العديد من الدول موارد وطاقات مادية وبشرية باهضه باعتبار أن الحدود تعتبر أحد أولويات الأمن القومي[2] ، حيث تشكل المصلحة القومية للدولة هدفا محوريا في إطار المدافعة عن مصلحة هذه الدولة داخليا وخارجيا.

فالدول التي تخفق في الحفاظ عن أمنها تكون مهددة بفقدان شرعية وجودها، لهذا ارتبط مفهوم الدولة بالأمن، هذا الأخير الذي يمثل أهم الأولويات للدولة القومية الحديثة.[3]

يمثل المجال الخاضع لسيادة الدولة الفضاء الدولاتي لها والذي يتشكل من إقليم بري، جوي وبحري، يتحدد وفق حدود سياسية معترف بها دوليا، حيث تنقسم الحدود الدولية إلى حدود برية وأخرى بحرية.[4]

أ. الحدود البرية: هي الفيصل بين سيادتين من الأراضي أو البر، بحيث يكون لهما حدود وإقليم محدد، بحيث تجتمع بين كونهما نقطة نهاية لدولة ما ونقطة عبور نحو دولة مجاورة، فهي بذلك خط متصل محدد قانونيا، أما فعليا فتكون محددة وفق علامات طبيعية أو اصطناعية واضحةً .

[1] ليلة علي، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع واضعاف الدولة**، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 2012، ص32.

[2] ليلة علي، **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان**، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2013، ص74.

[3] أحمد سعيد إبراهيم، **الحدود والقضايا الجيواستراتجية في اقليم المشرق العربي–تاريخيا وحضاريا**، مجلة جامع دمشق، المجلد 30، العدد1–2، (2014): ص 18–20.

[4] بركة محمد، **نهاية الدولة القومية بعد العولمة: مفاجأة استراتيجية القرن 21**، مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر: العدد13–14، ديسمبر 2016.

ب. الحدود البحرية: ثم إيجادها لدوافع أمنية تستهدف حماية الدولة من أي هجوم مصدره البحر، ويحددها القانون الدولي بثالثة آلاف 3000 ميل بحري مشكلة ما يعرف بالمياه الإقليمية، ولتضمن حق المرور السلمي أو العبور للسفن الخارجية.

وتعتبر حدود إقليم الدولة أشمل من كونها مجرد خطوط تحددها الخرائط، بحيث أنها تكتسي أهمية كبيرة تشمل النواحي: السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية والحربية والأمنية...، والتي تراكمت عبر الزمن أو بحكم المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، وهو الأمر الذي انعكس على اهتمام كل من القانون الداخلي للدول والقانون الدولي بمسألة الحدود وعمل على تنظيمها.[1]

الفرع الثاني: الحدود كضمانة قانونية لحماية سيادة الدول

إن ظهور الدولة القومية الحديثة نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة باستكمال عناصرها الثلاثة شعب وإقليم وسلطة انعكس على ضرورة مباشرة سيادتها ضمن نطاق محدد يمثل إقليم الدولة، وأصبحت ممارسة الدولة لسيادتها داخل هذا المجال تعتبر من موضوعات القانون الدولي، وتحتاج هذه الممارسة السيادية لضرورة تحديد الإقليم باعتبار أن الحدود هي المعيار الفاصل بين سيادة دولة وأخرى، وتستند التشريعات الدولية في الاعتراف بالحدود كضمانة لسيادة الدول الى المبادئ التالية:[2]

1- **مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** يعد مبدأ عدم جواز التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة فقي القانون الدولي، وقد انبثق عن فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، باعتبار أن التدخل يعقد انتهاكا لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر، وأن التزام الدول باحترام حقوق بعضها البعض يفرض عليها واجب عدم التدخل في الشؤون الخاصة بغيرها، وقد

[1] عبد الكريم العلوجي، **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007، ص8.

[2] نفس المرجع السابق، ص8.

جعل بعض الفقهاء من مبدأ عدم التدخل مبدأ مطلقا إلا إذا كانت الدولة في حال دفاع شرعي. كما أن تحريم التدخل بكافة أشكاله كرسته مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية وقراراتها كونه يمارس من قبل الدولة ضد دولة أخرى، ويترتب على مبدأ عدم التدخل التمتع بجملة من الحقوق الأساسية للدولة والتي تتمثل أساسا في: السيادة، المساواة بين الدول لا سيما في سيادتها وقدرتها على اختيار نظامها، وحق التصرف في مواردها الطبيعية...

ويكرس مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى سيادة الدولة على إقليمها، فهو يعتبر ترجمة واقعية لاحترام سيادة الدول واستقلالها، حيث أن أي تدخل في شأن من شؤون الدولة يفقدها أو ينتق من سيادتها، كما أنه يعتبر أساسا لضمان النظام الدولي، وفي نفس الوقت لضمان استقلال الدولة، وبمقتضى هذا المبدأ يمنع على كل دولة أن تتدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في شؤون دولة أخرى سواء كان هذا التدخل سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، إذ أن التدخل مهما تعددت صوره يعتبر اعتداء خطيرا على النظام العام الدولي في المجتمع المعاصر.[1]

2- مبدأ السيادة

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح، القانون الدولي المعاصر، ويعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها فقهاء القانون وباحثي السياسة على قدم المساواة، وذلك منذ أن جاء به المفكر الفرنسي "**جان بودان**" عام 1576م في كتبه الستة عن الدولة، وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور. والسيادة تعبر عمن له السلطة، وهو لا يستمد هذه السلطة إلا من ذاته، ولا يشاركه

[1] أميرة حناشي، "**مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص، العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منثوري قسنطينة، 2007-2008، ص 11.

فيها غيره، والسيادة أشمل من السلطة، إذ أن السلطة هي ممارسة السيادة. ويعرفها "جان بودان" بأنها: "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية". والخاصية الأساسية لهذه السيادة تكمن في وضع القوانين أي "سلطة التشريع".[1]

فالسيادة تعبر عن القدرة الكافية للدولة مقن أجل إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستغلال عن كل سلطة خارجية، وبذلك ترتبط السيادة بالقوة، لجهة توافر القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرارات داخل الدولة وخارجها مع رفض الامتثال لأي سلطة خارجية في المجتمع الدولي.[2]

كما عرفت محكمة العدل الدولية في قضية "مضيق كورفو" سنة 1949م: "السيادة بحكم أو ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية".[3]

وتعتبر السيادة المميز الرئيسي للسلطة السياسية للدولة، لهذا لم تعد السيادة مجرد فكرة فقط أو لغة سياسية، بل أصبحت تعتبر بالنسبة للدولة من أهم مظاهر قوة الدول واستقرارها. [4]

إلا أن الواقع أثبت أن التذرع بمبدأ السيادة لم يعد له نفس القوة التي كانت فقي الماضي، فسيادة الدولة لم تعد مطلقة، وإنما غدت فكرة نسبية، وقد تعددت القيود التي ترد على هذه السيادة لمصلحة المجتمع الدولي، ومن ثم لم يعد في استطاعة الدول التستر وراء فكرة الاختصاص الداخلي المطلق، أو أن تنكر كل حق للمجتمع الدولي فقي الرقابة عليها، وأهم تلك القيود "التدخل الدولي" والذي أصبح يتخذ عدة مظاهر

---

[1] ليلى حلاوة، السيادة...**جدلية الدولة والعولمة**، مصر: الدار الجامعية، د س ن، ص 14.

[2] عدنان السيد حسين، "**نظرية العلاقات الدولية**"، لبنان: دار أموالا للنشر والتوزيع، د س ن، ص 53- 54.

[3] محمد بوبوش، "**أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية**"، الرباط: جامعة محمد الخامس، ص 17.

[4] السيد عبد المنعم المراكبي، "**التجارة الدولية وسيادة الدولة: دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية** "، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص28.

وصور من أهمها التدخل بموجب حماية حقوق الإنسان والأقليات، التدخل بحجة مكافحة الإرهاب أو ما يسمى اليوم الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتدخل بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل،...، وأدحت هذه الصور تشكل ذرائع للتدخل في شؤون دول أخرى مع ما يمثل ذلك من إنقاص لسيادتها. وقد ازداد الوضع حدة عقب **أحداث 11سبتمبر 2001م** وإفرازاتها المختلفة ليؤكد هذا التوجه الجديد الذي لا يستند إلى مبادئ القانون بصفة عامة، ومبادئ القانون الدولي خاصة مبدأ سيادة الدول.

3 -الأمن القومي:

تستهدف السيادة حماية الأمن القومي وضمان المصلحة الوطنية عبر تعزيز استقلاليتها وعدم اختراقها، ما يجعل من الأهداف الوطنية تحظى بالأولوية الرئيسية، وهذا لا يتأت إلا من خلال استبعاد أية هيئة أجنبية من التدخل في الشؤون الوطنية الداخلية للدولة، من خلال ضمان الحرية في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية واختيار نمط الحكم والدستور وكذا آليات التعامل السياسي والاقتصادي مع غيرها من الدول، إلى جانب الاستقلالية في مباشرة السياسات العامة التي تراها مناسبة، ما ينعكس على فلسفة الأمن القومي واستقلالية اتخاذ القرار وعدم الرضوخ لأي إملاءات خارجية.

مما سبق، يمكن القول إن الحدود الآمنة هي المحدد الرئيس لإقليم الدولة والتي تكسبها سيادة مطلقة على ذلك الإقليم، ومن هنا تتمثل وظيفة الحدود في حماية الدولة كشخصية معنوية تتميز بالديمومة ضمن الإقليم الجغرافي الخاص به، وهذا من منطلق كون أن الحدود تمثل أبعاد الدولة وامتداداتها الأرضية ذات الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحيوية الأولية، وتأخذ هذه الحماية عدة مجالات:

- حماية السكان والمواطنين داخل الدولة طالما تمكنت الدولة من ذلك، بما يمثل الهدف الرئيسي للدولة.
- تمكين الدولة من حماية مواردها الطبيعية، السطحية والباطنية، وهذا من خلال صيانتها وتثمينها واستثمارها. وعليه فإن السيادة يترتب عنها حق الدولة في الدفاع عن نفسها وكيانها ضمن المجال الذي تحدده قواعد القانون الدولي العام، ويتضمن خلاله حقها في إبرام المعاهدات وإقامة الأحلاف مع دول أخرى والانضمام لمنظمات دولية، على أن يتم ذلك كله في إطار المحافظة على خصوصيتها وشخصيتها القانونية، وهذا ما يكرس للتداخل بين مظاهر السيادة الداخلية والخارجية، فالسيادة الخارجية ما هي إلا انعكاس للسيادة الداخلية في مواجهة دولة أجنبية.
- ساهم القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في العديد من الحالات في اختراق الحدود الوطنية والمساس بالسيادة الوطنية من قبيل خضوع العديد من الدول لتحقيقات تجريها أجهزة دولية متخصصة، ضمن حالات ذات تأثير إقليمي وعالمي، مثل بعثات التفتيش الدولية التي عرفتها بعض الدول العربية على غرار: سوريا بعثة المراقبة التابعة لجامعة الدول العربية، وكذا بعثات التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران ومتابعة مفاعلها النووي...
- تكريسا لشرعية مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقد تم إدراجه ضمن مصطلح مسؤولية الحماية وهذا تزامنا مع إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول خلال مؤتمر الألفية المنعقد شهرسبتمبرعام2000، وفي تقريرها الصادر في ديسمبر عام 2001 تم إحلال مسؤولية الحماية محل التدخل الدولي الإنساني، فإن أي إخفاق في حماية الدولة لسكانها جراء عجزها أو بانتهاكها لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي معاجلة هذا الواقع في سياق المسؤولية الدولية للحماية، والتي تتضمن بدورها ثلاثة مستويات: قبلي، آني وبعدي، ويتمثل المستوى الأولى في مسؤولية الوقاية والتي

يمكن تجسيدها بالتدابير المختلفة، السياسية، الاقتصادية أو العسكرية، وفي حين وقوع الانتهاكات فإن المستوى المواكب لها يتمثل في مسؤولية الرد والذي يتضمن بدورها تدخلات عسكرية، اقتصادية أو سياسية ودبلوماسية، أما المستوى الثالث وهو البعدي الذي يلي الانتهاكات فإنه يتضمن مسؤولية إعادة البناء لضمان مرحلة لاحقة تراعي حقوق الإنسان وترفض أية انتهاكات من شأنها المساس بالسلم و الأمن الدوليين .[1]

في **حين يرى اتجاه عام** بأن الخضوع لقواعد القانون الدولي لا يعتبر مساسا باستقلالية السيادة أو انتهاكا للحدود طالما شمل هذا القانون جميع دول العالم، غير أن الواقع الفعلي يثبت خلاف ذلك أين لا تتموقع جميع دول العالم في نفس المرتبة، حيث أن الدول التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن تعتبر دولا متفوقة وبدلك يحق لها ما لا يحق لغيرها، وهذا ما نلمسه في ازدواجية المعايير لدى الدول التي تتنى لواء حماية القانون الدولي، حيث أنها تتصرف في المجمل وفق منطق براغماتي، ولعل ابرز مثال على ذلك هو ما تعيشه المنطقة العربية.

ساهمت التحديات العالمية الجديدة في تكريس مفهوم جديد للحدود وهي الحدود الرخوة، من خلال إقرار المجتمع الدولي القائم على اهتمامات متماثلة وكذا آليات تضمن اختراق هذه الحدود الوطنية لصالح القضايا المشتركة للمجتمع الدولي، ضمن أطر مؤسسية تجد أغلب دول العالم نفسها مجبرة على الانخراط ضمنها.[2]

الخلاصة والاستنتاجات:

في ختام هذا الفصل، نستخلص جملة النقاط التالية:

[1] عبد الجبار جبار، **الحدود الوطنية.... بين متطلبات الدولة القومية وتحديات المجتمع الدولي المعاصر**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الشلف، المجلد الرابع–العدد الثاني، (السنة جوان 2019): ص167–168.

[2] نفس المرجع السابق، ص69–71.

–في حين أن العديد من المنظرين النقديين يفهمون جدران القرن الحادي والعشرين من حيث التوتر بين "الحظر المطلق" على الحدود السيادية والتدفقات غير المقيدة للسلع ورأس المال النيو ليبرالية، فإن من خلال هذا الفصل استخدمت مقاربات غير محتملة (سور الصين العظيم) وأطر مفاهيمية جديدة (الفجوات، الجماليات الحرجة) للذلالة على أن الجدران تُفهم بشكل أفضل على أنها بوابات ليست مغلقة تمامًا ولا مفتوحة تمامًا، تعمل الجدران هنا من خلال تخفيف / تشديد الطابع الحكومي للتدفقات، حيث تظهر السياسة في سجل مختلف لإنتاج المقاومة من خلال ديناميكيات سياسية جديدة، والتي بدورها تولد إشكاليات سياسية جديدة. من خلال وضع الأسئلة الأخلاقية جانباً، للحظة، يهدف هذا الفصل إلى فهم الجدران في سجل مختلف باعتبارها تجسيدات نشطة للنقاش السياسي – وللمقاومة السياسية.

–لا تزال الجدران تعبيرا عن قوة ما بعد السيادة وما بعد **الويستفالية** التي تشكل انتهاكًا أخلاقيا ولكن مع وضع قبح سياسة ترامب الجدارية في الاعتبار، يصعب الحفاظ على هذه الحجة رغم ما لاقته حملته من تصريحات حول بناء الجدار من ردود أفعال مثيرة للاهتمام إلى جانب التأديب الأخلاقي الجاد **للبابا فرانسيس لترامب.**

– إن الاختصاص السيادي للدولة داخل حدودها، يكفل لها حق إقامة جدران داخل حدودها المعترف بها دوليا، ولا يظهر الإشكال إلا عندما يتعلق الأمر بإقليم يعرف نزاعا حول الحدود والسيادة، أو من حيث مساسها بحقوق الإنسان بشكل عام، وبالقانون الدولي الإنساني في الأقاليم التي تشهد نزاعات مسلحة، وما يتعلق بتحريك المسؤولية الدولية للدولة، سواء بالنظر إلى الضرر الذي تحدثه، أو بمجرد اعتبار أن إقامة جدار يشكل فعلا غير مشروع، تبقى له تبعات من وجهة نظر القانون الدولي.

– إن توظيف الجدران ضمن استراتيجية تهدف إلى حماية الإقليم من مختلف التهديدات المخلة بأمن الدولة، يطرح إشكالات عدة من وجهة القانون الدولي، بدءا بالخوض

في مدى مشروعيتها، انطلاقا من موقعها داخل حدود الإقليم أو خارجه، ومطابقتها لحدود معترف بها دوليا أو لخطوط ناتجة عن اتفاق لوقف إطلاق النار أو الهدنة بين أطراف متنازعة.

– ترتكز نظرية الأمن الإسرائيلي على جملة من العوامل المتداخلة والمترابطة والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي الأخير استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الإستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، في الضفة الغربية، والجولان.

الفصل الثالث:

الجدران العازلة كآلية لحماية الحدود:

دراسة حالة الجدار العازل "الإسرائيلي"

على مدى طويل من السنوات لم تتوقف الاعتداءات المتتالية من قبل العدّو الصهيوني على الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه من تشريد وتهجير واعتقالات...وغيرها، ومن جملة تلك الاعتداءات "**الجدار العازل**" الذي زاد من الأمور تعقيدا، بحيث شرعت سلطات الاحتلال منذ عام 2002محاولة العمل بتنفيذه كإستراتيجية (ردعية، توسعية و حمائية)، ولكن هذه الفكرة بدأت الظهور بقوة إلى الواجهة بعد حرب الخليج 1990 وتزايد الجدل الإسرائيلي حوله بعد العمليات الفدائية الفلسطينية المكثفة داخل إسرائيل عام 1993ما دفع هذه الأخيرة الإعداد للتنفيذ الفعلي لهذا المشروع "**بناء الجدار العازل**" واعتبرت غرض الإنجاز لدواعي أمنية وليس نتيجة لانتفاضة الأقصى المباركة عام 2000التي زعزعت أمن إسرائيل وكغير العادة آنذاك صرحت الحكومة الإسرائيلية أن هذا المشروع إنما يأتي ترجمة لأفكار صهيونية طرحت منذ عقود، وحالت أسباب سياسية دون تنفيذها، فمن خلال هذا الفصل نتطرق إلى الجدار العازل (النشأة والمواصفات)، دوافع الإنجاز والآثار المترتبة عليه وكذا رؤية تقييمية لأدواره الأمنية.

المبحث الأول: الجدار الفاصل الإسرائيلي: النشأة والمواصفات

إن فكرة بناء الأسوار والجدران هي فكرة قديمة جديدة عاشتها العديد من الشعوب، فقد بنى الأباطرة في القرن الثالث قبل الميلاد سور الصين العظيم بطول 1500 كيلومتر لحماية حدود الصين من غارات المغول. ومن الأمثلة الحديثة بناء إسرائيل لجدار الضفة الغربية من فلسطين بهدف تحصين المدن الإسرائيلية ومحاصرة المدن الفلسطينية.

المطلب الأول: مراحل تأسيس الجدار الفاصل الإسرائيلي

إن بناء الجدار العازل الإسرائيلي قام على ثلاث مراحل حسب ما رسمته الحكومة الإسرائيلية، وكل مرحلة لها ميزاتها الخاصة بها، ولكن وفقا لمصادرها فقد تم المصادقة على المرحلة الرابعة، وتمتد من جنوب القدس حتى عراد بطول 120كلم، وأطلق على هذا الجدار اسم مشروع "طريق آخر" حيث صادقت الحكومة على حوالي 145كلم في المرحلة الأولى انتهى فيها البناء.

الفرع الأول: فكرة إنشاء جدار الفصل الإسرائيلي

إن فكرة الجدار قديمة في الفكر الصهيوني وهي تزامن نشأة الصهيونية، وقد كتب "**ثيودور هرتزل**" في كتابه "**دولة اليهود**" الذي كان حجرا للصهيونية المعاصرة أن" **دولة اليهود في فلسطين ستشكل جزءا من السور الأوروبي أمام آسيا، وهي نقطة انطلاق ضد البربرية**". وبعد قرابة مئة عام يجسد جدار شارون هذه الرؤيا تجسيدا كاملا[1]، فمنذ عام 1973 وشارون يخطط لتنفيذ الفصل بين مناطق الضفة وتحويلها إلى معازل، أما في عام 1978 كان لديه

[1] ريم تيسير خليل العارضة، "**جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي**"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2007)، ص11.

خريطة تفصيلية لمخطط الجدار، وفي انتخابات الكنيست عام 1988 طرح حزب العمل خطة "هالوفيم " التي اقترحت إقامة السياج على خط التماس بين الضفة الغربية والأرض المحتلة عام 1948، ولكن الليكود فاز في تلك الانتخابات..

وفي عام 1995 بعد عملية "بيت ليد" الاستشهادية، طلب رئيس الوزراء الصهيوني "اسحاق رابين" من وزير الأمن الداخلي "موشيه شاحل" وضع خطة لفصل الكيان الصهيوني عن الشعب الفلسطيني، وعمل "شاحل" مع الجيش والشاباك لإعداد الخطة للتنفيذ، ولكنها سقطت لأسباب اقتصادية في المقام الأول.

عادت فكرة الجدار إلى الواجهة السياسية مجددا في انتخابات عام 2000، حيث أعلن **باراك** أنه سيقوم بالفصل أحادي الجانب بين الفلسطينيين والصهاينة، تحت شعار "**نحن هنا وهم هناك**"، كما كشف "زئيف شيف" المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" عن وجود خطة لمناطق عزل على طول حدود الضفة الغربية، وذلك في مطلع جويلية 2001.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000، أخذت وتيرة المطالبة بإقامة جدار فاصل تزداد، إلى أن قدم "آفي ديختر" رئيس "الشاباك" خطة للجدار الفاصل في مارس 2002، والتي أخذت طريقها للتنفيذ، وتولى تنفيذ المراحل الأولى للخطة وزير الحرب العمالي "بن اليعازر" في ظل حكومة الائتلاف الصهيونية، وقد بدأ العمل فيه منذ يوم 23 جويلية عام 2002، بعد أن أقرته حكومة الاحتلال أثر اجتياح الضفة في حملة ما سمي "**بالسور الواقي.**[1].

[1] رهام الزغير، "**الجدار الفاصل وتأثيره على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس**"(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بير زيت فلسطين)، ص ص30-31-32.

الفرع الثاني: مراحل بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي

الجدار هو عبارة عن حائط إسمنتي رمادي اللون، فوق الأراضي الفلسطينية، يعيق سير الحياة للسكان الفلسطينيين، يتراوح عرضه ما بين 40_100متر، ويبلغ ارتفاعه ما بين 2،5 و8 أمتار، في حين يبلغ طول الجدار الكلي 788كلم تقريبا، وبعمق 30 مترا تحت الأرض.

والجدار عكس ما يوحي به اسمه ليس جدارا واحدا وإنما هو أكثر من ذلك، فمن الجانب الفلسطيني هو عبارة عن ست لفات أو حزمة من الأسلاك الشائكة يليها خندق عميق ثم طريق ترابي لمرور الدوريات ثم سياج إلكتروني بارتفاع ثلاثة أمتار، أما على الجانب الإسرائيلي فيتكون من طريق معبد على جانبيه ممران رمليان لاقتفاء أثر المتسللين ثم أسلاك شائكة ثم أجهزة إنذار إلكترونية، أما الحائط الإسمنتي فيقام في أماكن الكثافة السكانية، إذ يوجد بين المناطق التي يفصلها الجدار بوابات يقوم عليها الجنود تفتح لفترات محدودة.[1]

حيث أنشأت إسرائيل العشرات من البوابات خلال الجدار، ويبلغ عرض البوابة حوالي 15متر تبعد كل بوابة عن الأخرى عدة كيلومترات، ويقوم عدد من الجنود بحراسة البوابة عندما تكون مفتوحة ليعملوا على إدارة مرور السكان الفلسطينيين خلالها، لكن لوحظ أن الجنود الإسرائيليين يقومون بالتحكم في إدارة هذه البوابات بشكل مزاجي، يظهر هذا من خلال ما يقومون به من ممارسات استفزازية ومهينة للمواطنين الفلسطينيين الذين تستدعي ضرورات حياتهم القصوى المرور من خلال تلك البوابات، إضافة إلى ذلك لا يقوم الجنود بإدارة المرور عبر البوابات من خلال نظام محدد ينظم عملية المرور بحيث يتمكن الإنسان الفلسطيني من

[1] نفس المرجع السابق، ص 48.

ترتيب أموره بشكل ينسجم مع ذلك النظام بل هناك فوضى يبدو أنها متعمدة في مواعيد فتح وإغلاق البوابات، وفي كثير من الحالات لا يتم فتح البوابات إلا لفترات قصيرة.[1]

وتم إطلاق العديد من التسميات على الجدار الفاصل، فالجانب الإسرائيلي الرسمي يطلق عليه اسم الجدار الأمني، في محاولة لخلق انطباع بأن هذا هدف هذا الجدار ينحصر في القضايا الأمنية، بينما أطلقت عليه السلطة الفلسطينية اسم جدار الضم والتوسع، ذلك على اعتبار أن الجدار يؤدي إلى توسع إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وضم أراضي فلسطينية إلى إسرائيل..

بينما استخدمت منظمة العفو الدولية اسم حاجز أو سياج أو جدار في تقاريرها، وذكرت أنه عادة ما يسمى بحاجز الفصل، ومجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية تطلق عليه اسم جدار الفصل العنصري، على اعتبار أن الجدار يأتي لفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين بطريقة تؤدي إلى تدمير مقومات وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه.[2]

ومرت عملية إنشاء الجدار الإسرائيلي بالمراحل التالية:

1- **المرحلة الأولى:** تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية في أغسطس 2002، ويبلغ طولها 157 كلم منها 137 كلم تمتد من قرية سالم في شمال الضفة الغربية حتى قرية مسحة في منطقة سلفيت، و20كلم في شمال مدينة القدس وجنوبها، انتهت هذه المرحلة في 13 جويلية 2003، وفيها تم الاستيلاء على: 107كلم مربع من مساحة الضفة الغربية، و21 بئرا للمياه، وتم عزل 16 قرية يسكنها 12000 نسمة محاصرين

[1] زين الدين سلام، "**جريمة الفصل العنصري: الجدار الإسرائيلي**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة تبسة،2016)، ص ص29-30.

[2] بلال عبد الرحمان عثمان جبر، "**تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**"(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2005)، ص ص12-13.

بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، كما تضم 22 مستوطنة تحتوي على 20322 مستوطن ضموا إلى دولة الاحتلال، وتعد المحافظات الشمالية المتضرر المباشر من الجدار، مثل محافظة: جنين، طولكرم، قلقيلية، حيث يبلغ عدد سكان هذه المحافظات حوالي نصف مليون نسمة

2-**المرحلة الثانية:** يبلغ طول الجدار 80 كلم وبموجبه تم إغلاق الضفة الغربية من جهة الشمال والشمال الغربي، وتمت الموافقة عليه في كانون الثاني 2003 وتنقسم إلى قسمين:

-**القسم الأول:** بطول 43 كلم من شمال غرب جنين حتى نهر الأردن أقصى الشرق.

-**القسم الثاني:** بطول 37 كلم من غرب بلدة بردلة في محافظة طرابلس وحتى تياسير في الجنوب في نفس المحافظة.[1] .

3-**المرحلة الثالثة:** في مارس 2003، أعلن رئيس وزراء إسرائيل الخطط لبناء جدار يمتد على طول غور الأردن.

- الجدار الشرقي يمتد بمحاذاة غور الأردن، وبموازاة الجدار الغربي من عين البيضاء مرورا بطوباس وصولا إلى أريحا والبحر الميت بطول 196كلم وهو يبلغ ثلث مساحة الضفة الغربية ويعزل غور الأردن عن الضفة ويحول مدينة أريحا إلى (كانتونات)، سيضم الجدار نحو 25مستوطنة ومواقع سياحية على طول غور الأردن.
- سيبلغ الجدار بعد الانتهاء تقريبا 45 بالمئة من مساحة الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل.
- سيضم الجدار إلى إسرائيل 12 مستوطنة في القدس و54 مستوطنة في الضفة الغربية يسكنها نحو 80 بالمئة من مستوطني الضفة والقدس.

[1] صبحي يوسف، "**الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافيا السياسية**" ، مجلة جامعة الأزهر بغزة 1(2010): ص ص353-354.

- 14,5بالمئة من مساحة الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ستعزل بين الجدار والخط الأخضر.[1]

4-المرحلة الرابعة: كما شرعت إسرائيل منتصف عام 2016 في بناء جدار أمني فولاذي، مزود بتقنيات وابتكارات تكنولوجية ووسائل قادرة على تحديد إمكانية حدوث اختراق له، من خلال إشعار غرفة المراقبة، التي يتسنى لها مواجهة هذه الخروقات، يمتد على طول يصل إلى 60 كيلومتراً، وبميزانية تصل إلى 840 مليون دولار أميركي، غير أن عودة مسيرات العودة على الحدود بين غزة وإسرائيل في مارس عام 2018، أوقف عملية البناء فترة طويلة، ومنذ بدء سريان التفاهمات بين "حماس" وإسرائيل، تقريباً في شهر فبراير 2019، شرعت مرة أخرى في استكمال البناء.[2]

والشكل التالي يوضح امتداد الجدار الفاصل:

[1] ريم تيسير العارضة، مرجع سابق، ص 11-10.

2 عز الدين أبو عيشة، "**جدار فولاذي بتمويل أمريكي**"، على الرابط: https://www.independentarabia.com/، تاريخ التصفح: 2021/05/10.

الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربيَّة – أيَّار (مايو) 2005م

المصدر: https://ar.wikipedia.org

المطلب الثاني: دوافع بناء الجدار الإسرائيلي

هناك العديد من الأسباب التي اتخذتها إسرائيل كمبررات لبناء الجدار الفاصل بحجة حماية مصالحها وكاستراتيجية دفاعية –أمنية، وعموما يمكن حصر تلك الدوافع في:

الفرع الأول: الدوافع الأمنية والعسكرية

يتمثل البعد الأمني في منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة سنة 1948، وكذلك أيضا لمنع العمليات الاستشهادية، أما بالنسبة للضرورة العسكرية فإن الادعاء الإسرائيلي يقوم بتشييد الجدار لأن الضرورة العسكرية تعطيه هذا الحق ولكن هذا الادعاء غير صحيح إطلاقا لأن الضرورة العسكرية لا تعطي للمحتل تبريرا عاما وشاملا لجميع الإجراءات التي تقوم بها في الأراضي المحتلة، فالاستيلاء على الممتلكات غير مسموح به إلا لسد حاجات جيش الاحتلال فقط، أما الاستيلاء على الممتلكات أو مصادرتها لخدمة المصالح الأوسع للسلطة المحتلة محظور وغير مقبول.[1]

الفرع الثاني: الدوافع السياسية

تتمثل في فرض التصور الإسرائيلي للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، وفي الترسيم الأحادي الجانب للحدود، وفي الضم الفعلي للأرض وفرض حقائق عليها، بشكل يجعل من إنشاء دولة فلسطينية حقيقية أمرا مستحيلا، ويفتح المجال لفرض سياسات التهويد وخصوصا في القدس.[2]

---

[1] سلام زين الدين، مرجع سابق، ص ص25–26.

[2] محسن صالح، "**الجدار العازل في الضفة الغربية**"(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010)، ص14.

حيث أن من أهم دوافع إسرائيل لإنشاء وإقامة الجدار هو عزل وفصل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى، بالإضافة إلى تهجير وتفريغ القدس الشرقية من السكان العرب وترحيلهم إلى الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر، وفي حال عدم تمكنها من تهجير الفلسطينيين فعلى الأقل حشرهم في أحياء صغيرة محاطة بالمستوطنات والجدران وتكون قابلة للنمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والأهم من ذلك كله هو تكريس مدينة القدس باعتبارها عاصمة دولة إسرائيل الموحدة ومدينة العالم..

فبناء الجدار في مدينة القدس هو أهم الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لإحكام السيطرة على المدينة المقدسة وحسم مصيرها، وذلك بوضع حاجز مادي يفصلها عن إطارها الفلسطيني حيث يؤدي ذلك إلى عزل كامل لمدينة القدس عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، وهذا يؤدي إلى الحد بشكل كبير جدا من الأنشطة الفلسطينية داخلها، في حين أنه يفتح المجال واسعا أمام إسرائيل لأن تستمر بإجراءات تهويد المدينة وتغيير طابعها الحضاري، وقد تعاملت إسرائيل على أساس أن مصير القدس يحسم من خلال ما تفرضه من تعديلات ووقائع على الأرض، وطبقا للحقائق العمرانية والمؤسساتية للمدينة المقدسة، من هنا سعت إسرائيل دوما إلى تغيير الحقائق القائمة وإبدال صورة القدس العربية بصورة أخرى تقيمها عبر أعمال الهدم والبناء وهدم الطابع العربي والإسلامي للمدينة، وبناء طابع إسرائيلي يترسخ في ذهنية الإنسان مع الزمن..

كما أن الجدار الفاصل ما هو إلا نتيجة لفشل العملية التفاوضية إذ أصبح من المستحيل الوصول إلى تسوية ترضي الطرفين، لذلك أخذت إسرائيل بزمام الأمور كونها الطرف الأقوى في معادلة الصراع لتفرض على الفلسطينيين حلا لا يمكن النظر إلى غيره، ولذلك فإنه من الممكن أن تكون فكرة الجدار من أجل الحدود المستقبلية الإسرائيلية وليس الحدود المستقبلية الفلسطينية وذلك لأن الجدار الفاصل الإسرائيلي يزيل صفة الدولة عن الأراضي الفلسطينية، ويجعلها عبارة

عن كنتينات يمكن أن يترك للفلسطينيين إدارة شؤونها، أي أن الموضوع لا يتجاوز شكل من أشكال الحكم الذاتي.[1]

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية

أقدمت إسرائيل على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية خاصة الزراعية الواقعة بمحاذاة جدار الفصل بضمها إلى المستوطنات الإسرائيلية، وبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية التي تنوي إسرائيل ضمها 71 مستوطنة إسرائيلية يسكنها حوالي 341000 مستوطن إسرائيلي، أي حوالي 80 بالمئة من عدد المستوطنين الإسرائيليين الموجودين في الضفة الغربية، مما يشكل ضغطا كبيرا وعبئا اقتصاديا ثقيلا على الموارد المتاحة في الضفة الغربية.

وترتب على مصادرة الأراضي الزراعية هجرة آلاف الفلسطينيين من مزارعهم وقراهم إلى داخل الضفة الغربية وخارجها، وأفقد سكان الضفة الغربية السلة الغذائية، حيث تعد هذه الأراضي التي تم مصادرتها من أخصب أراضي الضفة الغربية، مما نتج عنه استيراد العديد من المواد الغذائية من إسرائيل، وبذلك ضمنت إسرائيل التبعية الاقتصادية حالة قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

كما دمرت إسرائيل العديد من المصانع والمحاجر ومعظم مصادر الرزق في المناطق الواقعة ضمن الجدار والمناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق.

وأقدمت إسرائيل على إحكام السيطرة على الموارد المائية، وخاصة الحوض الغربي للضفة الغربية التي تقدر طاقته الإنتاجية بحوالي 400 مليون متر مكعب سنويا، وتنهب إسرائيل

[1] زين الدين سلام، مرجع سابق، ص 26-27.

390 مليون متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 95 بالمئة من هذا الحوض عبر شبكة من الآبار العميقة التي بلغ عددها 500 بئر محفورة على امتداد الخط الأخضر.

فإقامة الجدار الفاصل يضمن سيطرة اسرائيل بالكامل على مياه الحوض الغربي، بالإضافة إلى العديد من الآبار الجوفية الموجودة في منطقة الأغوار، ذا المخزون الجوفي الذي يعد ضروريا وأساسيا للتطور الزراعي والصناعي والعمراني، وإن السيطرة على هذه المياه ستؤدي حتما إلى تضرر الزراعة والصناعة في مدن الضفة الغربية وقراها.[1]

الفرع الرابع: الدافع الديمغرافي (السكاني)

اعتمدت رؤية اليسار خاصة حزب العمل على المعطيات الديمغرافية، والسعي إلى تكريس وجود استمرار الدولة اليهودية بطبيعتها اليهودية العنصرية تلك، لتوفير مظلة ودعم صهيوني داخلي لمشروع الجدار، ويجدر بالذكر أن قادة حزب العمل، كانوا خلف فكرة بناء الجدار الفاصل، وبالتالي فإن حزب العمل يعتبر أن الليكود عاد لتنفيذ رؤيتهم للفصل وأنه عمليا يقوم بتنفيذها.

ولعل من أشد مخاطر الجدار الفاصل، ما سيحدث من عمليات طرد وهجرة قسرية داخلية في نطاق الضفة الغربية، تمهيدا للتحول نحو سياق "الوطن البديل"، وتوفير فرصة لمزيد من مصادرة الأراضي والاستيطان وتزايد عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وربما كان الغرض الحقيقي من بناء الجدار، فلو كان الهدف منه أمنيا لاكتفوا ببنائه على طول الخط الأخضر. فقد كان هدف إسرائيل من بناء الجدار هو استغلاله سياسيا واقتصاديا في مفاوضاتها مع الفلسطينيين.[2]

[1] صبحي يوسف، مرجع سابق، ص 358.

[2] رهام الزغير، مرجع سابق، ص 35-36.

المطلب الثالث: الآثار السلبية المترتبة عن بناء الجدار العازل الإسرائيلي

رغم أن إسرائيل ترى في بناء مثل هذه الجدران العازلة استراتيجية حمائية استباقية للدفاع عن مصالحها، ورغم ما يحمله من إيجابيات لها، إلا أنه له العديد من الآثار السلبية، نذكر منها:

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للجدار العازل

يمكن تحديد الآثار الاجتماعية السلبية للجدار العازل في:

1- التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم وهو أحد أهداف السياسة الإسرائيلية، كما أدى بناء الجدار الى تزايد الضغوط وتدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين ما يدفعه الى الهجرة من المناطق المتضررة نحو أخرى أكثر أمنا واستقرارا، ما يخلق مشكلة أخرى تتمثل في إعادة التوطين في مناطق جديدة التي تعتبر عملية مكلفة وخطيرة في ظل غياب الفرص البديلة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية مما يعني غياب عوامل الجذب ويجعل عوامل الطرد هي الحاسمة، ومن بين تلك العوامل الطاردة المستويات العالية للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى هدم الممتلكات وعرقلة حرية الحركة.

ففكرة الجدار العازل تستند بالأساس على التطهير العرقي، فتولدت فكرة تنفيذه من خلال الترحيل الطوعي عبر السيطرة على المكان وضرب المقومات الوجودية للمجتمع الفلسطيني والمعبر عنها بمنع التجول المتواصل، والإغلاقات وهدم البيوت، والاعتقالات، وجرف الأراضي، وتقطيع الأوصال، وضرب الحياة الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية، وتفاقم الفقر.

فقد بينت إحدى الدراسات حول تأثير الجدار العازل على عملية التهجير بالنسبة للفلسطينيين أنه لدى 7،23 بالمئة من أفراد العينة من مختلف المحافظات هجر فرد أو أكثر من الأسرة داخل المحافظات.

كما تعتبر الهجرة الخارجية من أخطر السياسات التي أبرزها الجدار العازل، وهذا يستدعي من الجهات الرسمية والشعبية المختصة اتخاذ كافة السبل لمنع تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال توفير متطلبات الصمود الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في مدنهم وقراهم.[1]

2- ضعف الخدمات الصحية، حيث يؤثر الجدار سلبا على حرية تلقي الخدمات الصحية لقطاع واسع من الشعب الفلسطيني، أولئك الذين يحصرهم الجدار خلفه أو في معازل محاصرة من كل جانب، فهناك حوالي 73،7 بالمئة من السكان المحاصرين بواسطة الجدار لن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الطبية. وفي أحيان كثيرة أدت السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تقييد حركة الفلسطينيين حتى لو كانت لأسباب صحية طارئة إلى وفاة الشخص الذي يحتاج إلى تلك الخدمة الطبية وهو ينتظر على بوابات الجدار، أملا في أن يسمح له الجنود الإسرائيليين الذين يغلقون البوابات بالمرور إلى أقرب مركز طبي، حيث تشير الدراسات الى أن 20 بالمئة من وفيات الأطفال الفلسطينيين توفوا بسبب الجدار والحواجز المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن بناء الجدار وسياسة الحواجز التي تمارسها إسرائيل أدت إلى انخفاض حاد في نسبة النساء الحوامل اللاتي يتوجهن إلى المستشفيات للولادة.

فسكان المناطق الريفية في المحافظات التي يمر بها الجدار، يجدون أنفسهم غير قادرين على تلقي الخدمات الطبية في الوقت المناسب، خاصة في مناطق طولكرم وقلقيلية والقدس، حيث أن الجدار يشكل حاجزا ماديا يمنعهم من الوصول إلى مراكز المدن لتلقي العلاج،

[1] محمد غازي محمد إبراهيم، "**الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الأردن، جامعة الشرق الأوسط ،2009)، ص ص 86-87-88.

ويتسبب الجدار في انهيار الخدمات الصحية التي يقوم بها الجهاز الصحي الفلسطيني في المناطق المار منها، وهي مناطق واسعة تحوي 16 بالمئة تقريبا من سكان الضفة الغربية بينهم 19260 مسنا وعشرات الآلاف من الأطفال الين تقل أعمارهم عن 15 سنة يقيمون في المناطق التي يؤثر عليها الجدار بما فيها القدس وقلقيلية، والبلدات الأخرى منهم آلاف تقل أعمارهم على 5 سنوات وهم بحاجة إلى أخذ تلميحات دورية، كذلك لن يتمكن نحو 92 بالمئة من المرضى في تلك المناطق من الوصول إلى المراكز الصحية بسهولة ونفس المعوقات التي توضع أمام المواطن الفلسطيني وتحرمه من الوصول إلى المراكز الطبية لتلقي العلاج، توضع أمام الطواقم الطبية التي تحاول الوصول إلى القرى المحاصرة خلف الجدار.[1]

3-آثار الجدار على التعليم: حيث أدى إنشاء الجدار الأمني إلى تدمير مرافق بعض المدارس كما حصل في منطقتي عزون ورأس الطيرة كما أدى استخدام الديناميت لتسوية الأرض التي أسهمت الحكومة السويسرية بإنشائها من خلال البنك الدولي في منطقة رأس الطيرة، وهذه المدرسة تقدم الخدمة لأبناء رأس الطيرة وقرية الضبعة، حيث تقدم المدرسة الخدمة التعليمية لغاية الصف السابع ثم ينتقل الطلاب إلى مدرسة رأس عطية لاستكمال المرحلة التالية، التي تقع خلف الجدار ومن يرغب في متابعة التعليم عليه الانتقال إلى مدرسة أخرى، هذا الوضع سيزداد صعوبة بعد الانتهاء من الجدار حيث سيتم عزل الكثير من القرى عن بعضها البعض، كما تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء الجدار سيؤدي إلى تضرر 7500طالب من محافظات طولكرم وقلقيلية وجنين، فعلى سبيل المثال هناك 150 مدرسا و650 طالبا في طول كرم وحدها يجدون حاليا صعوبة في الوصول إلى مدارسهم ومن المتوقع أن تتضاعف النسبة مع اكتمال بناء الجدار. ومن ثم ستزداد تكلفة الدراسة نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم نحو مدارسهم التي ستقع بعد اكتمال البناء خارج قراهم، هذه التكاليف المادية الناجمة عن الحاجة

[1]- بلال عبد الرحيم عثمان جبر، مرجع سابق، ص 137.

لاستخدام وسائل النقل، ستزيد الأمر سوءا خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام ولعل محافظة قلقيلية التي يخترقها الجدار من ثلاثة جيوب سكنية تعد مثالا واضحا على صعوبة التنقل من مكان إلى آخر.[1]

إن تردي الوضع التعليمي في مختلف المحافظات الفلسطينية بسبب بناء الجدار العازل، يكرس سياسة التجهيل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، ضد الشعب الفلسطيني، ويعتبر إغلاق المدارس، وفرض الحصار، ومنع التجوال، وعرقلة وصول الطلاب عبر الحواجز العسكرية إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم من أكبر المعوقات التي صاحبت بناء الجدار العازل.[2]

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للجدار العازل على الاقتصاد الفلسطيني

ظهر أثر الجدار السلبي على الاقتصاد الوطني الفلسطيني الكلي، من خلال تأثيره على المنشآت الاقتصادية والصناعية الفلسطينية، والموارد الاقتصادية والإنتاجية للشعب الفلسطيني. فالجدار يعرقل تطور كثير من المنشآت، ويقف عائقا أمام إمكانية تحرك المصانع والمنشآت البحرية لتسويق منتجاتها وتوريدها إلى كامل الأراضي الفلسطينية، فقد كانت الأسواق المحلية الفلسطينية قبل بناء الجدار تعتمد اعتمادا كبيرا على المستهلكين الإسرائيليين، في المناطق الشمالية من الضفة الغربية، كما أن أسلوب استخدام النقل من مؤخرة شاحنة إلى أخرى، جعل من نقل السلع بين المناطق الواقعة خارج الجدار، وتلك الواقعة داخله مكلفة ومرهقة.

ويمنع الجدار من الوصول إلى الأسواق الخارجية بأقل التكاليف، وبالتالي تصبح السوق الفلسطينية كما حدث في حقبة ما بعد عام 1967 رهينة للأسواق الإسرائيلية المنافسة، كما

[1] مازن إبراهيم حسن سلمان، "**تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية**"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2005)، ص 41.

[2] محمد غازي محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 96.

سيصبح استيراد السلع الأجنبية محصورا بين الإسرائيليين، مما سيجعل من خيار الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل أمرا صعبا، وهو ما يظهر الرغبة الإسرائيلية الحقيقية من بناء الجدار القاتل، وهو ضم أكبر نسبة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.

فالجدار العازل يهدد نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني و يؤدي إلى تدمير نحو 200 منشأة تجارية وصناعية، وتسريح 46 بالمئة من العمال، بالإضافة إلى أن 49 بالمئة من المنشآت التجارية والصناعية القائمة في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية تفكر في الإغلاق، والتوقف عن العمل في ظل استمرار بناء الجدار، وتشكل هذه المنشآت ما نسبته 12.6 بالمئة من مجموع المنشآت التجارية والصناعية في المنطقة، كما أدى بناء الجدار إلى عزل كثير من المنشآت الصناعية داخله، أي ما بين الجدار، والخط الأخضر، وقد بلغ عددها 750 منشأة، منها 430 منشأة في محافظة طولكرم وحدها، وأشارت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في مطلع آب من عام 2004، أن مجموع المنشآت الاقتصادية التي هدمت بلغ 573 منشأة، منها 551 منشأة، تهدمت بشكل كلي، كما أن (960) منشأة أغلقت، منها (952) أغلقت بشكل نهائي، وقد بلغ عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها منذ البدء في بناء الجدار القاتل عام 2002 وحتى عام 2006 (1702) منشأة تقع في شمال الضفة الغربية المحتلة، (245) منها تقع في وسط الضفة الغربية، و (127) منشأة تقع في جنوب الضفة الغربية المحتلة، وخلصت بعض المصادر بأن أثر سياسة الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني ستؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية بنسبة 30 بالمئة، في حالة استمرار منع إسرائيل دخول المواد الخام اللازمة للصناعة الفلسطينية.[1]

لم يقتصر الأثر السلبي للجدار القاتل على المجالين الصناعي والتجاري في الاقتصاد الفلسطيني بل امتد ليطال عماد الاقتصاد الفلسطيني؛ وهي الزراعة، حيث أدى بنائه إلى تدمير

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

القطاع الزراعي الفلسطيني؛ وذلك من خلال تدميره، ومصادرته عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة، بالإضافة إلى إصدار الحكومة الإسرائيلية، وفي وقت مبكر من الشروع في بناء الجدار القاتل، أربعة أوامر عسكرية بتاريخ 2 و 7 أكتوبر من عام 2003، تعلن فيها بأن الأراضي الفلسطينية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، وهي منطقة مغلقة، ووضعت (نظام التصاريح) المرهق من أجل الدخول إليها، وأعلنت بأن هذه التصاريح لا تشكل إثباتا لملكية الأراضي الواقعة خلف الجدار، ويقع على عاتق المالك الفلسطيني إثبات إقامته الدائمة في تلك المنطقة ليتمكن من الحصول على التصريح.

وبما أن مالكي الأراضي الزراعية الواقعة في المنطقة المغلقة يعتمدون على العمال لمساعدتهم في زراعتها، وجني محصولها، والذين هم عادة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما، الذين ترفض طلباتهم في الحصول على التصاريح، وتعطى فقط إلى ملاّك تلك الأراضي، الذين لا يتمكّنون وحدهم من استغلالها، مما نجم عنه مزيد من الصعوبات الاقتصادية لهم، وتسبّب بزيادة نسبة البطالة للعمال الفلسطينيين، لاسيما في المحافظات الشمالية من الضفة الغربية المحتلة، التي يقع فيها نحو 40 بالمئة من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.[1]

الفرع الثالث: الآثار السياسية للجدار العازل

تهدف عملية بناء الجدار الفاصل الى تقسيم الدولة الفلسطينية إلى سبع "كانتونات" في المدن الرئيسة، مغلقة من قبل الجيش ومعزولة عن أراض الضفة، ما أدى لمصادرة مساحة كبيرة من أراضيها، وضمها للكيان الصهيوني.

[1] موسى الدويك،" **الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني (دراسة في إطار القانون الدولي العام)**،" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات 37(2015): ص 55-56.

كما يعمل الجدار على طوق مدينة القدس بالكامل، وعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة، ويعزل مناطق تركز المقدسيين عن بعضها البعض، ويقيد حرية التنقل والحركة لهم، ناهيك عن نزوح سكان المناطق المتاخمة له.

كل هذا من شأنه أن يخلق واقع جديد على أرضيها، سيؤثر بشكل مباشر على قضايا الوضع النهائي المتمثلة في الحدود والمياه والمستوطنات، ما يؤدي الى تحقيق نظرية "القدس الكبرى"، وخنق تطورها، ومنع امتدادها الطبيعي، وضم أحياء "معاليه أدوميم" و"جبعات زئيف" وجميع المستوطنات الواقعة خارج بلديتها، وإخراج قرى ومناطق فلسطينية من حدودها، وبهذه الطريقة تتخلص سلطات الاحتلال من المقدسيين.[1]

إلى جانب أن الجدار يشكل حدوداً سياسية فعلية لما يضمه من مستوطنات، وما فيه من أبراج مراقبة وأجهزة إنذار إلكترونية ودوريات للشرطة والأمن ونقاط تفتيش ومعابر ووحدات عسكرية على طوله، فالتكلفة الهائلة للمشروع، وحجمه الضخم يتنافى مع فكرة أنه إجراء مؤقت، ستتم إزالته بعد التوصل إلى تسوية بشأن الحدود في مفاوضات الوضع النهائي.

ويمكن تلخيص الأبعاد السياسية لجدار العزل بما يلي:

- منع إقامة أي كيان سيادي فلسطيني على المدينة المقدسة،
- ضم أجزاء كبيرة من أراضي القدس خالية من سكانها للكيان الصهيوني بشكل نهائي،
- ضم المستوطنات القريبة من الخط الأخضر للكيان، بدل تفكيكها، وإنهاء وجودها،
- خلق وقائع مادية ملموسة في القدس، لاستخدامها في مفاوضات الحل النهائي.

1 عدنان أبو عامر، "**جدار الضم والتوسع**،" على الرابط: https://adnanabuamer.com/، تاريخ التصفح: 2021/4/12

- تمزيق القدس حيث سيعزل 225 ألف فلسطيني من سكان شقها الشرقي داخل الحدود الإدارية لما يسمى بلدية القدس عن الضفة الغربية، ويتضرر معها عشرات آلاف الفلسطينيين المقيمين في البلدات والقرى الواقعة في محيط المدينة، حيث يصل عدد القرى المتضررة من إقامته في شرقي القدس 23 قرية وبلدية.[1]

وكخلاصة يمكن القول إن آثار الجدار العازل عديدة ووخيمة على كافة المستويات المحلية–الوطنية وفي كافة المجالات السياسية ما يضعف السلطة الفلسطينية والفصائل في كفاحها ومقاومتها والتي رغم تأكيدها ان بناء مثل هذا الجدار لا يحد من عزيمتها، كما له آثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي الامر الذي ينعكس على الأوضاع المعيشية للفلسطينيين.

المبحث الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي: رؤية تقييمية لأدواره الأمنية

كما سبق الإشارة فقد عمدت إسرائيل الى تبني العديد من الاستراتيجيات الأمنية في مواجهتها لدول الجوار وفرض بقائها في المنطقة، ولعل استراتيجية الجدار العازل من ابرز الاستراتيجيات التي ما لبثت تتبناها رغم تكلفتها الباهظة، كل ذلك تحت ذريعة ضمان الأمن لها، لهذا سنعمد في هذا الجزء من البحث الى دراسة تقييمية لمدى تمكن الجدار العازل من توفير أمن حدود إسرائيل، كما سنعمد الى التعرف على مستقبل هذه الاستراتيجية وانعكاسها على الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وهل هي ناجعة في تحقيق أمن الحدود بالنسبة للدول.

المطلب الأول: الجدار العازل الإسرائيلي وحدود نظرية "الأمن الإسرائيلي"

سنحاول في هذا المبحث الخوض في مدى جدوى نظرية الأمن الإسرائيلي في استراتيجيتها المتعلقة ببناء الجدران العازلة كآلية لحماية حدودها وكيانها، من خلال التعرف على حدود فعالية الجدار العازل بالنسبة للطرف الفلسطيني وهل فعلا حد من قدرتها في المقاومة،

[1] نفس المرجع السابق.

والتعرف على اشكالاته التي جعلت العديد من الجنرالات الإسرائيليين ينتقدونه ويدعون الى إعادة النظر في هذه الاستراتيجية التي تكلفهم خسائر كبيرة.

الفرع الأول: الجدار العازل والموقف الفلسطيني: هل فعلا حد من المقاومة الفلسطينية؟

تجسد الموقف الفلسطيني من بناء الجدار العازل في رفضه ودعوة الأمم المتحدة على الى تحميل إسرائيل مسؤولية جنائية عن ذلك لما له من انتهاك للأراضي الفلسطينية، حيث أقر مجلس الأمن، والجمعية العامة قرار يدين بناءه، رغم التراجع في موقف السلطة الفلسطينية بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم قانونيته، وعدم متابعة الجهود الدبلوماسية لإدانته، غير أن الموقف الفلسطيني الشعبي لطالما كان رافضا لبناء الجدار، ما يعبر عن تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ومقومات هويته الوطنية وتجسد ذلك في المسيرات والمظاهرات التي قام بها الشعب الفلسطيني بالرغم من المقاومة الإسرائيلية والاعتداءات التي تعرضوا لها، كما شارك فيها قوى يسارية إسرائيلية ووفود تضامن دولية، حاولت نقل معاناة الفلسطينيين منه للرأي العام العالمي ورفض بناء الجدار العازل الذي يعد انتهاكا للإنسانية ومبادئ حقوق الانسان واغتصاب للأراضي الفلسطينية واضرارا بعملية السلام في المنطقة.

انتقدت المنظمات الحقوقية قرار بناء الجدار واعتبرته غير قانوني، لأنه سيزيد من معاناة الفلسطينيين، وسيؤثر على التجارة والعمل والخدمات الاجتماعية، وأقيمت العديد من التظاهرات والنشاطات والمسيرات السلمية والمهرجانات الخطابية وأفلام وثائقية والفعاليات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في هدمه، وبالرغم من الجهود العربية والدولية المطالبة بوقف بنائه، وهدم ما بني منه، إلا أن الكيان الصهيوني مضى قدماً في مخططه بدعوى "الاحتياجات الأمنية".

فنجح الفلسطينيون في تعزيز حضور قضيتهم لدى الرأي العام الدولي من خلال محاكمة الجدار، وإثبات خرق الكيان الصهيوني للقوانين الدولية، غير أن مفاتيح اللعبة بقيت في يد القوى الكبرى خاصة الو. م. أ التي لطالما كانت مؤيدة لإسرائيل وداعمة لسياساتها. [1]

وفيما يلي سنحاول التعرف على مواقف الفصائل الفلسطينية من الجدار العازل الإسرائيلي :

ترى "**حماس**" أن إقدام الاحتلال على بناء الجدار هو محاولة لإرضاء الرأي العام الإسرائيلي وإشعاره بالأمان، وأنها قادرة على مواجهة التحدي وابتكار وسائل لاختراقه.

كما قالت "**حركة الجهاد الإسلامي**" إن هذه الإجراءات التي يتخذها الاحتلال ستواجه بقوة وحزم، معتبرة أن الاحتلال يحاول جرّ المقاومة إلى مواجهة لا تريدها، إلا أنها في حين فرضت عليها، فلن تقف المقاومة مكتوفة الأيدي أمام الاعتداءات الصهيونية.

في حين أشارت "**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**"، إلى أن المقاومة لن تسمح للاحتلال بفرض سياسات ووقائع جديدة على حدود قطاع غزة، واعتبرت بناء الجدار عدواناً على القطاع ستتصدى له المقاومة.

بينما ترى "**الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**" أن هذا الجدار لا يشكّل أمناً للكيان الإسرائيلي، وأنها ليست الطرف الوحيد في المعادلة، إذ باتت المقاومة تشكل جزءاً أساسياً فيها، ولن يسمح له بفرض سياساته على حدود القطاع.[2]

---

[1] عدنان أبو عامر، مرجع سابق.

[2] جريدة الوقت، "**جدار العزل الصهيوني الذكي" هل تحوّله المقاومة الفلسطينية غبيا**، وكالة أنباء فارس، أطلع عليه على الرابط، https://ar.farsnews.ir/viewpoint/news/13990718000292 ، بتاريخ 2021/06/24.

مما سبق، يتضح أن بناء الجدار العازل لم يحد من المقاومة الفلسطينية ولم يهز من ثقتها في مواجهة إسرائيل والتصدي لها، بل زادها عزما وإرادة، ودعما لتلك المواقف، شهد الطرف الإسرائيلي العديد من الهجمات من المقاومة الفلسطينية، فمنذ سبتمبر 2005 وحتى نهاية ماي 2007، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة(ممثلة في صواريخ القسام) ما يقارب 2700 صاروخ إلى داخل إسرائيل، تسببت في مقتل أكثر من 10 مدنيين إسرائيليين و 9 عسكريين وجرح 75 مدنياً.

وتعاني تجمعات السكان في غربي النقب داخل إسرائيل، وخاصةً بلدة سدي روت، من هذه آثار هذه الصواريخ، كما سببت الصواريخ أضراراً في الممتلكات وأشاعت مناخاً من الذعر في أوساط السكان الذين أصابتهم، حيث يصرح المدنيون الإسرائيليون قائلين أن صواريخ القسام قد غيرت مجرى حياتنا، وبانهم يعيشون المزيد من القلق والتوتر.[1]

ولا تزال كل من حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكتائب عز الدين القسام ولجان المقاومة الشعبية تستمر في إطلاق الصواريخ على إسرائيل،[2] وتبرر هذه الجماعات هجماتها بصفتها أعمال دفاعٍ عن النفس وانتقامٍ مما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين، وتحدي منها لإسرائيل بأن بناءها للجدار العازل لا يعني انتهاء المقاومة من جهة ولا يعني أمن حدودها ومواطنيها على الجهة المقابلة .[3]

ورغم أن تلك الهجمات تؤخذ بمبدأ الدفاع عن النفس والأرض، الا انها لوقيت بالتنديد من طرف الجانب الاسرائيلي والمجتمع الدولي، الذي يرى فيها انتهاكا للقانون الإنساني الدولي

---

[1] مقابلة هومن رايتس ووتش مع إيشيل مار غاليت، موشاف نتيف هصاره، 8 يونيو/حزيران 2006.

[2] ستيفن إرلانغر، "**إسرائيل تحذر من استعدادات حماس العسكرية في غزة**"، نيويورك تايمز، 1 أبريل/نيسان 2007.

[3] موقع الجهاد الإسلامي على الإنترنت ، **صواريخ القسام**، https://www.sarayaalquds.org/bynt/bynt2006-0149، تاريخ الاطلاع:221/06/22.

المعروف أيضاً باسم قوانين الحرب، والذي يحكم سلوك الأطراف المعنية أثناء النزاع المسلح. فوفق لنصوص القانون الدولي، عند مهاجمة هدفٍ عسكري موجود في منطقة مدنية أو بجوارها، تكون الهجمات الصاروخية الفلسطينية عشوائيةً؛ لأنها لا تستطيع التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية، وفي حالة غياب هدف عسكري مقصود ويتم إطلاق الصواريخ على المناطق المأهولة بالسكان، فهذا هجومٌ متعمدٌ ضد المدنيين لما تلحقه من أضرار نفسية وجسمية سواء كان ذلك بالقتل أو الجرح أو الحاق الذعر والخوف... [1]حتى وان كان عملية انتقامية بحجة أن الانتقام عادة ما يخلق هجماتٍ مضادة من الطرف الآخر، والدخول في دوامة الانتقام والاعتداء التعاقب ما ينجم عنه المزيد من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، وهو ما يحظره القانون الإنساني الدولي[2].

كما قامت الجماعات الفلسطينية المسلحة بتنصيب قواعد إطلاق الصواريخ قرب المناطق السكنية، وتسببت الهجمات الصاروخية لعام 2021التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية على مدينة تل أبيب ومركز البلاد [آثار اقتصادية وتجارية وخيمة نجم عنها انخفاض وتراجع غير مسبوق للمعاملات التجارية والاقتصادية في سوق المال والبورصة والمصارف الإسرائيلية، فيما سجلت العملة الإسرائيلية (شيكل) انخفاضا قبالة الدولار بنسبة 1.4.%، وتضرر أكثر من 2500 مبنى وشقة سكنية وسيارة، وإلى جانب الأضرار والخسائر بالممتلكات، تبلغ تكلفة كل صاروخ اعتراض من طراز القبة الحديدية ما يصل إلى أكثر من 150 ألف دولار، حيث بلغ استعمال الصواريخ الاعتراضية خلال 48 ساعة أكثر من 50 مليون دولار، بينما تقدر تكلفة

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "**القانون الإنساني الدولي العرفي**" (كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، 2005)، ص 513.

[2] انظر البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) الصادر في 8 يونيو/حزيران 1977، 1125 U.N.T.S. 3، والذي دخل حيز التنفيذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978، المادة 51 (6) "**تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين**".

غارة واحدة فقط لسلاح الجو الإسرائيلي بعشرات الآلاف من الدولارات، وقد تم بالفعل تنفيذ مئات الغارات[1].

الفرع الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي ومسألة أمن حدود إسرائيل: المأمول والواقع

كما سبق الإشارة، جاءت فكرة الجدار العازل أساساً بابتداع من اليسار الصهيوني، كوسيلة للوقاية من العمليات الفدائية التي نفذها الفلسطينيون، ولمنعهم من ذلك، ثم جاء اليمين ليتخذ منها وسيلة لتحقيق بعض من رؤاه الأيديولوجية في التوسع والاستيطان، وإبقاء السيطرة على كامل المناطق، في ظل التظاهر بالخروج منها، وإخراج الفلسطينيين من دائرة الاهتمام والمسؤولية السياسية.

بدأ تجسيد فكرة الجدار العازل بالتدرج كعنصر متواضع في حجمه، لإعطاء رد أمني مناسب، لكنه سرعان ما نمت الفكرة لتتوافق مع النظرية الأمنية الإسرائيلية ومخططاتها العسكرية حيث ركزت على خطة مجلس الأمن القومي الصهيوني المقترحة بإقامة عائق متواصل على الخط الأخضر، بمنع عبور الأشخاص والمركبات من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني وبالعكس، عن فصل مادي محلي، بين قرى فلسطينية محاذية للخط الأخضر، وأخرى صهيونية مجاورة لها من خلال تشكيل سوراً أمنياً ضد تسلل المبادرين إلى تنفيذ العمليات الفدائية، وتبين لها أن التداخل بين القرى الفلسطينية والعربية الصهيونية على جانبي الخط الأخضر يجعل الحدود بين الكيانين "**سائبة**"، وإمكانية التسلل في غاية السهولة، فقررت

[1] الجزيرة، خسائر فاقت 160 مليون دولار.. "**صواريخ المقاومة الفلسطينية تهوي بالمعاملات التجارية والاقتصادية بإسرائيل**"، أطلع عليه على الرابط، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/13/

الحكومة الاسرائيلية إقامة عائق مادي يفصل بين القرى العربية وتلك المجاورة لها مزود بشبكة إلكترونية توفر الإنذارات.[1]

وعندما طرحت المخططات الأولية، برز تخوف صهيوني من تفسير قيام الجدار على خط التماس كونه حدوداً سياسية على طول الخط الأخضر، ولذا لم تتحدث عن عائق متواصل، بل إنه في المناطق المفتوحة، حيث لن يقام العائق، وستجري سيطرة على حركة المتسللين عبر نقاط المراقبة من أنواع مختلفة، وساد الفهم بأن القيادة السياسية الصهيونية لا تريد عائقاً دائماً، ولهذا ينبغي "تسويقه" كعائق متقطع، وليس جدار سياسي.

إذا كانت فكرة الجدار الفاصل تقوم على منع تسلل المقاومين إلى الأراضي المحتلة لتنفيذ عمليات تهدد الوجود الصهيوني ومنشآته، فإن ذلك لم يوقف من عزيمة المقاومة الفلسطينية في مواجهة الكيان الإسرائيلي وهو ما نلمسه في الانتفاضات المتكررة ولعل ما حدث في الانتفاضة الأخيرة (سنة2021 م) وضرب الفصائل الفلسطينية لمنشآت إسرائيلية دفعتها الى وقف إطلاق النار لدليل مادي ملموس على عدم نجاعة الجدار العازل وفشل رؤية إسرائيل حول الدور الحمائي للجدار العازل.

كما أقر الجنرال "**إيفيت إيتام**" زعيم حزب "المفضال" الديني في تعليقه على الجدار العازل بقوله: "من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على "إسرائيل" عليه النظر للجدار الذي يعكف الجيش على إقامته، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة؟".[2]

[1] عدنان أبو عامر، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

فيما يذهب "**بنحاس فالنتشتاين**" أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية إلى حد وصفه بجدار معسكر "أوشفيتز"، أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات، لكن الفرق المهم هو أن "أوشفيتز" بناه أعداؤنا، أما هذا الجدار "فنحن الذين نقيمه لأنفسنا!".

إن جملة هذه الحجج وضحت حجم إشكالاته الأمنية خصوصاً أن إمكانية تجنيد شبان فدائيين من هناك ستبقى واردة، بالإضافة الى التكلفة الباهظة التي يتطلبها بناء الجدار العازل، وهو ما وضع مؤيدي في موقف لبس لعدم توفر أدلة ملموسة حول الدور الأمني–الحمائي لمثل هذه الجدران، بل هناك من اعتبره مشروعا سياسيا فاشلا لمعالجة الخوف الاسرائيلي له تداعيات أمنية سلبية عليها أكثر مما هو على الفلسطينيين، كما يملك نظرة تقزيم للجانب الفلسطيني الذي تنظر اليه إسرائيل بأنه عاجز وغير قابل للتطور ولا يستطيع مواجهة مخططاتها الأمنية التي أثبت عكس ذلك في الكثير من المعارك التي ساعد فيها الجدار العازل–نفسه–تحويل الأراضي المحتلة الى ساحة للحرب بدل من حمايتها.[1]

وتعرض الكيان الصهيوني لانتقادات لاذعة بسبب الجدار، لكنها لم تصل حد إدانتها في مجلس الأمن بعد أن صوتت الولايات المتحدة في أكتوبر 2003 بحق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار يدينها، ويدعوها لوقف "بنائه، وإلغاء قرار البناء"، رغم أنه حظي بتأييد عشر من الدول الـ 15 الأعضاء، منها فرنسا وإسبانيا والصين وروسيا، بينما امتنعت الدول الأربع عن التصويت من بينها ألمانيا وبريطانيا.

[1] عدنان أبو عامر، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الجدران العازلة كاستراتيجية أمنية: رؤية مستقبلية

يشهد عالمنا اليوم العديد من التهديدات والمخاطر المتنوعة والمتزايدة التي تهدد أمن واستقرار الدول نتيجة التقدم الذي يشهده عصرنا في مجال التطور العلمي والتكنولوجي ما فرض المزيد من التحديات المعقدة، حملت في طياتها حالة من الخوف والهلع لدى مختلف الفواعل، وفي اطار السعي لمواجهة تلك التحديات بدأت بالبحث عن حلول استعجالية لدرء تلك المخاطر والتقليل من آثارها وكذا حلول وقائية لتجنب ويلاتها مستقبلا، فلم يعد ينظر لاستراتيجية الجدران العازلة كحل دفاعي في حالة النزاعات والحروب الميدانية فقط بل كاستراتيجيات استباقية–وقائية لتفادي آثار التهديدات اللاتماثيلية التي شهدت نموا متسارعا في الآونة الأخيرة، دفعت بالحكومات إلى إقامة جدران على طول حدودها، فرغم أهدافها الظاهرية الرامية الى حماية الحدود والاقليم وسيادة الدول من الاخطار الخارجية تبقى لها أهداف كامنة قد تكون مخططة(مقصودة) أو غير ممنهجة، ما جعل الفصل في مدى جدوى استراتيجية الجدران العازلة من عدمه أمرا مستعصيا خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها استراتيجيات ومفاهيم القوة، الامن ....

الفرع الأول: الجدران العازلة ضرورة أمنية

مع تنامي حجم وتنوع التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود وهشاشة الحدود السياسية، تظل استراتيجية الجدران العازلة بدورها الحمائي على مختلف الأصعدة الإستراتيجية ضرورية للتصدي لكل محاولات تهديد أو اختراق ميداني للحدود، كما تضمن منع أي محاولات للولوج للإقليم ومراقبة حركية الدخول والخروج بين الحدود ما يمنع أي خطر محتمل سواء كان عسكريا أو مدنيا.

- تجسد استراتيجية الجدران العازلة ضمان تحقيق الامن القومي الوطني ما يحمي مقومات الهوية الوطنية ويعزز قيمها القومية من أي خروقات خارجية، فهي لا تحمل في مضمونها بعدا عسكريا محضا بل تتعداه الى ابعاد اجتماعية، سياسية، ثقافية وحتى اقتصادية ما يجعل من قيامها ضرورة.
- إن تمسك لدول الدائم بأقاليمها وحدودها، يجعل غالبية صراعاتها مع جيرانها هي صراعات حدود وليس صراع وجود أو بقاء، لهذا تلجأ الى استراتيجية الجدران العازلة كآلية عسكرية–أمنية لضمان أمنها الحدودي ما يضمن لها الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقليمي لما يوفره من تجنب دخول المهاجرين ومنع الجريمة المنظمة وغيرها والتي تهدد الدول.
- في كثير من الأحيان عبرت استراتيجية الجدران العازلة على نوع آخر –في مضمونها الكامن– من السيطرة، متجاوزة في ذلك هدفها الأمني –العسكري، الى أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية، وهوما نلمسه في تصريح مدير دائرة الخرائط والمساحة بيت الشرق في القدس المحتلة " **خليل التفكجي** " حيث وضح أن الجدار الجديد سيكون بمحاذاة نهر الأردن، وضمن منطقة ستقع تحت السيطرة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي مما يمكنها من الاستيلاء على مياه النهر من ناحية التواصل الجغرافي بني الضفة والأردن، إلى جانب منع حل الدولتين....[1]

– كما تظل الغاية الأساسية من بناء الجدران العازلة والمتمثلة في "رد الهجمات المعادية من العدو" هي الشعار الذي يقتدي به غالبية إن لم نقل كل مؤيدي تلك الاستراتيجية ومتبنيها، فمن الناحية الواقعية، تمكنت الجدران إلى حد ما في تحقيق هدفها الأمني المعلن وتقليص عدد الهجمات التي يقوم بها الاعداء.

[1] د. حميدة بعوني، **"الأمن القومي الإسرائيلي بين الحدود الآمنة والجدران العازلة"**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية العدد الثاني (جوان2017): ص121–122.

– وفق الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، يبقى تمسك إسرائيل بالجدران الأمنية حفاظا على الهوية الإسرائيلية وضمانا للعمق الأمني الاستراتيجي، من خلال حماية الفضاء الاسرائيلي من كل تعكير لأمن الدولة الاقتصادي أو المجتمعي أو حتى الثقافي، فهي استراتيجية للحماية من كل ما هو جديد أو خارجي، سواءا كان إرهابيا أو هجرة غير نظامية، أو تجارة غير شرعية أو جريمة منظمة بشكلها العام، حيث ذكرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن البناء من الجدار الفاصل أدى إلى انخفاض بنسبة 90٪ تقريبًا في الهجمات الإرهابية الناجحة من الضفة الغربية، [1]غير أن هناك من يرى أن لجوء إسرائيل إلى بناء الجدار العازل يعبر عن حجم القلق الداخلي الذي يعتريها، وشعورها العميق بالتهديد، حيث أنها تفتقر إلى مقومات الوجود الحضاري التي تمكنها من المواجهة الوجودية في التعامل مع الأعدا[2]ء، التي لا تشكل القوة العسكرية العامل الحاسم فيها مهما عظمت ومهما كان الفارق الهائل في موازين القوى، فيقول ألفر في موقفه من معارضي سياسة الجدران العازلة : `` **حتى لو كلفنا ذلك، فهو يستحق ذلك "**، وأن الإغلاق هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن. .[3]

الفرع الثاني: الجدران العازلة استراتيجية ولى عليها الزمن

ساهم التطور التكنولوجي الدول من اعتماد تكنولوجيا جديدة للأمن، كتقنيات المراقبة وتحديد الهويات، بوصفها آليات ذات قدرة هائلة على التصدي للأخطار والتهديدات، وبخاصة عبر المنافذ الحدودية لحماية أمنها الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمن الوطني ، فمنذ أحداث

[1] Michael Aarenau, **Israel's separation barrier: legitimate in theory**, malicious in practice, MAR 22, 2018, 5:52 AM

[2] أحمد بلمير سعيدة، "**الجدران والحواجز: مفرقات الأمن والسيادة وحقوق الإنسان**"(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016)، ص ص86-87-88.

[3] Elaine Fletcher, Israel's Great Wall? Critics Belittle a Barrier Against Palestinians, Special to The Christian Science Monitor JERUSALEM, January 27, 1995, https://www.csmonitor.com/1995/0127/27011.html.

11سبتمبر2001 تعميم أحدث التكنولوجيات بشكل واسع لحماية الحواجز ومنع انتقال غير المرغوب فيهم عبر الحدود الدولية.

– إن المتمعن في دروس التاريخ، يجد أن معظم المجتمعات "المحصنة"، و"المسورة" كانت نهايتها السقوط بيد الأعداء وعرفت العديد من الخروقات الداخلية أكثر من الخارجية، ما جعل الكثير يؤمن بمقولة أن الجدران "يجب تكون في داخلنا أو لا تكون" ، كما يستشهد الكثيرون قائلين بأن الصين بنت سور الصين العظيم ونسيت أن تبني أخلاق الحرّاس، فاشتراهم الأعداء ودخلوا الصين من الباب... ، كما يحمل التراث العربي دليلا على ذلك، إذ يروى أن أحد الولاّة أرسل كتابا إلى الخليفة الأموي عمر ابن عبد العزيز يطلب فيه مبلغا كبيرا من بيت مال المسلمين لبناء سور حول المدينة التي ولاّه عليها، فرد الخليفة بكلمتين بليغتين ومشهورتين، "**سوّرها بالعدل**" بمعنى أن الأسوار تصبح عديمة فائدة، ولا تحمي المدينة إذا تحول الإنسان داخلها إلى عدو، وأن الإنسان هو من يحمي المدينة و يشكل سورها وليس الأحجار والاسلاك والآلات وكاميرات المراقبة وغيرها.[1]

– رغم تطور أشكال الحواجز والجدران من الشكل التقليدي (الأحجار/الاسلاك) الى الحواجز الإلكترونية أو الجدران الافتراضية، لما تتميز به خصائص تكنولوجية متميزة تتمثل بالأساس في كونها أقل عنفا وأقل تكلفة وجهدا، ما دفع بالحكومات إلى تفضيل هذا الشكل من الجدران المتطورة، الا انه في الواقع لاتزال هناك رغبة لدى الدول بالتمسك بالشكل التقليدي تحت حجة أن التكنولوجيا لا يمكنها أن تعوض العنصر البشري لما قد تتعرض له من خروقات تكنولوجية وأي محاولات للقرصنة.

[1] https://www.ammonnews.net/article/302739.

– عرفت استراتيجية الجدران العازلة في شكلها التقليدي تراجعا لما يشهده العالم من تطور في أشكال التهديدات والمخاطر ذاتها، فقد تبنت منظمة حلف الشمال الأطلسي في نوفمبر 2010 المشروع الأمريكي للدفاع الصاروخي الذي يدخل ضمن منطق العولمة التكنولوجية لوظيفتي الدفاع والفصل في الوقت نفسه، فأمام انتشار الأسلحة الباليستية والنووية، قرر أعضاء الحلف الاحتماء بدرع افتراضي، جدار في الفضاء، في الوقت الذي يتوقع فيه أن أكثر من خمسين دولة، في منطقتي آسيا والشرق الأوسط بالخصوص، ستتمكن بحلول عام 2020من امتلاك صواريخ المتوسطة المدى.

–كما أسهم تطور شبكات المعلومات في ظهور صنف جديد من التهديدات على شاكلة التهديدات السيبرانية (الفضاء الإلكتروني)، التي لا يمكن التصدي لها إلا بجدران افتراضية، الأمر الذي جعل الدول تسارع إلى امتلاك أجهزة تحكم خاصة، والمنافسة في مجال الذكاء التكنولوجي الأمني الذي أصبح رهانا أمنيا كبيرا، كما هو الحال مثلا في الصين وايران التي وضعت جدران افتراضية على شبكات المعلومات حماية لأمنها وأمن مواطنيها وكآلية لمراقبة دخول جميع التدفقات المعلوماتية وخروجها وهو الامر الذي انتقده دعاة الانفتاح بأن ذلك يعد تقييدا للحريات العامة، [1]فالجدران الافتراضية أو ما يطلق عليه أيضا بجدران الأمن الناعمة تتمتع بقوة كشف حقيقية، إلا أنها لا تلغي الجدران والحواجز المادية، فالحاجز الجديد يضاف إلى القديم ويدعمه.[2]

– عرف بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي العديد من الانتقادات من القادة والجنرالات الإسرائيليين ذاتهم، إذ رأوا فيه دليل عجز الاحتلال الاسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، وأنه يظهر مدى ضعفهم في مواجهتها، وأنه قد يتعرض الى الاختراق والتصدي من طرف المقاومة

[1] أحمد بلمير سعيدة، مرجع سابق ، ص80

[2]أحمد بلمير سعيدة، نفس المرجع السابق، ص80.

الفلسطينية بحجة أنها قد تبتكر طرقاً جديدة للاختراق خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم وما تمتلكه الفصائل الفلسطينية من تكنولوجياُ بتت قدرتها في حروب سابقة حيث نجحت في تطوير سلاح الانفاق الهجومية سنة 2014 وهو ما قد يخترق الجدار الذكي، وأن ذلك لن يحد من قدرات المقاومة، التي ما تلبث أن تجد حلولاً لتجاوزه، مستشهدين في ذلك بمقولة فصائل القسام سنة 2017 حول بناء الجدار العازل الذكي "أن الاحتلال يلهث خلف سراب الوهم المتكرر".

– أثبتت حرب الأنفاق التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في إطار معركة غزة عام 2014 ، أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية المبنية على الجدران والأسيجة، لا يمكنها أن تكرس الأمن المطلق، لأن المقاومة استطاعت بفضل الأنفاق الهجومية أن تشكل ضربة قوية للنظرية الأمنية الإسرائيلية، حيث تم نقل المعركة إلى داخل العمق الإسرائيلي، و لذا يمكن القول أن لا الردع ولا حتى الإنذار الإستراتيجي المبكر أو العمل على الحسم بسرعة للمعركة ونقلها إلى أرض العدو، كل هذه الأسس التي تقوم عليها نظرية الأمن الإسرائيلية ليكن حاجزا أمام هجمات المقاومة الفلسطينية، غير أن إسرائيل لا تزال متمسكة باستراتيجية الجدران العازلة، فلازالت تواصل إقامة الجدران والأسلاك رغم أن قراءة التاريخ أثبتت فشل مثل هذه الجدران و الأسوار وفشل الأهداف التي أنشئت من أجلها، و الأمثلة كثيرة منها مثال خط برليف.

– كما أن هناك من انتقد سياسة الجدران العازلة بحجة أن الجدران والأسوار لن تصنع السلام ولن تؤسس لعلاقات حسن الجوار ولن تفض من النزاعات والحروب ولن تحقق أمن الحدود والاقاليم بمفردها، لهذا دعوا–دعاة السلام– الى بناء الجسور بدل الجدران كخيار السلام والامن لكلا الطرفين. [1]

[1] صحيفة الوقت https://ar.farsnews.ir/viewpoint/news/13990718000292 ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/24.

خلاصة واستنتاجات

– في بيئة يطبعها انعدام الثقة، وتزايد التهديدات أصبحت ذات طبيعة غير متماثلة، فلم يعد الخطر تقليديا فقط، بل يمكن أن تصنعه عناصر يصعب تحديد هوياتها (عصابات، مهربون، ارهابيون وجماعات لا تنتمي إلى الدولة...الخ)، فالدولة قد ترى أن المراقبة التقليدية لإقليمها من قبل قواتها غير كافية، وتعمل على تقوية مراقبة الدخول إليها بتعزيز حدودها لردع أي تهديد، لذلك فالجدار هو بمنزلة حاجز يمكن نقاط العبور من القيام بدورها كاملا في المراقبة.

– يرى كثيرون أن التوجه نحو إقامة الجدران يعد استراتيجية حمائية ضد التحديات الجديدة ، ولكن مع التطور التكنولوجي وظهور تهديدات عابرة للحدود فإن مظهر هذه الجدران نفسها أصابه التغيير، فالدول بدأت تتجه نحو أشكال جديدة متطورة من الجدران تمكن من ردع أي تهديد بشكل اقوى وأسرع.

– سياسة بناء الجدران لا تمثل مظهر قوة، بقدر ما تمثل طريقة الانكفاء إلى الداخل ودليل على الخوف الداخلي وعدم الثقة، وتعبيرا عن العجز في التعامل الحضاري مع الشعوب المجاورة، كما أنها تدل دلالة واضحة على عدم الثقة بالنفس.

ـ ترتكز النظرية الأمنية الإسرائيلية، على الدفاع عن أمنها القومي، من خلال التركيز على تبني كل الإجراءات والآليات التي من شأنها أن تعزز وتحافظ على مقوماتها الأمنية من مختلف التهديدات الداخلة والخارجية وأبرز هذه الاسراتيجيات: استراتيجية الجدران العازلة التي ترى فيها السد المنيع من كل التهديدات والمخاطر.

– لطالما أثبتت استراتيجية الجدران العازلة كآلية أمنية واستراتيجية دفاعية نجاحها الى حد بعيد في تحقيق أهدافها الأمنية والحمائية، جعلت منها ضرورة لا يمكن الاستغاء عنها إلا انها تشهد تطورا واسعا في زماننا خاصة مع ظهور التكنولوجيا الحديثة وبروز أنماط جديدة من الجدران العازلة، غير أن النقاش حول بقائها وجدواها يبقى قائما بين مؤيد يرى في صعوبة في الاستغناء عنها لما تحققه من أهداف حمائية وبين رافض لها يرى فيها تهديدا لمبادئ الإنسانية والعالمية وحقوق الانسان والعيش في سلام....

خاتمة

خاتمة:

كما سبق الإشارة، فإن بناء الجدران العازلة بين حدود الدول هي ظاهرة قديمة تبلورت وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية، وعرفت تزايدا وتطورا في عصرنا الحالي حيث أصبح الجدار يمثل أحد المعطيات الثابتة في سياسات الدول واستراتيجياتها الأمنية.

وفي ختام بحثنا، توصلت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

– من المتعارف عليه أن الحدود الدولية تعرضت لمختلف التغيرات وما طبعته على مسار العلاقات الدولية، فمختلف الدراسات الحالية تطرقت لهذا الموضوع لما لها دور فعال خاصة ما تشهده الساحة السياسية، من نزاعات وخلافات سببها الحدود ما يدفع مختلف الأطراف الدولية السعي إلى عملية الترسيم لهذه الحدود المتنازع عليها تفاديا لكل الاختراقات وتوسع طرف على آخر، من خلال لجوء الدول إلى المعاهدات والقرارات التحكيمية والقضاء والمحاكم الدولية، فالحدود ظاهرة نتجت عن القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية ومن الظواهر السياسية والاجتماعية وهي اتفاق بين دولتين أو أكثر لتحديد سلطة وسيادة قوانين كل دولة بالنسبة للدول التي تجاورها، فمن خلال هذا المفهوم يتضح لنا أنه على الدول وضع التزامات وقوانين لردع تلك التجاوزات وتعهد الدول باحترام العلامات الحدودية وصيانتها ، فأمن الحدود أصبح أكثر توسعا مما مضى نتيجة للتحديات والرهانات التي فرضتها مختلف التحولات الاقتصادية، القيمية والأمنية .

– يتضح لنا ومن خلال دراستنا لمسألة الحدود الآمنة، فهي تطبيق باتفاق على أمن الدول المتجاورة وتفرض من جانب واحد على دول الجوار لتبرير توسعها الإقليمي فهي بذلك ترتكز على الحق القانوني بل على فتاوى السلام وخير دليل ما يحدث بين إسرائيل وجيرانها فإن

ضمان حدود الدول من مختلف التهديدات ينتج من خلال سعي الأطراف إلى وضع مختلف الإجراءات الأمنية المشتركة بجانبيها الدفاعي–الهجومي للحد من الأخطار المحتملة، ولا يمكن التغاضي على الجانب الاقتصادي لما له من دور فعال في وسبب وجيه في قيام الدول بمختلف التبادلات التجارية والسياسية على السواء.

– إذا كانت سياسة بناء الجدران العازلة والتي تأخد أشكالا وتسميات مختلفة وتختلف من حيث سياقاتها التاريخية والسياسية وليس لها سند قانوني يحكمها ولها هدف واحد هدف استراتيجي، فهي بذلك مسألة أحادية الجانب يقررها جانب واحد، فيجب فهم الجدار من خلال تأثيره على المجتمعات بمختلف الأطياف وليس من حبت عواقبه على العلاقات الدولية في الوقت الراهن فهناك من يرى أن تنامي الجدران العازلة له تأثير بليغ على سيادة الدول وأمنها القومي والإنساني وفهي الظواهر القديمة والحديثة تم اللجوء إليها لتحصين أمنها من مختلف العواقب السياسية–الاقتصادية–الاجتماعية هذا ما أدى إلى تفاقمها في عصرنا الحالي.

– إن ما تطرقنا له من النظريات الجيوبوليتيكية فيمكن أن نعتبر أن الجيوبولتيكا من المداخل النظرية التي تأخذ منحى خاص في تحليلها لسلوك الدولة النزاعي، فهي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، فهي تحظى بخاصية فريدة في فهم الظواهر في العلاقات الدولية، فهي علم علاقة الأرض بالسياسة وتقوم على المبادئ الجغرافية والجغرافية السياسية، فهي ترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها مرتبط بالعوامل الجغرافية و كذا علم يبحث في النظم السياسية ومجال الأرض، فالدولة ترتبط بمقاصد وأهداف سياسية معلومة ومحددة ويأتي في مقدمتها "المجال الحيوي" الذي يعبر عن الإطار المكاني والحيز الجغرافي التي تعتقد الدولة أن التحرك اتجاهه يعد ضروريا لتحقيق أهداف سياساتها العليا.

– نتيجة لما سبق من دراستا لنظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة يمكن استخلاص مرتكزات أساسية تقوم عليها هذه النظرية، فهي تنطوي ضمن مضامين عدة منها: العمق الإستراتيجي، استراتيجية الردع النووي وكذا الضربة الاستباقية المضادة والحرب الاستباقية والوقائية التي تراها أفضل الحروب وأقلها خسائر، وهدفها الأمني الحفاظ عل جدلية الصهيونية "بأن لا أمن لليهود إلا في إسرائيل قائمة" فهذه النظرية آداة للحماية الذاتية اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمنطق الفكري لتبرير سياسة السيطرة والهيمنة الكاملة على الأرض ومع الجيران، فهي تخضع للتغيير والتطوير والتجديد مع التغيرات في الأوضاع ، فإن التغير في مفهوم الأمن الإسرائيلي ونظريته وتركيزه على البعد الأمني العسكري في حروبها دفعها الى تبني "نظرية الحدود الآمنة" وحرصها على إيجاد مسوغات لتبريرها الحفاظ على الأراضي المحتلة لتحقيق نظرية العمق الإستراتيجي المطلوب، وبذلك فهي تخلت عن المبدأ الأمني القديم نقل الحرب إلى أرض العدّو وباتت نظرية الأمن الإسرائيلي المسيطر والمنظم والموجه لحركات أفعالها الأمنية دون مراعاة لضوابط القانون الدولي والعلاقات الدولية وخروجها عن الشرعية الدولية دون رادع يردعها.

– إذا كانت نظرية الأمن القومي ترتبط بالسيادة وضمان المصلحة الوطنية عبر تعزيز الاستقلالية وعدم اختراقها وكذا اتخاد آليات لمختلف التعاملات الاقتصادية والسياسية وكل ما يعزز الدولة اتخاد قراراتها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، هذا كله يكرس لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم الرضوخ لإملاءات خارجية ما يجعل أمنها القومي فوق كل اعتبار وخط أحمر أمام أي اعتداء.

– إن طابع النقاش والجدال السياسي– القانوني حول مسألة الجدران العازلة ما زال ولايزال قائما، وخاصة وما شهدته حملة ترامب الانتخابية باتخاذ الجدران شعارا خاصا للترويج

لحملته، وما زاد من احتدام النقاش فعلى مستوى السياسة العالمية بين دعاة العولمة بتأييدهم لفكرة التدفق الحر لرأس المال والبضائع، واعتبروا أن قيام الجدران أمر غير أخلاقي يتنافى مع مبادئ الإنسانية والعالمية، وراح آخرون يرونها آلية أمنية لحماية الدول من التهديدات بأشكالها المختلفة، وهناك من يرى أن الجدران أوجدت في خضم تعدد سياقاتها المتباينة فهي تبين أهدافا و آثار متنوعة فهي وليدة حاجة–واقع –غاية وتتجاوز أهدافها في بعض الأحيان.

– يبدو من الجيد بوجه خاص اعتماد الجدار العازل الإسرائيلي كنموذج لهذه الظاهرة التي تعرف تزايد رهيب في الوقت الراهن، فإن فكرة الجدار العازل قديمة وردت على لسان "بن غوريون" كما وضع "موشيه شاحل" خطة لتنفيذها أثناء تقلده وزيرا للشرطة في مطلع 1994حينها قال رئيس الوزراء الأسبق" إسحاق رابين" –أخرجوا غزة من تل أبيب– لكن أرييل شارون هو أول من وضع الخطة قيد التنفيذ عام 2002م عقب فشل عملية "السور الواقي" في القضاء على البنى التحتية للمقاومة الفلسطينية التي تمكنت من ضرب العمق الإسرائيلي ردا على الجدار الفاصل وما خلفه من آثار في مجالات مختلفة على الفلسطينيين، اختلفت الآراء من جدوى انشاءه فالجانب الإسرائيلي يعتبره جدار أمني ينحصر في القضايا الأمنية، أما السلطة الفلسطينية اعتبرته جدار ضم وتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية، أما المنظمات الفلسطينية اعتبرته جدار الفصل العنصري لأنه يفصل إسرائيل على فلسطين ما يؤدي إلى طمس مقومات الشعب الفلسطيني على أرضه و التطهير العرقي وضرب الوجودية الأساسية للمجتمع الفلسطيني.

– يبدو أن الجدران كآلية أمنية واستراتيجية دفاعية تبنت نفسها بقوة من الناحية الواقعية وهذا في انتظار ما يفرزه المستقبل المنير في حالة انتظار حل جميع الخلافات والعداوات التي كانت أساسها الجدران كما في فلسطين وغيرها من الدول فعند الرجوع إلى خلفيتها تم اللجوء إليها في

عهد كان مشحون بنزاعات وخلافات حدودية ، ومختلف السياسات من رسم للحدود الإقليمية وتعيينها للمناطق الخاضعة للنفوذ والسيطرة، فهذه الإستراتيجية مازالت قائمة في الحاضر، وتعرف تطورا مع مرور الزمن نتيجة التطور التكنولوجي، غير انها لا تزال هذه الاستراتيجية محل اختلاف نتيجة ما تحمله من تداعيات على كافة الأصعدة والميادين وعلى كلا الطرفين.

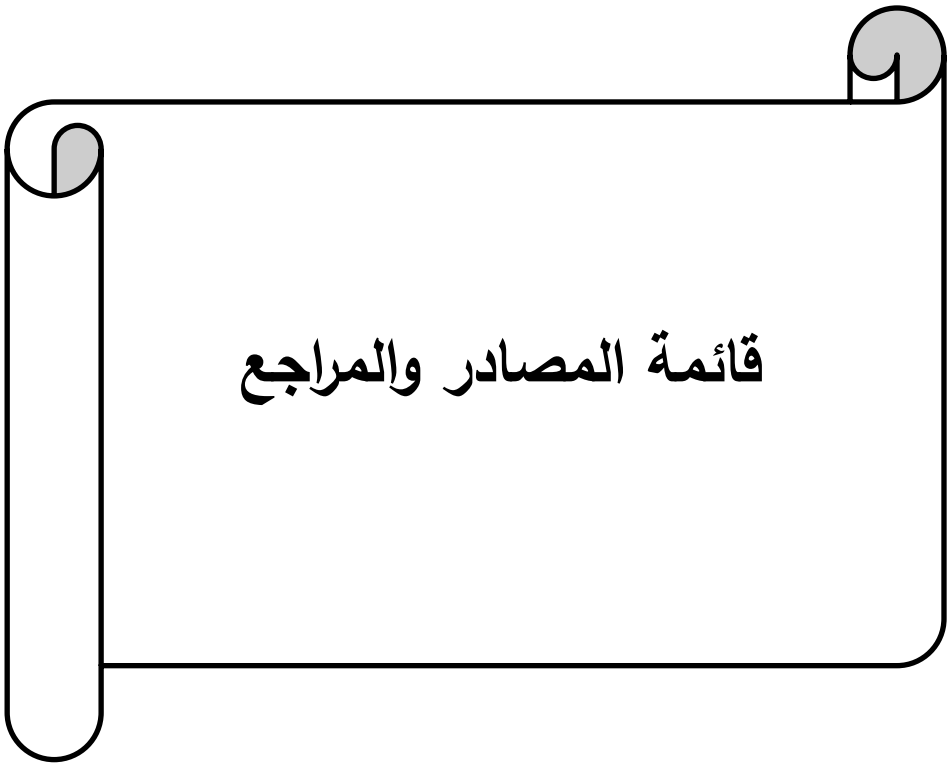
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ-المصادر والموسوعات:

1- ابن منظور ، معجم لسان العرب، المجلد الثالث، الجزء 24، القاهرة: دار المعارف د ت

ب-المراجع:

1- الكتب:

1 سعد الله، عمر. "**الحدود الدولية: النظرية والتطبيق**". الجزائر: دار هومة، 2007.

2 إبراهيم، علي. "**النظرية العامة للحدود الدولية**". القاهرة: دار النهضة العربية،1995م.

3 ظاهر، نعيم. "**الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**". الأردن: دار بازوريا العلمية للنشر والتوزيع،.2007

4 جاد الرب، حسام الدين. "**الجغرافية السياسية**". القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.

5 السيد عرفة، محمد. **"الأهمية الأمنية للحدود الدولية**". الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية 1999.،

6- عامر، محمد عبد المجيد. "**دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**". الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع،.1994

7- عبد الله الجعلى، البخاري. "**دبلوماسية الحدود في أفريقيا، نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا**". الكويت: مطبعة الخليج،1980.

8- تنقو أحمد، محمد معاذ. "**نزاع الحدود بين السودان ومصر مثلث حلايب ونتوء وادي حلفا ففي ضوء القانون الدولي**". الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر،.2005

9 -الدسوقي، سيد إبراهيم. "**مشكلات الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على حدود مجلس التعاون الخليجي**". القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

10- طه عبد الرحمن. علي فيصل. "**القانون الدولي ومنازعات الحدود**". القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999.

11- رزيق المخادمي، عبد القادر. "**نزاعات الحدود العربية**". القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، .2004

12- الراوي، إبراهيم جابر. "**النظرية العامة للحدود الدولية**". القاهرة: دار النهضة العربية، 1995م.

13- سيد عبد الرحمن، مصطفى. "**الجوانب القانونية: تسوية نزاع الحدود الدولية**". القاهرة: دار النهضة، الطبعة الأولى، 1994م.

14- بليد، جون وسميث، ستيف. "**عولمة السياسة العالمية**". الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، .2004

15- كامل، تامر. "**دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**". بغداد: وزارة الثقافة والعالم، 1985.

16- سعد ابو عامود، محمد. "**المفهوم العام للأمن**"، القاهرة: مركز الإعلام الأمني، .2009

17- شحاتة، "**إبراهيم. الحدود الآمنة والمعترف بها**". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1974م.

18- مهدي عاشور، محمد. "**الحدود السياسية وواقع الدولة في افريقيا**". القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

19- كارتييه، ريمون. "**الحرب العالمية الثانية**"، ترجمة: سهيل سماحة وأنطوان مسعود، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة نوفل، ط2، 1983.

20- بلمير أحمد، سعيدة. **الجدران والحواجز**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية,.2016

21- رياض، محمد. **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوتيتيكا: دراسة تطبيقية على منطقة الشرق الأوسط.** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة: جمهورية مصر العربية،.26.08.2012

22- العيسوي، محمد فايز. **الجغرافيا السياسية المعاصرة.** دار المعرفة الجامعية، مصر،.2003

23- أحمد، بهاء الدين. **إسرائيليات.** القاهرة: دار الهلال، ص.1965

24- صلاح زكي، أحمد. **نظرية الأمن الإسرائيلي.** بيروت: دار ابن زيدون، .1986

25- حامد، ربيع. **نظرية الأمن القومي العربي.** القاهرة: دار الموقف العربي القاهرة، .1980

26- صائب، العاجز. **نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي.** عمان: مؤسسة الفيروز، .1989

27- العملة ، يوسف حمد. **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي.** عمان: دار اليازور، 2014.

28- البداوي، مهند. **إسرائيل في حوض النيل، دراسة الإستراتيجية الإسرائيلية.** القاهرة: العريب للنشر، الطبعة 1، 2013.

29- رافض، حمود عادل. **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة.** بيروت: دار النهضة العربية، .1989

30- رفيق، حبيب. **الوسطية الحضرية تحديات الفكرة والحركة.** القاهرة: مكتبة مدبولي،.2010

31- عبد اللطيف، أحمد فاروق. **انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016م.

32- علي محمود، عبد السلام. **مجالات الخيمات الإعلامية.** القاهرة: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2017.

33- علي، ليلى. المجتمع المدني العربي: **قضايا المواطنة وحقوق الإنسان.** القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، .2013

34- العلوجي، عبد الكريم. **إيران والعراق: صراع حدود أو وجود.** القاهرة: الدار الثقافية للنشر، .2007

35- حلاوة، ليلى. **السيادة...جدلية الدولة والعولمة.** مصر: الدار الجامعية،2005.

36- السيد، حسين عدنان. "**نظرية العلاقات الدولية**". بيروت: دار أمواء للنشر والتوزيع، مطبعة يكو،2010.

37- بوبوش، محمد. **أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية.** الرباط: جامعة محمد الخامس،.2005

38- المراكبي، السيد عبد المنعم. **التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغييرات التقي لحققت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية.** القاهرة: دار النهضة العربية،.2005

39- الكيالي، عبد الوهاب. "**موسوعة السياسة**". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،.1991

40- صالح، محسن. "**الجدار العازل في الضفة الغربية**". بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010.

41- بلمير سعيدة، أحمد. "**الجدران والحواجز: مفرقات الأمن والسيادة وحقوق الإنسان**". أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.

2- الدوريات والندوات:

1- عبد الله عمر، أبو عبيدة الأمين. "**مفهوم وأنواع الحدود الدولية وكيفية تعيينها**". مجلة الشريعة والقانون، السنة السادسة عشر، العدد الرابع والثلاثون ذو الحجة 1440هجري (اغسطس 2019): ص 08.

2- صدام الفتلاوي وهاني، عبد الله عمران. "**عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها**". مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1 (2009): ص34.

3- جويدة، حمزاوي. "**من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني**". مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية برلين: المركز الديموقراطي العربي (مارس2020م): ص09.

4- محمود، حيدر. "**السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة**". مجلة شؤون الأوسط، ببروت، العدد 100 (نوفمبر 2004): ص48.

5- بركة، محمد. **"نهاية الدولة القومية بعد العولمة: مفاجأة استراتيجية القرن 21**". مجلة الحوار المتوسطي، الجزائر: العدد13-14، ديسمبر2016.

6- عبد الرحمان سليمان، حسين. "**الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها**". الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، الإمارات العربية المتحدة، 26-28جانفي 2009.

7- محمد، زمور. "**أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني**"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح يومي 30-31جانفي2017).

8- أحمد سعيد، ابراهيم. "**الحدود والقضايا الجيواستراتجية في اقليم المشرق العربي-تاريخيا وحضاريا**". مجلة جامع دمشق، المجلد 30، العدد 1 (2014): ص 18-20.

9- عبد الجبار، جبار. "**الحدود الوطنية.... بين متطلبات الدولة القومية وتحديات المجتمع الدولي المعاصر**". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الشلف، المجلد الرابع-العدد الثاني (جوان 2019): ص167-168.

10- يوسف، صبحي. "**الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية دراسة في الجغرافيا السياسية**". مجلة جامعة الأزهر بغزة 1(2010): ص ص353-354.

11- الدويك، موسى." **الجدار القاتل وآثاره الاقتصادية السلبية على الشعب الفلسطيني**". دراسة في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات 37(2015): ص 55-56.

12- بعوني، حميدة. "**الأمن القومي الإسرائيلي بين الحدود الآمنة والجدران العازلة**". مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية العدد الثاني (جوان2017): ص121-122.

3- رسالة أو أطروحة:

1 - أحمد تيجاني، نصر الدين. "**فاعلية التحكيم الدولي في حل النزاعات الحدودية دراسة حالة; جزر حنيش-الصراع اليمني الارتري**". بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والقانون الدولي تخصص علاقات دولية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين،2018م.

2 -البلوي، حماد فهد. "**دور الموانع الطبيعية على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل**". مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.

3 -إبراهيم موسى آدم، عبد الرحمان. "**تسوية منازعات الحدود الدولية**". رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري،.2013

4- الديلمي خاد عباس، عبد الجليل. "**الوضع القانوني للحدود اليمنية السعودية**". رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بابل، 2004.

5 -منصور لجين، عبد الرحمان. **"تسوية منازعات الحدود الدولية وتطبيقها على العراق**". رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1997.

6- حناشي، أميرة. "**مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفانون الدولي، في فرع، العلاقات الدولية وفانون المنظمات الدولية، جامعة منثوري قسنطينة،2007/2008.

6 تيسير خليل العارضة، ريم. "جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2007.

7- الزغير، رهام. "**الجدار الفاصل وتأثيره على النسيج الاجتماعي والبيئي والمائي في منطقتي الرام وضاحية البريد شمال القدس**". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بير زيت فلسطين،2008.

8- سلام، زين الدين. "**جريمة الفصل العنصري: الجدار الإسرائيلي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة تبسة،2016.

9- عثمان جبر، بلال عبد الرحمان. "**تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2005.

10- غازي محمد إبراهيم، محمد. "**الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الأردن، جامعة الشرق الأوسط ،2009.

11- إبراهيم حسن سلمان، مازن. "**تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، 2005.

12- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "**القانون الإنساني الدولي العرفي**". كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، 2005.

4- المواثيق والقرارات واللوائح الدولية:

1 - أنظر المادة 33من الاتفاقية الدولية لقانون البحار

2- انظر البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) الصادر في 8 يونيو/حزيران 1977، U.N.T.S. 3 1125، والذي دخل حيز التنفيذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978، المادة 51 (6) "تحظر هجمات الردع ضد السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين".

4- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، الوثيقة رقم س 10929، بتاريخ 1973-05-18.

5- برغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة استعملت لفظ حاجز فإنها أشارت في هامش أسفل الصفحة إلى أن: هذا النظام يطلق عليه الفلسطينيون عادة وصف جدار الفصل، على حين أن الإسرائيليين يستعملون عادة المغلق الأمني، انظر:

RAPPORT établi en Application.es-10/13 de Lassemblèegènèrale.A/ES-10/248. P.3.

6- أوضحت محكمة العدل الدولية أن الجدار محل النظر هو عبارة عن بناء معقد، ومن ثم لا يمكن فهم هذا اللفظ في معناه المادي الضيق، مبينة أن اللفظين المستعملين سواء من جانب إسرائيل المغلق أو من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الحاجز ليسا أكثر دقة لو أخذا بالمعنى الدقيق، انظر:

C.I.J. recueil2004, conséquences juridiques de l'édification dun mur dans le territoire occupé. Avis consultative du 9juillet2004, p.164. Par.67.

5- المواقع الإلكترونية:

1-دون مؤلف، **حمى الجدران: حواجز عالمية قسمت البلدان والثقافات**". شبكة النبأ المعلوماتية، أطلع عليه بتاريخ 31-12-2018،

https://annabaa/org/arabic/reports/14072.16/10/2019

2- وجهات نظر. "**الحواجز والجدران: العولمة وضرورات الأمن**". أطلع عليه بتاريخ الخميس 22 ديسمبر،

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/92390،2016

3-صحيفة الإتحاد،http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php

4- شريط الاخبار،https://arabic.rt.com/news

5-https://www.du.edu

6-http://www.ammonnews

7-صخري، محمد. "**النظرية الجيوبوليتيكية**". الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية أطلع عليه بتاريخ20 /2021/03، https://www.politics-dz.com

8-https://www.hindawi.org/books/81426250/1

9-دون مؤلف، **انهيار النظرية الأمنية الإسرائيلية**"،

https://www.aljazeera.net/opinions/2014/9/15/

10-صخري، محمد. **"نظرية الأمن الإسرائيلي**". الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ النشر،2015/06/17م.https://www.politics-dz.com

11-المصري، محمد. "**نظرية الأمن الإسرائيلي**". دراسات مشاهد 24، أطلع عليه بتاريخ 27يوليو، **2014**.https://machahid24.com/etudes/17812.html

12- دون مؤلف،"**جدار الفصل الإسرائيلي**" للاطلاع على الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/21-13

14-دون مؤلف، "**الجدار الإسمنتي سلاح إسرائيل لمكافحة أنفاق المقاومة**". أطلع عليه بتاريخ 2016/9/8، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/9/8

15- دون مؤلف ،"**الجدار الفولاذي**". **من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**

https://ar.wikipedia.org/wiki

16-جهاد، أبو العيس. "**جدار إسمنتي بين إسرائيل ولبنان**". أطلع عليه بتاريخ 28-03-2012، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/28

17-دون مؤلف،"**جولة في محيط الجدار الاسرائيلي الفاصل مع لبنان**". **أطلع عليه في يوم 06**/2018/09، //www.france24.com/ar/20180906

18- دون مؤلف ،"**أبار تايد**". ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط،

https://ar.wikipedia.org/wiki

19- ويب، إسلام. "**لماذا تزعزعت نظرية الامن الإسرائيلية**". أطلع عليه على الرابط،

20-https://www.islamweb.net/ar/article/61318. /،أطلع عليه بتاريخ،2021/02/15.

21- دون مؤلف ،"**من برلين إلى المكسيك، جدران عزلت البشر**". تقرير سكاي نيوز عربية، 31أطلع عليه بتاريخ-7-2017،

https://www.skynewsarabia.com/world/964302.16/09/2019.

22- جاموس، عبد الرحيم. "**نظرية الأمن الإسرائيلية واستباحة القانون الدولي**". أطلع على الرابط، https://www.addustour.com/articles/1120616.

23- أبو عيشة، عز الدين. "**جدار فولاذي بتمويل أمريكي**". على الرابط: https://www.independentarabia.com/،أطلع **عليه بتاريخ**: 2021./05/10

24- أبو عامر، عدنان. "**جدار الضم والتوسع**." على الرابط: https://adnanabuamer.com/، **تاريخ التصفح**: 2021/4/12.

25- جريدة الوقت. **"جدار العزل الصهيوني الذكي" هل تحوّله المقاومة الفلسطينية غبياً**". وكالة أنباء فارس، أطلع عليه على الرابط، https://ar.farsnews.ir/viewpoint/news/13990718000292

26- إرلانغر، ستيفن. "**إسرائيل تحذر من استعدادات حماس العسكرية في غزة**". نيويورك تايمز، 1 أبريل/نيسان 2007.

27- موقع الجهاد الإسلامي على الإنترنت، https://www.sarayaalquds.org/bynt/bynt2006-0149 (تم الاطلاع عليه في 2021/06/26

28- الجزيرة، خسائر فاقت 160 مليون دولار.. "**صواريخ المقاومة الفلسطينية تهوي بالمعاملات التجارية والاقتصادية بإسرائيل**". أطلع عليه على الرابط، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/13/

29- صحيفة الوقت https://ar.farsnews.ir/viewpoint/news/13990718000292

30- https://www.ammonnews.net/article/302739

ثانيا-المراجع باللغات الأجنبية

1/livres/books :

1- Joshua's, cooper**. "remote seven senses, "power fortune and survival and the network age little".**Brown and company, New York: Boston, 2016.

2- Neisse, Frank. Novosseleff, Alexandra. **"L'expansion des murs ; le reflet dun monde fragmente" ? politique étrangère"**. Paris : Ifri. Hiver, 2010.

3- Ballif, Florine. Rosière, Stéphane. **"Le défi des teichopolitiques, Analyser la fermeture contemporaine des territoires, Espace géographique, Murs et clôtures**". (N°38.vol.38. Paris : BELIN,2009.

4- soudagne, Jean pascal. **"L'Histoire de la ligne Maginot."** (Paris: Éditions oust France,2006.

5- Wendy, Brown. **"walled states waning sovereignty."** York: zone Books New ,2010.

6- Abizadeh, Arash. **"liberal egalitarian arguments for closed Bardessono preliminary critical reflections."** mogill university: Department of political science, 2006.

7 – Wendy, Brown**. "Walled States, Waning Sovereignty."** New York: Zone Books, 2014.

8- Shapiro, Michael. J. **“The Politics of Representation: Writing Practices in Biography”, Photography, and Policy Analysis".** Madison: University of Wisconsin Press, 1988.

9- Hollow; Weizman. Land; Vallet.” Borders**. Fences and Walls**”. Stephenson and Zanotti (eds). **“Building Walls and Dissolving Borders”.**

2/articles/periodicals:

1-Elisabeth Vallet, Charles**.** Philippe, David". **“The re- buckling of the wall in international relation".** Journal of Borderlands studies (27.02.2012) :112

2- Jones, Rees**”. Borders and walls: Do barriers deter unauthorized migration".** The online journal of migration Policy Institute (05/10/2016): 1

فهرس الأشكال والمحتويات

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح مسار الجدار العازل الاسرائيلي	129

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
/	**الملخص**
13	**مقدمة**
25	**الفصل الأول: مدخل مفهومي لمتغيرات الدراسة**
25	**المبحث الأول:** الحدود الآمنة نطاق المفهوم ودلالاته
26	**المطلب الأول:** تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام
26	**الفرع الأول:** تعريف الحدود الدولية
30	**الفرع الثاني:** المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية
31	**الفرع الثالث:** أنواع الحدود السياسية
33	**الفرع الرابع:** ترسيم الحدود
39	**الفرع الخامس:** أهمية الحدود الدولية
41	**المطلب الثاني:** مفهوم أمن الحدود
42	**الفرع الأول:** تعريف الأمن
43	**الفرع الثاني:** تعريف أمن الحدود
44	**المطلب الثالث:** الحدود الآمنة: تبلور المفهوم وتطوره
49	**المبحث الثاني:** الجدران العازلة: المفهوم والنشأة
50	**المطلب الأول:** تعريف الجدران العازلة
57	**المطلب الثاني:** تطور الجدران العازلة
57	**الفرع الأول:** تطور الجدران الى حدود القرن العشرين
61	**الفرع الثاني:** الجدران العازلة حديثا
63	**الفرع الثالث:** الجدران كإستراتيجية لاعنفية في النزاع
64	**الفرع الرابع:** أبرز جدران العصور القديمة
71	**المطلب الثالث:** دوافع وتداعيات الى بناء الجدران على الحدود
72	**الفرع الأول:** دوافع بناء الجدران بين الدول

الفرع الثاني: تداعيات بناء الجدران على الدول	76
الفصل الثاني: الأطر النظرية المفسرة للجدران العازلة كآلية لأمن الحدود	82
المبحث الأول: جدلية رفض / قبول الجدران العازلة	82
المطلب الأول: رافضي الجدران العازلة: المبررات والحجج	82
المطلب الثاني: مؤيدي الجدران العازلة: القناعات والحجج	84
المبحث الثاني: أهم المداخل النظرية المفسرة لمسألة الجدران العازلة وعلاقتها بأمن الحدود	86
المطلب الأول: المدخل الجيوبوليتيكي	87
الفرع الأول: نظرية القوة البحرية	88
الفرع الثاني: نظرية القوة البرية	93
المطلب الثاني: نظرية الأمن الإسرائيلية	95
الفرع الأول: النظرية الأمنية الإسرائيلية: النشأة والمضمون	96
الفرع الثاني: آليات ضمان الأمن القومي الإسرائيلي	103
المطلب الثالث: نظرية الحدود القومية	110
الفرع الأول: الحدود كمحدد لإقليم الدولة ونطاق سيادتها	111
الفرع الثاني: الحدود كضمانة قانونية لحماية سيادة الدول	113
الفصل الثالث: الجدران العازلة كآلية لحماية الحدود: دراسة حالة الجدار العازل الإسرائيلي	122
المبحث الأول: الجدار الفاصل الإسرائيلي: النشأة والمواصفات	123
المطلب الأول: مراحل تأسيس الجدار الفاصل الإسرائيلي	123
الفرع الأول: فكرة إنشاء جدار الفصل الإسرائيلي	123
الفرع الثاني: مراحل بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي	125
المطلب الثاني: دوافع بناء الجدار الإسرائيلي	130
الفرع الأول: الدوافع الأمنية والعسكرية	130
الفرع الثاني: الدوافع السياسية	130

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية	131
الفرع الرابع: الدافع الديمغرافي (السكاني)	133
المطلب الثالث: الآثار السلبية المترتبة عن بناء الجدار العازل الإسرائيلي	134
الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للجدار العازل	134
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية	137
الفرع الثالث: الآثار السياسية للجدار العازل	139
المبحث الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي: رؤية تقييمية لأدواره الأمنية	141
المطلب الأول: الجدار العازل الإسرائيلي وحدود نظرية "الأمن الإسرائيلي"	141
الفرع الأول: الجدار العازل والموقف الفلسطيني: هل فعلا حد من المقاومة الفلسطينية؟	142
الفرع الثاني: الجدار العازل الإسرائيلي ومسألة أمن حدود إسرائيل: المأمول والواقع	146
المطلب الثاني: الجدران العازلة كاستراتيجية أمنية: رؤية مستقبلية	149
الفرع الأول: الجدران العازلة ضرورة أمنية	149
الفرع الثاني: الجدران العازلة استراتيجية ولى عليها الزمن	151
خاتمة	158
قائمة المراجع	163
فهرس الأشكال	174
فهرس المحتويات	175